جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
القسم : تاريخ

مذكرة ماستر

العلوم الانسانية
التاريخ
أدخل التخصص: التاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
هنـاء حنشي

يوم: 2022/06/19//

البعد العربي في السياسة الخارجية الليبية (1969-2011)

لجنة المناقشة:

فاتح حاجي	أ مح ب	جامعة بسكرة	مشرفا
سالم كربوعة	أ مح أ	جامعة بسكرة	رئيسا
مصطفى توريريت	أ مح أ	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمدلله الذي وفقني لإنجاز هذا العمل البحثي، رافعة اليه جلا وعلا أيات الحمد والثناء بما أمدني به من قوة كانت هي عوني في صعوبات هذا البحث.

مع خالص شكري وأمتناني وتقديري إلى كل من ساعدني في إضفاء اللمسات الفنية على كل صفحة من صفحات هذا العمل، وأخص بالذكر الأستاذ المشرف: " حاجي فاتح" وعطائه المتميز لمل منحني أياه من وقته وعلمه الشي الكثير وساعدني على تخطي الصعاب لإتمام بحثي فله كل الشكر والإمتنان والتقدير وجزاه الله خير كل الجزاء.

كما أعبر عن عظيم الشكر للأساتذة الذين ساعدوني في مشواري الدراسي الأستاذ: " بوجمعة جلال الدين " والأستاذة المحترمة: "طرودي عزيزة " لهم أسمى معاني الأمتنان والتقدير.

إمحتوى

الإهداء

إهدي ثمرة جهدي إلى:

أغلى وأثمن جوهرتين في هذا الوجود قرة عيني والدي العزيزين، واللذان أوصى بهما الله تعالى وقال فيهما: " ولا تقل لهما اف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى التي ضحت من أجلي وسهرت على خدمتي إلى صاحبة القلب الحنون "**فطيمة**" والتي كانت يدا للعون ،إليك ياأمي...أدامك الله لنا.

إلى الذي كان سندا وضحى طيلة دربي الدراسي ورباني على مكارم الأخلاق هي مثلي الأعلى، وهو وقدوتي الحسنة لي"**عمار**"، إليك ياأبي

إلى أعز وأغلى هبة من الخالق، إلى الذين لا تكمل سعادتي إلا معهم إلى من تسري في عروقهم دمائي حبيباتي وروعة حياتي ،إخواتي **(سمية، صبرينة، هاجر، إيمان ، نور الهدى)**.

إلى أبي الثاني الذي كان سند لي بعده ،اليك ياأخي " **عبد الرزاق**" و أدامك الله لي نعمة، والى زوجته الغالية "**تسيمة**" جمع الله بينهما بالخير.

إلى كل الكتاكيت الجميلات أنيقات، أبناء أخواتي " **أسيل، ورحمة، ودعاء، وإسلام**" وإلى الروح المرحة ورمز التفوق وأمل الزمان أبن أختي " **محمد المهدي**"

إلى أختي التي لم تلدها أمي، هي التي أنا في مكان أخر فمهما كثرت الأشياء الجميلة ستبقين أنت أجملها " **سميحة**" .

إمحتوي

مـقدمـــة

شهدت منطقة الوطن العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين العديد من المتغيرات السياسية والإقتصادية، خاصة بعد ضعف الدولة العثمانية، وهذه الأخيرة أثرت على بروز حركة القومية العربية ورضوخ الوطن العربي للإستعمار الأجنبي بعد إقتسام تركة الدولة العثمانية، ولقد سعى الإستعمار بكل قواه على إنتهاك القوى الإقتصادية للدول العربية وتفكيك كياناتها السياسية وتخريب هيكلها الإجتماعي وذلك بفعل رسم الحدود وحواجز تفصل كل دولة عن الأخرى وضرب المشاكل فيما بينهم، إلا أنه وبفضل نمو الوعي القومي لدى الدول العربية في تلك الفترة أدت إلى معرفة مقومات الوحدة العربية فيما بينهم التي تخوض وترتبط في الدين واللغة والعادات والتقاليد، فهي التي تلم العرب أكثر مما تفرقهم.

فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت ساحة الوطن العربي ظاهرة التكتلات الإقليمية، حيث أشارت معظم المصادر التاريخية إلى العمق التاريخي لمراحل التواصل الليبي العربي إذ كان لعامل القرب الجغرافي دور مهم في تسهيل التبادل وخلق حالة التداخل والتلاحم الذي شكل نسيج من العلاقات الليبية العربية، والتي جاءت بها ثورة الفاتح عام1969م، فإنطلقت الثورة للعمل من أجل بناء صرح الدولة القومية الكبرى بما تملك من وسائل وإمكانيات، فخاضت في فترة قصيرة من الزمن محاولات وحدوية مع العديد من الأقطار العربية ، بالإضافة الى دور السياسة الخارجية الليبية في إبراز مواقفها فالقضايا العربية المعاصرة في تلك الفترة.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في دراسة التصور الليبي فيما يتعلق بالبعد القومي العربي من حيث مشاريعه ومواقفه وإستعراض المسار التاريخي للسياسة الخارجية الليبية الذي إندرج فيها العديد من المراحل والتغيرات مابين فترة1969-2011م.

أسباب أختيار الموضوع:

ا-ذاتية:

-رغبتي الشخصية في تكوين صورة حول الدور الذي قامت به السياسية الخارجية الليبية في تجسيد محاولاتها الوحدوية.

-الفضول العلمي الخاص الذي ساقني إلى دراسة تاريخ ليبيا المعاصر ومعرفة أهم محطاتها السياسية على ساحة الوطن العربي.

-إهتمامي في معرفة طبيعة الدعم الذي بادرت به من أجل تحقيق مبادئ القومية.

ب-موضوعية:

-معرفة الأوضاع الداخلية والأقليمية التي كانت تحيط بهذه التجارب الوحدوية.

-إبراز أهم مراحل النمو القومي في السياسة الخارجية الليبية.

-إبراز أهم المشاريع الوحدوية التي قامت بها ليبيا مع بعض الأقطار العربية.

-إبراز طبيعة مواقف ليبيا من القضايا العربية المعاصرة .

أهداف الدراسة:

-إبراز أوضاع نمو الوعي القومي في ليبيا والتي كانت دافعا لقيام المشاريع الوحدوية.

-إبراز طبيعة الممارسة السياسية ضمن الوحدة العربية.

-إبراز الدور الفعال الذي لعبته سياسية ليبيا الخارجية بين سياسات الدول العربية.

الإشكالية:

المواقف الليبية من القضايا الامة العربية: بين الخطابات والشعارات من جهة، والممارسات من جهة أخرى، خلال فترة حكم معمر القذافي .

وتندرج تحت هذه الإشكاليةعدة تساؤلات فرعية :

-ماهي الظروف الداخلية والإقليمية في النظام الملكي؟

-كيف كانت ملامح النظام الليبي في ظل حكم معمر القذافي؟

-ماهي المشاريع الوحدوية الليبية؟

-ما موقف ليبيا من القضايا العربية المعاصرة؟

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج بمثابة الأساليب والإجراءات التي يستخدمها الباحث في جميع البيانات وتصنيفها وتحليلها للوصول الى الأسس المنطقية لحل الإشكالية، وقد إعتمدت في هذه الدراسة على المنهج التاريخي،الذي من خلاله نقوم بتتبع إحداث تطور الدبلوماسية الليبية من أجل تطبيق البعد العربي لها، والمنهج التحليلي وذلك بتحليل وثائق الرسمية التاريخية لمشاريع الوحدوية التي ترأستها ليبيا.

ونظرا لطبيعة الموضوع أرتأيت وضع خطة مكونة من مقدمة وثلاث فصول وخاتمة وملاحق.

الفصل الأول: والذي كان بعنوان سقوط النظام الملكي وظهور النظام الجماهيري في ليبيا، حيث تطرقت فيه أولا الى الظروف الداخلية للنظام الملكي تحت حكم الملك إدريس السنوسي وعلى الظروف الإقليمية التي كانت سائدة في تلك الفترة التي ساهمت في ظهور النظام الجماهيري في ليبيا ومر عبر مرحلتين بمؤسسات مختلفة لكل مرحلة منهما.

الفصل الثاني: والمعنون بليبيا والمشاريع الوحدوية، الذي تم التطرق فيه إلى كل المحاولات الوحدوية الليبية التي تبنتها السياسة الليبية مع بعض أقطار الدول العربية من أجل تحقيق الهدف المشترك بينهم وهو الوحدة العربية، حيث أن كل عنصر في الفصل يتطرق إلى مشروع وحدوي الذي ربط بين سياسة دولة ما مع السياسة الليبية.

الفصل الثالث: والمعنون أيضا بموقف ليبيا من القضايا العربية المعاصرة، والذي إندرج تحته عدة عناصر تتطرق لمواقف ليبيا مع الحرب العربية الإسرائيلية وأيضا دعمها لكل من الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، كما كان لها موقف في إحتلال العراق عام2003م، ففي هذا الفصل تم إبراز موقفها مع كل منهما.

وكما تم إدراج مجموعة من الملاحق التي تدور حول الموضوع.

ولإثراء هذا الموضوع اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع من كان أساسي وذا علاقة مباشرة بالموضوع ومنها من هو ثانوي، لكنه أثرى البحث:

فقد إستفادت الدراسة من الوثائق الرسمية للوزارات سواء من طرف ليبيا أو الدول التي كانت ظمن المشاريع الوحدوية، حيث تطرقوا إلى الأهداف التي جاءت بها المشاريع وبالإضافة إلى البيان الرسمي للمحاولة الوحدوية التي كانت بين الدول العربية، كما إعتمدت على مصدر هنري الحبيب بعنوان ليبيا بين الماضي والحاضر، فقد تطرق هذا المؤلف إلى كل ركائز تاريخ ليبيا منذ إحتلالها في القدم وصولا إلى فترة حكم معمر القذافي وتطرق الى أهم مؤسساته السياسية بشكل مفصل ودقيق، وأيضا إلى مذكرات الصيد محمد عثمان الذي عنون بمحطات من تاريخ ليبيا والذي تكلم على جوانب مختلفة من تاريخ ليبيا وذلك لإدراك معلومات أخرى على وحدوية ليبيا.

كما أعتمدت على بعض المجالات، الذي على رأسها صديق أحمد الذي كتب مجلة عن إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، وقد لمست هذه المجلة أغلب جوانب هذا الإتحاد من أهدافه الى إنجازاته، كما جاء الكاتب عدنان محمد سلمى في مجلته عن موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية1980-

1988م، ومن بين هذه المواقف كان له فصل في كتابة موقف ليبيا من هذه الحرب، وجاء المؤلف محمد عزيز محمد ايضا بموضوع عن النزاع المصري الليبي وبرز فيها عن موقف القذافي من حادثة التطبيع.

وقد إختلفت إعتماداتي في هذه الدراسة من مذكرات وموسوعات وجرائد ومواقع الكترونية وبعض من المراجع الأجنبية من أهمها:

-helem chpin netz. Libya. Motrin press. New York. 2002.

وكما واجهتني أثناء عملي هذا بعض من الصعوبات نذكر منها:

-فقر مكتبة الكلية من الكتب المتخصصة في الموضوع.

-صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية الأصلية لخطابات معمر القذافي في موضوع البعد العربي.

-صعوبة الحصول على تنوع المعلومات في المراجع الأخرى.

الفصل الأول:

سقوط النظام الملكي وظهور النظام الجماهيري في ليبيا.

تمهيد:

لقد كان القرن العشرين بمثابة نقطة تحول في تاريخ ليبيا المعاصر وذلك في مختلف فتراته التي مرى عليها، حيث أصبحت ليبيا مملكة بعد إستقلالها في سنة 1951م، بزعامة الملك إدريس السنوسي وقد شهدت هذه المرحلة إحداث مجموعة من التغيرات والتطورات التي أثرت على الظروف الداخلية للبلاد، وكذا تأثرت بالظروف الإقليمية التي كانت سائدة في تلك الفترة وقيامها بالعديد من الأنشطة السياسية الداخلية والخارجية التي تساهم في تكريس الحكم الفردي في ليبيا، وهذا ماجعله لايدوم طويلا إذ عرفت ليبيا إنقلابا عسكريا على الحكم الملكي سنة 1969م، من طرف مجموعة من الضباط بزعامة العقيد معمر القذافي، لتعرف ليبيا توجها جديدا في الحكم وتصبح ذات نظام جماهيري وبروز مؤسسات جديدة ليس لها مثيل على مستوى العالمي.

وقد ركز هذا الفصل على أوضاع الداخلية والإقليمية للنظام الحكم الذي كان بيد الملك إدريس، وعن ملامح النظام الليبي في ظل حكم معمر القذافي.

أولا: الظروف الداخلية والإقليمية:

1-الظروف الداخلية:

1-1-الأوضاع السياسية:

إن الدولة الليبية الناشئة كان فيها عدد من الموظفين الأجانب من الإيطاليين والبريطانيين، خاصة المستشارين بالوزارات الليبية منذ عهد الإدارة العسكرية البريطانية(1943-1951م)، فإن الملك إدريس السنوسي* أوعز لرئيس حكومته بالاستغناء عنهم وإحلال موظفين مصريين كلهم لإن البلاد كانت تعاني من قلة الكوادر العلمية بسبب إنتشار الأمية، فعلى سبيل المثال كان منصب وكيل الوزارة الملكي ومدير مكتب رئيس الوزراء في الحكومة الملكية الأول يشغله مصريون، ويذكر مصطفى بن حليم (رئيس وزراء المملكة الليبية الأسبق1954-1957م): إن أكبر مشكلة واجهت الدولة الليبية الناشئة بعد إعلان الإستقلال وإختيار شكل الدولة(الإتحاد الفيدرالي) الذي كان لامفر له وهو نظام باهظ التكاليف في تطبيقه في أي دولة، فما بالك في ليبيا التي كانت تعاني في ذلك الوقت من الفقر المدقع، وهذا شكل معضلة إقتصادية يتطلب حلها إلى تمويل خارجي مما جعل الحكومة المؤقتة توقع ثلاث إتفاقيات عسكرية، وتقرر تجديد هذه الإتفاقيات سنويا إلى أن يحل محلها إتفاقيات يوافق عليها البرلمان الليبي بعد إنتخابه. وقد أقترح علي الجربي أن تقدم مساعدات مالية إلى ليبيا، ثم إجتمع مع الرئيس اللواء محمد نجيب الذي كان يتولى رئاسة مجلس قيادة الثورة آنذاك، وكان رده: أن مصر في حالة ثورة وقيادتها ولم تنظم الأوضاع في البلاد، وبالتالي لايمكنها تقديم مساعدات إلى ليبيا ولا تستطيع منحها أية قروض، ونصحه بالإعتماد على النفس وإتخاذ ماتراه الحكومة الليبية مناسبا لتحقيق مصالح ليبيا.[1]

* الملك ادريس السنوسي: ولد في الجغبوب بشرق ليبيا بتاريخ 12 مارس 1880م، وقد تولى قيادة امارة الحكم السنوسية عام 1916م، بعد توليه قيادة امارة ودخل الادريس في مفاوضات مع الانجايز حتى يتمكن من فتح الطريق نحو مصر في سبيل القضاء على خطر المجاعة التي حلت باهل برقة عام 1951م، اعلن الملك من شرفة القصر المناورة في مدينة بنغازي الاستقلال وميلاد الولة الليبية كنتيجة لجهاد الليبي. **ينظر**(سميرة بوزبوجة، الطريقة السنوسية 1911-1951م، وموقفها من القضايا العصر- اقليميا- دوليا، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2017-2018، ص ص152،143.

[1]- مصطفى احمد بن حليم، ليبيا انبعاث امة وسقوط دولة، منشورات الجمل، المانيا، 2003،ص 217.

مما سبق ذكره يتضح لنا أن الحكومة الليبية إضطرت إلى اللجوء للدول الغربية من أجل حل أكبر مشكلة واجهتها الدول الليبية وهذا ماإستغله الدول الإستعمارية لصالحها في إبقاء قواعدها العسكرية في ليبيا وهو ماينقص من إستقلال الدولة وحريتها ولكن لم تجد الحكومة الليبية بدأ من اللجوء لهذا الحل وذلك بسبب فقر الدولة، ولكن على رغم من ذلك وبسبب جهود الوطنيين من أبناء ليبيا وعلى رأسهم الملك إدريس السنوسي، ما إن ظهرت بوادر ظهور النفط في ليبيا حتى سعت الدولة الليبية لإلغاء تلك المعاهدات.[1]

كما شرع أبناء الوطن الليبي في بناء دولتهم في ظل أحكام الدستور والذي بدأ العمل به وتطبيقه وكانت الإنتخابات البرلمانية في أول سلم الأولويات التي ينص عليها الدستور، وقد حددت الحكومة الليبية يوم19 فيفري 1952م، موعدا للإجراء الإنتخابات على أن تعلن النتائج في اليوم التالي[2]، وقد أعطى الملك تعليماته بأن تجرى في جو من الحرية والنزاهة، وعلى أية حال فقدت تمت الإنتخابات في التاريخ المفروض لها وكانت نتيجة الإنتخابات مفاجئة لحزب المؤتمر الذي كان يعتقد أن الأغلبية إلى جانبه وأن فوزهم سيكون حاسما، ولكن ماحصل عكس ذلك فقد دلت النتائج أن حزب المؤتمر قد فاز في مدينة طرابلس، ولكن المرشحين الموالين للحكومة هم الذين فازوا في مدينة القرى الريفية والمناطق القبلية[3]، فإتهم حزب المؤتمر بأن الحكومة قد تلاعبت في النتيجة، حيث هاجم أنصار الحزب المباني الحكومية العامة وإندلاع مظاهرات في مدينة طرابلس وقطعوا أسلاك ووسائل الإتصال التلفزيوني وعطلوا المواصلات وإستعملوا الأسلحة التي كان يحملها الأفراد في الشارع علانية وإستعانت قوات الشرطة بقوات الدفاع، وأطلق البوليس النار على المتظاهرين في طرابلس فقتل منهم عشرة أشخاص وأصيب منهم حوالي المئة بجراح متفاوتة، وحدث نفس الشي في مدينة صبراتة والزاوية ومصراتة والعجيلات.[4]

---

[1]– أدريس محمد حسين ابو بكر، دور أدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتأسيسه للمملكة الليبية1911– 1969م، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية البنات للآداب والعلوم التربية قسم التاريخ، جامعة عين شمس،2016،ص264.

[2]– مذكرات محمد عثمان الصيد، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح، دار البيضاء،1996، ص25.

[3]– مذكرات الهادي إبراهيم المشيرقي، ذكريات في نصف قرن من الأحداث الإجتماعية والسياسية،(د،ط)، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية،(د،ت)، طرابلس، ص352.

[4]– مجيد خدوري، ليبيا الحديثة، ترجمة نقولا زياد،(د،ط)، مؤسسة فرنكيني للطباعة والنشر، بيروت،1966، ص251.

ومن أبرز المشاكل التي تعرضت لها الحكومة الإتحادية المركزية هو نزاعها مع حكومات الولايات وذلك بسبب تضارب بين بعض نصوص بنود الدستور الخاص بتحديد مسؤوليات المؤسسات الإدارية في الولايات، ومن مظاهر هذا التضارب أن الوالي بموجب قوانين الولايات الأساسية هو ممثل الملك في داخل حدود ولايته، ومن جهة أخرى فإن نص المادة180 من الدستور تقول أن الملك يعين الوالي أو يعفيه من منصبه بناء على توصية يقدمها رئيس الوزراء[1]، وفي ظل التضارب وعدم الوضوح نظر الولاة إلى مناصبهم، كما لو كانت رئاسة لولاية مستقلة إستقلالا ذاتيا ولاسيما فيما يتعلق بوالي برقة ووالي فزان، مثلما حدث عندما قام الملك بتعيين الصديق المنتصر واليا على طرابلس وخلفا لفاضل بن زكري وحدث ذلك دون إستشارة رئيس الوزراء، وحدث خلاف حول الإشراف على كيفية صرف الأموال العامة التي تخصصها الحكومة للولايات وكان السبب أيضا سكوت المادة 174 من الدستور عن كيفية حق الحكومة

الإتحادية في الإشراف على صرف هذه الأموال، وأيضا حدث نزاع حول حق التصرف في الممتلكات التي تتخلى عنها الدول الأجنبية بين الحكومة الإتحادية وحكومة برقة على وجه الخصوص وجرى ذلك بعد إنسحاب الحكومة البريطانية من بعض المباني في برقة.[2]

لم تكن للملك حاشية كبيرة فقد إقتصرت على عدد محدود تمثلت في (ناظر الخاصة الملكية، ورئيس الديوان الملكي*، وسكرتير الملك الخاص، وكبير التشريفات الملكية، بالإضافة الى عدد محدود من رجال التشريفات الملكية) ولا شك إن ابراهيم الشلحي** الذي كان يشغل منصب ناظر الخاصة الملكية منذ

---

[1]– مجيد خدوري، المصدر السابق، ص264.

[2]– سامي حكيم، حقيقة ليبيا،ط2، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، 1970،ص 180.

* رئيس الديوان الملكي:شغل هذا المنصب في هذه الحقبة كل من عمر شنيب، محمد الساقزلي، عبد السلام البويصري، والدكتور علي الساحلي على التوالي.**ينظر**(محمد المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، الجزء الأول، مركز الدراسات الليبية،اكسفورد، بريطانيا،2004،ص68).

** إبراهيم الشلحي: ينحدر من قبيلة الشلوح الجزائرية، هاجر جده إلى ليبيا والتحق بالحركة السنوسية، وكان خادما لأحمد الشريف منذ عام 1914م، والتحق بخدة إدريس السنوسي الذي قربه حتى أصبح صديقه ومستشاره والخادم الأمين والإبن البار له.**ينظر**(مصطفى أحمد بن حليم، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي،(د،ط)، (د،د)، 1992،ص ص 111،115).

الاستقلال وكان أقوى شخصيات الحاشية على الإطلاق[1]، إذ كانت حاشية القصر وراء أخطر أزمة دستورية مرت بها البلاد وتبدأ هذه الأزمة عند طلب والي طرابلس الصديق المنتصر من الملك حل المجلس التشريعي وأيده في ذلك بعض رجال الحاشية الذين صوروا للملك أن علي الديب رجل له طموحات خطيرة ويجب التخلص منه قبل فوات الاوان، وأمر الملك رجال الحاشية بإعداد مرسوم ملكي بحل المجلس التشريعي الطرابلسي، وفعلا صدر المرسوم بحل المجلس بالرغم من معارضة رئيس الديوان الملكي محمد الساقزلي[2]، ولم يمضي أسبوعين من صدور القرار بحل المجلس التشريعي حتى قام علي الديب بصفته رئيسا للمجلس المنحل برفع مذكرة قانونية في 31جانفي 1954م، أصدرت المحكمة العليا حكمها الذي قضى ببطلان الأمر الملكي الذي نص على حل المجلس التشريعي لولاية طرابلس، وقد أدى حكم المحكمة العليا إلى حدوث ازمة دستورية خطيرة، وذلك أن القرار ببطلان المرسوم الملكي يشكل حرجا للملك الذي أصدر قرار حل المجلس.[3]

وبتدبير من الصديق المنتصر ورئيس المجلس التنفيذي لولاية طرابلس وبالإتفاق مع الشحلي أدى تنظيم مظاهرة في طرابلس من العمال والطلبة تدعو إلى سقوط المحكمة العليا، كما قام عابد السنوسي حليف الشحلي بتنظيم مظاهرة في برقة جعلت رئيس الوزراء آنذاك محمد الساقزلي يخاطب الملك بأسلوب حاد خارج عن اللياقة متهما الصديق المنتصر وعبدالله عابد السنوسي بأنهما وراء المظاهرات وكان ذلك عبر الهاتف مما جعل الملك يغلق خط الهاتف عليه ثم اوفد إدريس سكرتيره فتحي العابدية في 11افريل 1954م، يطلب من الساقزلي تقديم إستقالته، وفعلا قدم ماطلب منه وأمر الملك مصطفى بن حليم بتشكيل حكومة جديدة، وهكذا يتضح لنا مدى خطورة وتأثير تدخل الحاشية الملكية في شؤون الحكم بل تجاوز تدخل الحاشية من الإساءة الى إستقلال القضاء.[4]

وقد تبنت ليبيا النظام الإتحادي والتي كان متعذرا معها دخول الأقاليم الثلاثة في وحدة شاملة وعلى رأس الظروف هو خوف إقليمي برقة و فزان من سيطرة إقليم طرابلس على السلطة في البلاد لذلك أصر إقليم

---

[1]– سامي حكيم، المرجع السابق، ص 55.

[2]– المرجع نفسه،ص ص 55،56.

[3]– علي الديب، مؤامرة بن حليم على الديمقراطية في ليبيا 1954م، (د،ط)، مطابع المنار العربي، القاهرة،1996،ص47.

[4]– مذكرات محمد عثمان الصيد، المصدر السابق، ص ص48،49.

برقة على النظام الإتحادي الذي يوافق ويتناسب مع مصالح الدول الأجنبية ذات المصالح في ليبيا[1]، وفي أواخر عام 1962م، طلب الملك من رئيس حكومته يومذاك محمد عثمان الصيد أن يطرح على مجلس الأمة تعديل الدستور بشأن(النظام الإتحادي)، وإقترح مشروع التعديل الذي قدم يوم2 ديسمبر1962م، بإلغاء رئاسة المجلس التنفيذي في الولايات وإيكال بسلطاته إلى الوالي الذي بدوره يكون مسؤولا أمام المجلس التشريعي في الولاية وليس أمام الملك وفعلا صدر مرسوم في مجلس الأمة(البرلمان) الليبي يوم8 ديسمبر1962م، أدخلت هذه التعديلات وكانت هذه هي البداية لإلغاء النظام الإتحادي.[2]

تجمع تقارير السفارتين البريطانية والأمريكية في ليبيا أن المبادرة بشان إلغاء النظام الإتحادي جاء من الملك نفسه، وهذا ماأكده مجيد حدوري الذي قال: جاء الإقتراع بتعديل الدستور من الملك نفسه الذي إقتنع بأن الوقت حان لإلغاء الإتحاد وإقامة الوحدة الشاملة.[3]

1-2- نمو الوعي القومي:

ظفرت ليبيا بإستقلالها في ديسمبر من عام1951م، بعد نضال طويل ضد الإحتلال وقد كان الشعب الليبي يعيي جيدا مغزى الإستقلال فأحس بأن الملك إدريس السنوسي جعل من ليبيا عن طريق الأحلاف أي دولة تابعة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اللتين ظلتا بفضل قوتهما وقواعدها العسكرية فوق الأراضي الليبية، تمارسان نفوذا ضخما في ليبيا وكان هذا مصدر إزعاج شديد للشعب الليبي الذي جاء رد فعله قويا أثناء العدوان الانجليزي-الفرنسي-الإسرائيلي على مصر 1956م، ولقد زار وزير الدفاع البريطاني الملك الليبي والذي تولى قبيل العدوان قيادة القوات البريطانية، حيث ذكر رئيس جمال عبد الناصر في وقت لاحق كيف أن بريطانيا إستخدمت قواعدها في ليبيا للأعتداء على مصر وقد تعاطف الليبيون بشدة مع القضايا العربية ولم يقبلوا أن تستخدم القواعد في أراضيهم لشن هجوم على دولة عربية[4]،فقد خرج في مظاهرات منذ بداية وقوع العدوان، حيث شهدت مدينة بنغازي أكبر مظاهرات والتي هتفت بحياة مصر

---

[1]- محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية الى شرعية الثورية، دار الاستقلال مكتبة وهبة، القاهرة، 2008، ص159.

[2]- ، المرجع نفسه ،ص109.

[3]- مجيد خدوري، المصدر السابق،ص 352.

[4]-حبيب هنري، ليبيا بين الماضي والحاضر، ترجمة: شاكر إبراهيم، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص96.

وزعيمها جمال عبد الناصر، كما توجهت بعض الحشود إلى مقر البعثة الدبلوماسية المصرية في بنغازي لتؤكد تأييدها لمصر وإلى جانب ذلك اقدم العديد من أبناء الشعب الليبي ومن مختلف المدن الليبية معلنين تطوعهم في جيش التحرير الوطني المصري للدفاع عن مصر ضد أي عدوان.[1]

وفي جانفي 1964م، قم الشعب الليبي بمظاهرات كبيرة مطالبة حكومتها بتاييد قرار الجامعة العربية الخاص بالقواعد الأجنبية وطالبوا بجلاء تلك القواعد وتقديم المساعدة العسكرية للدول العربية التي تقاتل إسرائيل وإستخدام النفط كسلاح في المعركة ضد العدو، وبلغ نفاذ صبر الشعب الليبي ذروته في جويلية 1967م، وذلك للإعتقالهم بنشاط قاعدة هويلس الأمريكية في مساعدة إسرائيل ضد العرب.[2]

1-3:الأوضاع الإقتصادية:

لم تهتم ليبيا بوضع خطط إقتصادية طويلة المدى بل إهتمت بتهدئة الأوضاع السياسية المتردية، ويعود هذا إلى تدني مستوى العلمي التقني وقلة الموارد الإقتصادية مما جعل البنية الإقتصادية هشة وضعيفة الى أن بدأ الإهتمام بالناحية الإقتصادية في سنة 1962م[3]، عندما أسس المجلس القومي للتخطيط العام الذي وضع خطة للتنمية تهدف أساسا إلى تنمية الزراعة ومشاريع البنى التحتية...إلخ، وعليه تأثر إقتصاد ليبيا بعد الإستقلال بعاملين أساسين هما إكتشاف النفط والتوجه نحو الإستغلال وشكلت الفترة من 1951م، البدأ بتصدير النفط وسنة 1961م، مرحلة تحضيرية لإقتصاد وبلغ فيها إنتاج النفط ذروته.[4]

وفي حقيقة الأمر أن ليبيا حققت طفرة غير مسبوقة في ثروتها البترولية في السنوات الأخيرة، حيث الإنتاج إلى معدلات لم تحققها دول المشرق البترولية[5]، وكان الخبراء الذين أوفدوا إلى ليبيا في تلك الفترة

---

[1]- مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945-1969، (د،ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 223.

[2]- ، المرجع نفسه،ص96.

[3]- امل عجيل، قصة وتاريخ الحضارات العربية ليبيا، السودان، المغرب،(د،ط)، (د،ن)،(د،ت)،ص 41.

[4]- امل عجيل ، المرجع السابق،ص41,

[5]-جمال حمدان، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية دراسة في جغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة،1992، ص86.

لاحظوا أن الدول الكبرى تقدم 75 بالمئة من ميزانية الأقاليم، ويمكن تجنب الأعتماد التام على المساعدات الخارجية وذلك بالتوسع الزراعي والأفضل من ذلك التركيز على التنمية المراعي.[1]

1-4:الأوضاع الأجتماعية والثقافية:

أشارت صحيفة الرائد في 15 سبتمبر 1956م، إلى أن مستوى حياة 90 بالمئة من سكان ليبيا يقل ثلاث مرات عم متوسط الحياة في مصر،وقد كانت نسبة الوفيات عالية وهذا يرجع إلى سوء التغذية ، فأشارت المعطيات في سنة 1952م، إلى أن نسبة الولادات كانت تعادل 52 لكل ألف من السكان و الوفيات بنسبة 42 بالمئة، فالوفيات بين الأطفال في عمر الرضاعة بصفة خاصة كانت تزيد بضعة أضعاف نسبة الوفيات.[2]

وقبل بداية الإنفجار النفطي كان الدافع من نزوح السكان الزراعيين من داخل البلاد نحو المناطق الساحلية هو البناء العسكري وقد تم تشغيل الاف الليبيين وعلى مدى بضعة سنوات في إقامة قاعدة وبلس فبلد العسكرية الجوية، فكان هذا الإنفجار النفطي دافعا عاما للهجرة والإنتعاش العام للحياة في المجتمع الليبي وكذا نشوء البرجوازية الليبية خلال الستينات.[3]

إن المشكلات الأساسية التي كانت قائمة في مجال التعليم بعد أنتهاء الإحتلال الأجنبي لها والتي عان الشعب الليبي والتي من بينها:

-مشكلة تخلف المرأة في مجال التعليم.

-مشكلة التخطيط للتعليم.

-مشكلة تمويل التعليم.[4]

[1]- صلاح العقاد، ليبيا المعاصرة،(د،ط)، (د،ن)، 1970،ص86.

[2]- نيكولا ابليش بروشين، تاريخ ليبيا من نهاية القرن19 الى 1969، ترجمة: عماد حاتم، دار الكتاب الحديد،ص 365.

[3]- المرجع نفسه،ص 365.

[4]- حسن سليمان محمود، ليبيا بين الماضي والحاضر،(د،ط)، (د،ن)، 1962،ص 217.

بعد الإستقلال شهد التعليم نوعا من التغيير والتقدم حيث سجلت هذه الفترة نمو ملحوظا ليس في إعداد التلاميذ فقط بل في النظم التعليمية وتميزت ب:

-أصبح التعليم باللغة العربية بدلا عن اللغة الأجنبية.

-التوسع الكمي وتنمية الخدمات التعليمية بأنواعها المختلفة.

-الإهتمام بتعليم المرأةومراعاة المناهج الدراسية.

-التوسع في اعداد معاهد للمعلمين والمعلمات.[1]

كذلك عملت على إنتداب المعلمين من فلسطين ومصر وتدريب غيرهم من المعلمين الليبيين وهكذا سارت السياسة التعليمية مواكبة للسياسة العامة للدولة، فهي تسير بين التحسن والتطور مع ظروف الليبية.[2]

[1]- المرجع نفسه،ص 217.

[2]- المرجع نفسه،ص218.

2-الظروف الإقليمية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وإشتداد الحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والرأسمالية، ظهرت منطقة الوطن العربي على مسرح النزاع الشرقي والغربي وكان ذلك نتيجة الأهمية الأستراتيجية التي تتمتع بها المنطقة، فإن التغيرات التي حدثت في خريطة العلاقات السياسية والإقتصادية الدولية في هذه الفترة كان لها صدى واسع في ظهور حركات التحرر في قارتي إفريقيا وأسيا، والتي ساهمت في قيام ثورة جويلية 1952م، حيث قامت الثورة المصرية نتيجة الإضطهاد البريطاني وتواطأ النظام الملكي معه على الشعب المصري الذي عانى من الظلم والإستبداد والفقر[1]، فإستولت فئة من الضباط المصريين أطلقت على نفسها " حركة الضباط الأحرار"* على السلطة في القاهرة ، فسيطرت على قيادة الجيش وعلى باقي المراكز الحكومية، وفي تاريخ 18 جويلية 1953م، أعلنت القيادة الثورية قيام الجمهورية المصرية وإلغاء النظام الملكي[2]،وجاء تاريخ 26 جويلية 1956م، بإعلان الرئيس جمال عبد الناصر** بقراره الشهير وهو تأميم قناة السويس وذلك بعد سحب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عرضهما لتمويل السد العالي في شهر جويلية من سنة 1956م، مما أدى إلى سقوط فرض البنك الدولي وتشكيك الولايات المتحدة في قدرة مصر الإقتصادية على إتمام المشروع [3]، وقد كان رد الحكومة الليبية على إعلان تأميم قناة السويس مؤيدا لهذا القرار، فقد صرح رئيس الوزراء الليبي مصطفى بن حليم يوم28 جويلية 1956م، حيث قال: " إن ما أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر من تأميم شركة قناة السويس خطوة جريئة وحازمة نتمنى له فيها

---

[1]- عبد الرحمان الرافعي، مقدمات ثورة 23 جويلية 1952،ط3، دار المعارف، القاهرة، 1987، ص ص 184،185.

*حركة الضباط الأحرار: هم مجموعة الضباط المصريين في منظمة الأحرار التي تعود نشأتهم إلى عام 1936م، وتأسست داخل الجيش المصري عام 1949م، وبلغ عدد أعضائها 150ضابطا وقادت ثورة جويلية 1956م.**ينظر**(عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسية، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ص ص722،721).

[2]- رانيا الهاشم، قصة وتاريخ الحضارات العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص ص 133، 134.

الرئيس جمال عبد الناصر : ولد عام 1918م، في أسيوط بجمهورية مصر العربية، تخرج من الكلية الحربية سنة 1938م، وشارك في ثورة 1952 مع مجموعة من الضباط الأحرار التي أطاحت بنظام الملكي في مصر ثم أصبح رئيسا للجمهورية حتى وفاته 1981م.ينظر**(عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990،ص75).

[3]- مجدي رشاد عبد الغني، المرجع السابق،ص ص 221، 222.

كل النجاح والتوفيق وهي خطوة تهدف الى تأميم مصالح مصر من صميم شؤونها الداخلية كدولة مستقلة ذات سيادة، ولذا فإني لا أفهم الداعي إلى الضجة التي قامت في بعض الدول الغربية نحو مصر ولا أرى موجبا للتحامل عليها لإتخاذها خطوة أملتها عليها مصالحها القومية.[1]

وتكشف الوثائق الإنجليزية بأن الوزير الخارجية الليبي بالوكالة الدكتور علي الساحلي أجتمع مع السفير البريطاني في ليبيا بتاريخ 09 اوت 1956م، وأبلغه عن موقف الحكومة الليبية من أزمة السويس وقدم له إنذار بخصوص إستخدام القواعد البريطانية في ليبيا للهجوم ضذ مصر...، وكما حذر علي الساحلي سفير أمريكا في ليبيا بأن يبلغ حكومته أنه في حالة إعتداء على مصر فان أكبر قاعدة أمريكية في العالم وهي قاعدة هويلس ستتعرض لأخطار إعتداء من الشعب الليبي وأن هذا شعور ليبيا شعبا وحكومة نحو مصر.[2]

وبعد مرور ثلاثة أشهر عن حدث التأميم برز وجود مؤامرة جديدة على مصر عرفت بالعدوان الثلاثي وذلك بعد إنظمام إسرائيل كطرف ثالث في هذا العدوان(إنجلترا وفرنسا و إسرائيل)، وتم عقد إتفاق سمي بمعاهدة " سيفر السري" والذي تم توقيعه في 24 أكتوبر 1956م، وتضمن من خلالها الهجوم على مصر من أجل إسقاط جمال عبد الناصر، وقد أعلنت الحكومة الليبية إستنكارها الشديد للعدوان الإسرائيلي ودعت ليبيا إلى حل الأزمة بالطرق السلمية وعدم إستعمال العنف .[3]

ومع تنامي المد التحرري في المستعمرات كانت الظروف مواتية لقيام الثورة الجزائرية والتعريف بالقضية الجزائرية تحت قيادة جبهة التحرير الوطني مع بداية شهر نوفمبر 1954م[4]، والتي كان لها أثار عديدة تردد أصداءها في مختلف الأوساط الشعبية والرسمية في ليبيا، فقد كانت مواقف الشعب الليبي كبيرة في مساندة أشقائهم الجزائريين وكانت تتمثل في التبرعات المادية الكبيرة بالإضافة إلى مقاطعة الشعب الليبي للبضائع الفرنسية المستوردة من فرنسا ، أما موقف الملك إدريس من دعم الثورة الجزائرية فيذكر رئيس الحكومة

---

[1]– مجيد الخدوري، المصدر السابق،ص 303.

[2]– ادريس محمد حسين ابو بكر، المرجع السابق، ص342.

[3]– ايمان عامر، حكاية قناة السويس(قناة السويس ملحمة مصرية)،(د،ط)، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، 2010،ص ص 94،95.

[4]– بشير ملاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989،ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006،ص 09.

الليبية مصطفى بن حليم في مذكراته ماجرى بينه وبين الرئيس جمال عبد الناصر عندما كان في القاهرة وعرض عليه جمال عبد الناصر إمداد الثوار الجزائريين بالأسلحة والعتاد عبر ليبيا فكان جوابه بالقبول.

ولعل خير دليل على الدعم من المملكة الليبية للثورة الجزائرية هو أن أول حكومة جزائرية مؤقتة تشكلت في ليبيا برئاسة فرحات عباس* ثم تشكلت حكومة أخرى برئاسة يوسف بن ضره في ليبيا.[1]

ولقد كانت الوحدة العربية تحقيقا لأماني الشعب العربي، لكن وقعت بعض الأخطاء في طريقة الحكم في سوريا ومنها التسلط المصري، أدى الى إنقلاب عسكري وأطاح بالوحدة في 28 جوان 1961م، وأنفصلت سوريا عن مصر وبعد هذا وقعت مجموعة من الأحداث من بينها في سنة 1962م، حصل إنقلاب عسكري أطاح بالقدسي رئيس الجمهورية وفي 1963م، تولى الرئاسة لؤي الأتاسي، أما في لبنان قد بدأ نفوذ الولايات المتحددة الأمريكية يزداد من عام 1952م، عندما أراد كميل شمعون** تجديد أنتخابه (رئاسة الجمهورية اللبنانية) للمرة الثانية، فحدث اضطرابات وبعدها بوادر الحرب الاهلية خلال اثارة الفتن من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وهو كنتيجة للأوضاع السيئة التي عاشتها لبنان، فأصبحت بلدا يتكون من كيانات شبه إقطاعية هيمن عليها جماعات أثنية مثل:" الدروز" و" الشيعة" و" الموارنة"، والتي تقوم بفرض سلطتها على الأراضي التابعة لها.

* فرحات عباس:زعيم سياسي يوصف بالإعتدال، طالب بالمساواة والإدماج ثم رافع فكرة الإستقلال الذاتي، وفي عام 1956م، إنخرط في جبهة التحرير الوطني، عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ وأصبح رئيسا للحكومة الجزائرية المؤقتة، بعد إستقلال عارض التوجه الإشتراكي للنظام.**ينظر**(حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007،ص ص 234،245).

[1]– احميدة عميراوي، نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية 1954–1962م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2004، ص 18.

** كميل شمعون: سياسي ورجل دولة لبنان، تلقى علومه في لبنان وفرنسا، عين وزير المالية في عام 1938م، وعين وزيرا للداخلية 1943م، وفي عام 1944م، نجح بمنصب رئاسة المجهورية اللبنانية في 1952–1952 وانته حكمه بانتفاضة شعبية ضده.**ينظر**(عبد الوهاب الكيلاني، مويوعة السياسية، ج5،(د،ط)، المؤسسة العربية للدراسات والتوزيع، بيروت،(د،ت)، ص151).

فتسبب هذا كله عجز الدولة في تسيير شؤونها سياسيا، مما أدى الى قيام الحرب الأهلية* في سنة1958م.[1]

وفي تاريخ 12و 13 ماي 1967م، بلغ المصريين الحدود العسكرية الأسرائيلية على الحدود السورية[2]، فتحولت إلى حرب حقيقية لم تكن مصر والدول العربية جاهزة لخوضها بينما كانت إسرائيل على إستعداد لها وخلال الفترة من 14 الى 13 ماي 1967م، إسرعت القيادة المصرية بإتخاذ عدة قرارات أولها إعلان حالة الطوارئ** وفي 23ماي 1967م، أعلنت مصر عدم سماحها بمرور السفن الإسرائيلية التي تحمل مواد إستراتيجية إلى إسرائيل بما في ذلك ناقلات البترول.[3]

وفي الرابع من جويلية أصدر الملك الليبي أوامره بتحرك وحدات الجيش الليبي نحو مصر وبأن تتمركز على الحدود الشرقية للبلاد، وفي نفس السياق أكد وزير الخارجية الليبية أن بلاده ستقدم كل الإمكانيات الإقتصادية لمصر[4]، وبالتالي إعتبرت إسرائيل أن إصدار قرار عدم مرور السفن الإسرائيلية يعتبر بمثابة

---

* الحرب الأهلية: هي حالة صراع مسلح بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة النزاعات حادة ومن أسبابها قد تكون سياسية، طبقية، عرقية، أقليمية، **ينظر**(عبد الوهاب الكيلاني، ج2، المرجع سابق،ص 181).

[1]– نادية فاضل، عباس فاضلي، التطورات السياسية في لبنان وأنعكاساتها على الوحدة الوطنية، العدد47، مجلة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد،2011، ص106.

[2]– محمد رياض، مذكرات البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط 1948–1978م، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985، ص45.

حالة الطوارئ: هي حالة قلق شديد في دولة ما مما يجعل الدولة تقوم بإعلان حالة الطوارئ في حفظ الامن أو فرض الأحكام العسكرية بصفة مؤقتة.ينظر**(اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، إدارة الصراعات والأزمات الدولية، (د،ط)، (د،ت)،ص 160).

[3]– طه المجدوب، حرب أكتوبر طريق السلام، (د،ط)، (د،ن)، مصر،(د،ت)،ص 16.

[4]– ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والإقتصادية بين مصر وليبيا 1951–1969م، في أطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور)، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة،6–7 ماي 2008،ص 286.

تهديد لها، فيجب عليها أن تضرب ضربتها قبل أن تفقد أسرائيل قدرتها على الردع، وأحتلت كل من سيناء وهضبة جولان السورية والضفة الغربية بما فيها القدس الشريف[1]، وقد تم كل هذا في غضون ستة ايام.[2]

[1]– رفيق ساكر التتشة، إسماعيل أحمد باغي تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، 1991،ص ص 130،129.

[2]– حسن صبري الخولي، فلسطين بين مؤامرات الصهيونية والإستعمار،(د،ط)،(د،ن)،1968،ص 32.

ثانيا:ملامح النظام الليبي في ظل حكم معمر القذافي:

1-المرحلة الأولى من 1969 إلى1977م:

لم يتمكن نظام حكم الملك أدريس من تطبيق نظام سياسي فعال أو مايمكن تسميته بأيديولوجية سياسية، بل كان يسعى إلى تكوين نظام حزبي لحكم البلاد حيث يصرح العقيد القذافي*: "لقد قامت الثورة لإعتبارات قومية للشعب الليبي حيث أنها جسدت الفرد في المجتمع أي الانسان الثوري في فترة مابعد الإستعمار، ولم يكن ماقام به الجيش في حقيقة الأمر سوى تطبيق الفكر الثوري الذي تم بشكل طبيعي في المجتمع الليبي ". ولقد كان أول من قام بتنظيم الثورة في ليبيا هم طلبة في مدرسة سبها الثانوية في أواخر الخمسينات ومن بينهم معمر القذافي الذي قام في عام 1959م، بتنظيم جمعية سرية أخذت تلتقي بصفة منتظمة لمناقشة القضايا العربية والليبية[1]، وألتحق معمر القذافي بالكلية الحربية في بنغازي سنة1963م، وتخرج منها سنة 1965م، وفي هذه الفترة بالتحديد كون القذافي مجموعة الضباط الوحدويين الأحرار ويعد هذا العام أيفاد الزعيم الليبي إلى بريطانيا هرست وتخرج من الكلية العسكرية الملكية، وكان أول سبتمبر1969م، هي نقطة محورية في تاريخ ليبيا وفي تاريخ معمر القذافي السياسية، حيث وصل الملازم الأول معمر القذافي إلى الحكم في المملكة الليبية المتحدة عبر إنقلاب عسكري وكان مافعله بعد طرد الملك إدريس السنوسي أن أعطى لنفسه رتبة عقيد وشغل منصب القائد الأعلى لقوات المسلحة وزميله في الأنقلاب عبد السلام جلود رتبة رائد.[2]

* معمر القذافي: ولد في منطقة قبلية على مقربة من مدينة سرت الحالية تلقى تعليمه الأولي في مدرسة إسلامية ثم في مدرسة ثانوية في سبها وأخيرا في مصراته، طرد من المدرسة أثر إتهامه بإثارة الإضطرابات الطلابية أثناء حرب السوس 1956م، ثم أكمل تعليمه على يد مدرس خصوصي في مصراته، حيث أظهر إهتماما بدراسة التاريخ لكنه لم يحقق نجاحا اكاديميا عندما دخل الجامعة لدراسة التاريخ، في سنة1963م،دخل القذافي الأكاديمية العسكرية الملكية الليبية في بنغازي وتخرج منها 1965م، وقد تلقى قبل تخرجه تدريبا في تركيا وبريطانيا وشكل مع عدد من زملائه تنظيم ضباط الأحرار والتي أطلقت على نفسها مجلس قيادة الثورة، ثم أصبح قائدا عام لقوات المسلحة، ثم أطلق على نفسه لقب زعيم الثورة وتم الإطاحة به ومقتله سنة2011م.**ينظر**(نبيل لزعر، المسألة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية1911-1969،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،2019-2020،ص416).

[1]- حبيب هنري،المصدر السابق،ص97.

[2]- رمزي المنياوي، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012،ص17.

إن افضل مايعبر عم مبادئ الأساسية لثورة الفاتح من سبتمبر شعار: " حرية، والإشتراكية، ووحدة "، فعلى أساس هذه المفاهيم الثلاثة وضح الزعماء الثوريون مبادئ ثورتهم ولقد أوضح العقيد القذافي في مقابلة عبر الإذاعة المئية في 14 اكتوبر 1969م، أن العوامل الثورية هي عوامل إجتماعية وسياسية وإقتصادية، تحمل جميعها طابعا تاريخيا وأضاف: " أن السبب الحقيقي للثورة يكمن في الحياة العربية المتخلفة التي جعلت الإنسان العربي متخلفا عن القرن العشرين، وأنه يتبنى المبادئ الثلاثة ويمكن لهذا[1]

الإنسان أن يسترد كرامته ومكانته في التاريخ ".[2]

لقد ناضل الشعب الليبي أكثر من ثلاثين عاما في سبيل التحرر من الإيطاليين وما قدمه هذا الشعب على درب التضحيات يدفعه على رفض الأنظمة الرجعية والقواعد الأجنبية. وكانت ثورة الفاتح من سبتمبر الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من المعارك ضد إيطاليا ولقي أكثر من نصف الشعب الليبي مصيره في سبيل الحرية أبان الحكم الإيطالي، وتلك هي الحقائق التي حجبها الملك عن الشعب الليبي إذا كان النظام القديم يريد أن يقنع الشباب بأن أدريس وحده هو الذي قاتل في سبيل الحرية، فالحرية في نظر القذافي لا يمكن أن تكون تحت سيطرة رأس المال الأجنبي وهكذا تمتزج العوامل السياسية والأقتصادية والأجتماعية في شعار الثلاثي للثورة. ولقد تبنت الثورة هذا المبدأ وترجمته إلى مواقف عملية فتكونت اللجان الشعبية لتضطح بشؤون المؤسسات المختلفة، كما أوكل للإتحاد الإشتراكي العربي القيام بواجبات ومسؤوليات متعددة، إلا ان الحرية السياسية التي أمكن تحقيقها يوم الفاتح من سبتمبر 1969م، لم تكن كافية في حد ذاتها، بل إحداث ثورة في الزراعة والصناعة والتشريع...إلخ، ويقول معمر القذافي: "كي تتحقق الحرية الاجتماعية لابد من تطبيق الإشتراكية في إطارها العربي والإسلامي "، وهذا هو المبدأ الثاني من مبادئ الثورة، والواقع أن المبادئ الثلاثة مترابطة إرتباطا وثيقا، فالثورة الإجتماعية تتوقف على تحقيق الحرية السياسية .[3]

يكشف معمر القذافي بعض أوجه الإختلاف بين الإشتراكية العربية والأنظمة الإشتراكية الأخر بقوله:" إذا كانت روسيا هي النموذج الصحيح للإشتراكية فإن إشتراكيتنا تختلف عنها وإن الشيوعيين يسمون أنفسهم

---

[1]- ،المرجع نفسه،ص17.

[2]- المرجع نفسه، ص17.

[3]- حبيب هنري ،المصدر السابق،ص98.

بالإشتراكيين لإغرائنا ويزعمون أن الإشتراكية هي مرحلة سابقة للوصول إلى الشيوعية "، لكن الإشتراكية المطبقة في ليبيا تقوم على الإسلام والعدالة الإجتماعية، فلا قمع لأي طبقة من المجتمع، وليس المادية هو هدف الدولة، وبوضوح معمر تدخل الدولة في الإقتصاد من أجل توجيه الإقتصاد وحماية الفرد دون الإستلاء عليه، فهي تؤمن بالملكية الخاصة وتعتبرها حقا مقدسا والحافز الطبيعي الذي يدفع الإنسان على العمل الجاد، ولقد ترجمت الإشتراكية إلى برامج متعددة، فحق الملكية الخاصة مكفول والإستغلال محضر وإن الشيوعيين يضحون بالفرد في سبيا المجموع في حين أن الإشتراكية العربية تتيح الفرص المتكافئة لكل فرد لتحقيق أحلامه وأمانيه، وعلى هذا الأساس تعمل ثورة الفاتح من سبتمبر على تحويل الصحراء الى أرض خضراء وتحقيق العدالة والسماح لليبيين بالمشاركة في ثروة بلادهم.[1]

فالقول بأن الدخل في لإحالة الملكية العام يعود إلى المجتمع، بما فيه العاملون لدخل المؤسسة الخاصة الذي يعود لمالكها فقط، وأن السلطة السياسية والمحتكرة للملكية هي سلطة كل الناس، أي أنها سلطة الشعب بكامله يمارسها عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الثورية... وليست سلطة طبقة واحدة أو حزب واحد.[2]

كانت ثورة 23جويلية1952م، بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر بداية الثورة نحو الوحدة، كما أن ثورة السودان في 25ماي 1969م، والثورة الليبية في الفاتح من سبتمبر 1969م، كانت كلها نماذج للثورة الوحدوية العربية المتصاعدة...وأن مأساة عام1967م، لم توقف مد الثورة العربية وكان القادة الليبيون يأكدون بأن الوحدة العربية ضرورة أكثر من أي وقت مضى، و أكد الرئيس الليبي ذلك بقوله: " في غياب الوحدة خسرنا فلسطين وتمكن الإستعمار من أن يوطد أقدامه في المشرق العربي، ووحدة العرب هي الطريق المفضي إلى فلسطين ". ويحذر القذافي من أن العرب ليسوا بحاجة إلى الشرق أو الغرب من أجل تحقيق وحدتهم وأن حاجتك الى من يخاطب عقولهم ، ويضيف بان الوحدة لابد ان تقوم على قوة شعبية بعيدا عن المناورات والمؤامرات السياسية وتنبع من رغبة الشعب الواعي بضرورة الوحدة، فمن أجل تحقيق وحدة اندماجية وضعت ترتيبات اولية مع مصر سنة 1972م، ومع تونس1974، كتطورات أولى نحو الوحدة العربية الشاملة،

[1]– المصدر نفسه،ص98.

[2]– معمر القذافي، الكتاب الأخضر، الدار الجماهرية للنشر والاعلان والتوزيع،80،1987.

ويوكد القذافي للشعب الليبي أن القومية العربية لا تعني تدمير ليبيا... فقد تم تحرير ليبيا أولا وحريتها جزء من حرية العرب ولا تكتمل هذه الحرية بدون تحرير الأمة العربية كلها.[1]

ويرحب العقيد القذافي بأية وسيلة من شأنها تحقيق الوحدة، ويرى أن هناك ثلاث طرق لتحقيقها، أولهما إقامة وحدة إندماجية بين الأقطار التي بها نظام سياسي متماثل في مقدمتها ليبيا ومصر والسودان، وثانيهما إتحاد عام يضم جميع العرب أو بعضهم على الأقل، وليس هناك أعتراض على إستخدام هذه الوسيلة لو أفضى ذلك إلى الوحدة العربية، وثالثهما إستخدام القوة لتوحيد الدول العربية ولقد رفض الرئيس عبد الناصر هذه الطريقة في حين إستخدم الإيطاليون الوسائل الثلاث لتحقيق الوحدة بينهم.[2]

1-مجلس قيادة الثورة:

يعتبر بمثابة السلطة التشريعية في الجمهورية العربية الليبية ويمارسها بالقرارات والقوانين التي يصدرها بمراسيم، وكان المجلس يتكون من 12عضوا وكان المجلس قائما على أساس القيادة الجماعية وكان معمر القذافي في هذه الفترة رئيسا له وقد تركزت كافة السلطات في يد المجلس ويعلنها عن طريق إعلانات دستورية وقرارات وقوانين لا تقبل الطعن أمام أي جهة، حيث تنص المادة 12 من الإعلان الدستوري[3] الذي تم في 11 سبتمبر 1969م، أن مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في البلاد ويمارس إختصاصات السيادة العليا والتشريع ووضع السياسة العامة للدولة بإعتباره قيادة التنظيم السياسي، وإدارة الحكم في الجمهورية الليبية العربية.[4]

1-2-مجلس الوزراء:

هذا المجلس كان بمثابة الهيئة التنفيذية والإدارية الرئيسية في ليبيا ويتشكل وبعدل بقرار من مجلس قيادة الثورة ويتكون من مجلس قيادة الثورة والحكومة، إذ لا يقوم مجلس قيادة الثورة بممارسة الحكم بشكل مباشر

[1]- حبيب هنري، المصدر السابق،ص128.

[2]- المصدر نفسه،ص133.

[3]- المصدر نفسه،171.

[4]- المصدر نفسه،ص171.

بل عن طريق مجلس الوزراء ومن مهامه تنفيذ السياسات العامة للدولة وفق مايرسمه مجلس قيادة الثورة مع دراسة وإعداد كافة القوانين وفق السياسة المرسومة...[1]

1-3-الإتحاد الإشتراكي العربي:

هو التنظيم الشعبي للجمهورية العربية الليبية، الممثل القوى الشعب العاملة لمصلحتها ومصلحة المجتمع، ويرأسه مجلس قيادة الثورة[2] ومن مبادئهم إحترام الأقلية لإرادة الأغلبية حتى لا تخلق الأستبدادية في منظمات الإتحاد وأن يكون الإقناع الحر هو الطريق لكسب ثقة الشعب وهو السبيل لتطويع الجماهير وقيادتها مع عدم فرض السلطة أو ممارسة أي نوع من التعالي على الجماهير[3]، وقد كان الغرض من إقامة تنظيم الإتحاد الإشتراكي العربي هو إتاحة الفرصة لجماهير العربية الليبية لكي تشارك في السلطة إلى جانب مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء[4]، وليحقق هدف حماية الثورة وجعلها تحقق العدالة الإجتماعية وتكافؤ الغرض للجميع ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق النظام الإقتصادي الإشتراكي وتأكيد الوحدة الوطنية وترسيخها، وهذا المبدأ يؤكد العمل على تحقيق الوحدة العربية الطبيعية إلى وحدة سياسية وطنية فعالة تحقق مصالح وأهداف الجماهير.[5]

1-4-اللجان الشعبية:

جاءت اللجان الشعبية بعد إعلان الثورة الشعبية في 5 افريل 1973م، وذلك من خلال خطاب ألقاه معمر القذافي في مدينة زوارة، وحسب القذافي فإن اللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير

---

[1]- حبيب هنري، المصدر السابق،ص172.

[2]- الإتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا، نظمه وكيف يؤدي دوره، ج2، دار مكتبة الفكر،ط1974،5،ص05.

[3]- الإتحاد الاشتراكي العربي، النظام الاساسي، ج1،دار مكتبة الفكر، طرابلس،ص ص 41،42.

[4]- صحى فتوص ، ليبيا في عشرين عام، التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،ص 79.

[5]- طارق صالح عبد النبي المغربي، النظام السياسي الليبي طبيعته ومكوناته1969-1999، المكتب العربي الحديث، اسكندرية،2008،ص 198.

عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، وتقوم اللجان الشعبية في كل وحدة جغرافية وإدارية في ليبيا وذلك عن طريق الإنتخاب المباشر.[1]

1-5-السلطة القضائية:

في 28 اكتوبر 1973م، قام مجلس قيادة الثورة بتشكيل لجنة تشريعية المراجعة وتعديل القوانين لكي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، وتم إصدار قانون يقضي بدمج المحاكم المدنية والشرعية وحل نظام المحاكم المزدوجة ومن أهم التعديلات في النظام القضائي أن المجلس الأعلى للقضاء حل محل مجلس القضاء العالي ويتولى هذا المجلس التنسيق والإشراف على مختلف السلطات القضائية.[2]

[1]- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدوليةتخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2012-2013,ص98.

[2]- المرجع نفسه،ص98.

2-المرحلة الثانية من1977 إلى2011م:

عرفت ليبيا من بداية1977م، تغيرات سياسية جذرية، إذ تم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية وحلت محلها هيكلة مختلفة تمام تحت إسم "سلطة الشعب"، ولقد نص إعلان سلطة الشعب على إن " السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية"، وهذا حسب تصورات وأفكار معمر القذافي التي صاغها في الكتاب الاخضر والنظرية العالمية الثالثة، ومنه فإن الجماهرية تكون هي أساس إزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية، ونتيجة لهذا الإعلان تم حل مجلس قيادة الثورة وإلغاء مجلس الوزراء وفي أوائل 1979م، وعرفت ليبيا في هذه الفترة بمؤسسات جديدة كالتالي:

2-1-المؤتمرات الشعبية الأساسية:

والتي من خلالها تم تقسيم الجماهيرية الى 405 مؤتمرا شعبيا، وذلك على أساس جغرافي ، ولكل مؤتمر حدود إدارية يتم مناقشة جميع المواضيع والقوانين والتشريعات في البلد خلال هذه المؤتمرات، ومن إختصاصات هذا المؤتمر هو النظر في شؤون السلم والأمن وعلاقات الجماهيرية مع باقي الدول ووضع الخطط الإقتصادية والميزانية العامة بالإضافة إلى وضع السياسات العامة في مختلف المجالات والقطاعات.[1]

2-2-المؤتمرات الغير الأساسية:

وهي المؤتمرات التي تخص منطقة جغرافية محددة ولها حدود إدارية تعرف بإسم "الشعبية"، وتتكون هذه المؤتمرات من أمانة المؤتمر للشعبية وأمناء الإتحاديات والنقابات والروابط المهنية.[2]

2-3-الإتحاديات والنقابات والروابط المهنية:

تعتبر من وحدات النظام الليبي ومن مكوناته الأساسية، وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها من خلال الكتاب الأخضر، وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية والإتحادات والنقابات بإختبار

[1] – فضل عفاش،الماضي يبدا غدا:قصة حياة الزعيم الليبي معمر القذافي،الدار الإفريقيا للطباعة والنشر والإنتاج الفني،النمسا، 1991،ص201.

[2] – المرجع نفسه،ص201.

أمانة وتقوم بإرادة شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات هذه التنظيمات أن تشكل الإتحادات والنقابات والروابط المهنية العامة لها على مستوى ليبيا وأعضائها هم أعضاء في مؤتمر الشعب العام.[1]

2-4-اللجان الشعبية:

هي تنظيم منبثقة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات والروابط المهنية، وتعتبر هذه اللجان الجهاز التنفيذي للقرارات العامة من أمناء اللجان الشعبية للمؤتمرات الشعبية الأساسية وأمناء اللجان الشعبية للشعبيات ومن أختصاصاتها تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية مع إقتراح مشاريع القوانين ومتابعة أعمال اللجان الشعبية لضمان سير عملها وتشجيع الإستثمار الإجنبي في ليبيا ومتابعة إستثمارات ليبيا في الخارج.[2]

2-5-مؤتمر الشعب العام:

هو عبارة عن إلتقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والإتحادات والروابط المهنية وهو يتألف من 760 عضوا فما فوق، ويتم إنتخابهم بالإقتراع الغير مباشر لمدة ثلاث سنوات، ومن مهامها متابعة تنفيذ القوانين التي تصدرها المؤتمرات الشعبية الأساسية، دعوة الإتحادات والروابط المهنية واللجان الشعبية للإنعقاد وإصدار القرارات المتعلقة بإستحداث مؤتمرات شعبية أساسية.[3]

2-6-اللجان الثورية:

هي أحد هياكل الجديدة التي جاء بها معمر القذافي في الكتاب الأخضر والنظرية العالمية الثالثة، والتي تسعى حسب معمر الى إبقاء الثورة دائمة والحفاظ على مكتسباتها وهي عبارة عن محصلة لثورة الليبية كلها، واللجان الثورية في ليبيا هي شكل من إشكال السلطة الإدارية التي تسعى للوصول إلى الحكم، وقد إنتشرت اللجان الثورية منذ سنة 1978م، في جميع المؤتمرات الشعبية والكليات والجامعات والمعاهد وذلك

[1]- علاء الدين زردومي، المرجع السابق،ص 101.

[2]- Helem chpin metz. Lipya.Mortin press. New York. 2002.p 189.

[3]- أحمد إبراهيم، التنظيم الثوري للجان الثورية إدارة الثورة الشعبية، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982،ص 34.

بنشر نظامها في كافة وسائل الإعلام. ومن مهام التي تقوم بها اللجان الثورية هي تحريض الشعب على ممارسة السلطة وتحريك وتفعيل المؤتمرات الشعبية، كما تسعى إلى حماية الثورة والدفاع عنها ودعاية لها.[1]

2-7-المؤسسة القضائية:

عرف نظام المحاكم في ليبيا بعد التحول إلى النظام الجماهيري إنقسامه إلى أربعة مستويات وهي:

-المحاكم الجزئية التي تعد المستوى في نظام الحكم ومتوفرة في كل قرية أو مدينة.

-المحاكم الإبتدائية وهي محاكم ذات إختصاص بالقضايا العقوبات المتوسطة.

-محاكم الإستئناف وتنظر في القضايا المحالة إليها من المحاكم الإبتدائية.

-المحكمة العليا في سنة1982م، صاغ مؤتمر الشعب العام القانون رقم06 والذي إعاد تنظيم المحكمة العليا، وقد نص هذا القانون على أن " المحكمة العليا"، تتكون من رئيس وعدد غير محدود من القضاة يتم تعينهم من قبل مؤتمر الشعب العام.[2]

2-8-المؤسسة العسكرية:

وتتكون المؤسسة العسكرية في ليبيا من:

-**الجيش:**يبلغ عدد القوات العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010م، ما يقارب 76000مجند واحتياطي40000 يمثلون القوات البرية والبحرية والجوية وذلك ما يلي:

-**القوات البرية:** تتكون من 50000 مجند، ومنهم 25000 مجند تجنيدا إلزاميا، وتتوزع القوات البرية في جميع التراب الليبي وخاصة على المناطق الحدودية، وتتشكل القوات البرية من 10 كتائب لدبابات و10 كتائب مشاة ميكانيكي، 22 كتيبة مدفعية، 04 لواءات صواريخ، 07 كتائب دفاع جوي.

-**القوات البحرية:** تتكون من حوالي 8000 مجند، بما فيهم حرس السواحل، وتحتوي القوة البحرية الليبية غواصتين.

---

[1]- أحمد ابراهيم ،المرجع السابق،ص 34.

[2]- علاء الدين زردومي، المرجع السابق،ص 106.

-**القوات الجوية:** تتكون من حوالي 80000 مجند، ويبلغ عدد الطائرات المقاتلة ما يقارب 394 طائرة، منها تسعة إسراب من الطائرات المقاتلة، وسبعة إسراب من طائرات الهجوم الإرضي، وسربان من طائرات الإستطلاع .[1]

2-9-المؤسسة الإعلامية:

كان يرى القذافي أن وسائل الإعلام تمثل أداة للتعبئة الثورية والتنمية الوطنية، وكان معمر غير راض عن التحول الذي كانت وسائل الإعلام تحدثه في المجتمع الليبي، مما دفعه لإعادة هيكلة القطاع بشكل متكرر، ففي البداية أوقف القذافي جميع الصحف الموجودة في ليبيا وربط في وقت لاحق جميع وسائل الإعلام باللجان الشعبية، وقد أشار الكتاب الأخضر في الفصل حول الصحافة على أنها " وسلة تعبير المجتمع... وليست تعبير لشخص طبيعي أو معنوي، إذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن أن تكون ملكا لأي[2] منهما ". ومنه كل من المسموح للجرائد تمثيل بعض الكيانات فقط، مثل الإتحاديات المهنية أو مؤتمر الشعب.[3]

[1]- Kimberly sulivan.Muannar al-qaddafis:libya. Oxford universty.Pross.london.2009.p48.

[2]- معمر القذافي، المرجع السابق،ص 67.

[3]- المرجع نفسه،ص 67.

خلاصة:

ونستخلص مما سبق ذكره في هذا الفصل أن ليبيا تعتبر من بين دول العالم التي إستردت سيادتها حديثا بعد الإستقلال، الذي قام على أثره نظام حكم ملكي فقد شهدت هذه الفترة عدة تغيرات سياسية على مستوى الداخلي والخارجي كان لها دور في إبراز سياستها على المستويين، لكن لم يدم هذا الحكم طويلا حتى شهد الملك إدريس السنوسي إنقلابا عسكريا تم به إزالته من الحكم، فجاء القذافي بمبادي وأفكار جديدة طبقها في نظام حكمه ومرت فترة حكمه على مرحلتين إلى غاية وفاته.

الفصل الثاني:

ليبيا والمشاريع الوحدوية العربية.

تمهيد:

على إمتداد القرن العشرين تنوع الخطاب الوحدوي العربي وتفاوت في طروحاته واهدافه، وزادت وتيرة السعي لتحقيق الوحدة المنشودة بعد الحرب العالمية الثانية، رافعة الشعارات الداعية الى التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال و كان هدفها الاسمى هو الوحدة الشاملة، حيث تمحور هدا الهدف حول خلق دولة عربية موحدة تكون قادرة بعد توظيف مواردها الضخمة لنقل الامة العربية الى مصاف الدول المتقدمة، وقد راهنت هذه الانظمة على ان الوحدة الشاملة ستمكن الامة العربية من مواجهة المشاريع الاستعمارية المتمثلة في الاستعمار الاجنبي والصهيوني.

وفي القرن العشرين جرى تسجيل حوالي 28 مشروعا للوحدة بين مجموعة من الدول لم يتحقق منها الا القليل ومنه ما نفرط عقده سريعا، وقد كانت ليبيا من الدول النشطة والداعية لهذه الوحدة منذ تغيير نظام الحكم سنة1969م، وكان هدف رئيسي للسياسة الخارجية الليبية خاصة خلال السنوات الاولى لنظام الرئيس معمر القذافي وسعيه وراء تحقيق التكامل العربي في جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الفصل تم التركيز على المشاريع الوحدوية التي تبنتها السياسة الخارجية الليبية.

أولا: مشروع إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا، مصر ، ليبيا)1971م:

يعد موضوع دولة إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة 1971م، من المواضيع ذات الأهمية في سلسلة المحاولات الوحدوية التي شهدها القرن العشرين، فالتجربة جديدة في السياسة العربية من حيث المعنى ومن حيث تبني إتجاه وأسلوب جديد وذلك لتحقيق الوحدة بين الأمة العربية، وتم حله في شهر مارس 1977م، مع بداية المفاوضات بين رئيس أنور السادات* وإسرائيل والتي مهدت لإتفاق كامب ديفيد** 1978م.[1]

1-الخطوات التمهيدية التي سبقت عن إعلان الإتحاد الجمهوريات العربية المتحدة :

بدأت أولى خطوات إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة في الإجتماع الذي عقد في مدينة طرابلس في الجمهورية العربية الليبية للمدة 25 -27ديسمبر 1969م، وحضره كل من رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، ورئيس الجمهورية العربية الليبية معمر القذافي، ورئيس الجمهورية السودان الديمقراطية محمد جعفر نميري***. كان إجتماع القادة الثلاثة ضرورة تاريخية فرضتها قيام الثورات في كل من السودان وليبيا لتلتقي بالثورة المصرية وذلك إنطلاقا من أن قيم هذه الثورات قد حققت تحالفا ثوريا يرتبط جذريا وروحيا بحركة النضال الشعبي العربي وتطلعاته إلى هزيمة مخططات الاستعمار والصهيونية ووصولا إلى

---

*محمد أنور السادات :ولد عام 25نوفمبر1918م،في قرية ميت أبو الكوم وحصل على شهادة الثانوية 1936م،وعام1941م،نقل الى سلاح الحدود وعين كتيبة إشارة بالسلاح بالجبل الأصفر وكان رتبة نقيب ،كما تزعم مجموعة من الضبط الراديكالين،وفي1950م، أعيد للخدمة برتبة ليوزباشي وقد شارك في محاولة إغتيال أمين عثمان.**ينظر**(صلاح منتصر، من الذين غيروا القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة،2000،ص117).

إتفاقية كامب ديفيد:في5ديسمبر1978م،وقعت هذه الاإفاقية بين مصر وإسرائيل بإشراف من الولايات المتحدة الامريكية وكانت حول إطار التسوية في المشرق العربي بصيغة السلام المشترك،كما حملت هذه الإتفاقية إسم المكان الذي تم فيه اللقاء وهو منتجع كامب ديفيد.ينظر**(أمين مصطفى، الإتصالات السرية العربية الصهيونية 1918-1993،دار الوسيلة للنشر والتوزيع،1991،ص110).

[1] مركز الدراسات الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية العربية1914-2009،إعداد قسم التوثيق والمعلومات،بيروت،2009،ص433.

***محمد جعفر نميري:ولد عام1940م،بام درمان في السودان.التحق بالكلية الحربية في الخرطوم عام 1950م،وتحصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية في الولايات المتحدة،فأصبح رئيسا لمجلس قيادة الثورة ثم أنتخب رئيسا للجمهورية عام1971م.**ينظر**(عبد الوهاب الكيلاني،المرجع السابق،ص79).

تحقيق التغيير الإجتماعي والتقدم لمصلحة الجماهير العربية، الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية. ولقد وضع القادة الثلاثة العرب أمامهم أهمية العمل الموحد بينهم تحقيقا لأهدافهم المشتركة، بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء وعلى ضوء كل هذا ووصولا له بخطى مدروسة ثابتة قرروا مايلي:[1]

ا-عقد إجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأماني والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة .

ب-إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة.[2]

وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر 1970م،خلفه في رئاسة الجمهورية نائبه الرئيس محمد أنور السادات، فسار على خطى الرئيس جمال عبد الناصر لإكمال مسيرة دولة إتحاد الجمهوريات العربية، فعقد الرؤساء الثلاثة مؤتمرا في القاهرة للمدة من الرابع إلى الثامن من نوفمبر 1970م،فوقعوا في ختامه بيانا أكد على تشكيل قيادة موحدة من الرؤساء الثلاثة وإنضمام سوريا للإتحاد.وفي الثالث عشر من أفريل 1971م،إجتمع في القاهرة الرؤساء محمد أنور السادات وحافظ الأسد* ومعمر القذافي وحيث تم الإقرار فيه بتسخير كل الإمكانيات والطاقات لتحرير الأراضي العربية وعدم التفاوض ولا التنازل على شبر منها ولايمكن التفريط في القضية الفلسطينية ولا مساومة فيها ،ثم غادر الرؤساء الثلاثة لعقد إجتماعاته في مدينة بنغازي الليبية بينما تخلف عن الحضور الرئيس السوداني محمد جعفر نميري، وقد برر عدم حضوره الاجتماعات بقوله: "إن إشتراكه في التحالف الرباعي له حدود بسبب مشاكله الداخلية، ولهذا رأى النميري أن السودان لاتتوافر له ظروف التحرك في الإتجاه الوحدوي المتاح للدول الثلاث. ولهذا فإن الخطوة الوحدوية ستتم الأن

---

[1]- مركز الدراسات الوحدة العربية، المرجع السابق،ص433.

[2]- المرجع نفسه،ص433.

*حافظ الأسد:ولد في 06اكتوبر 1930م،فهو معروف عند أهل القرادحة بسوريا،وتلقى علومه فيها ونجح في شهادة البكالوريا وانتخب عضوا في القيادة القطرية لحزب البعث ثلاث مرات ووزيرا للدفاع أربع مرات.**ينظر** (عثمان هاشم،تاريخ سوريا الحديث عهد حافظ الأسد 1971-2000، رياض الريس المكتب،2014،ص18).

على أن يلحق بها السودان مستقبلا حينما تمكنه تطوراته الدستورية من ذلك".[1] فبقي الرئيس نميري أثناء حملته الإنتخابية الرئاسية حذرا من الإقتراب بالإنضمام للإتحاد مركزا بدلا عن ذلك بأنه لامجال لفرض قرار على الشعب السوداني.وفي 1اوت1971م،بدمشق تقرر مشروع دستور دولة الإتحاد الذي أصدر أحكام منها وحدة علم الدولة ونشيدها وعاصمتها ومع كفالة الحريات العامة وحقوق المواطنين، كما نص على إتخاذ القرارات بالإجماع وعلى التنسيق الدبلوماسي والقنصلي وتنظيم الدفاع والتكامل في مشاريع التنمية وأيضا على وضع خطة تأمين سلامة وحماية الأمن القومي والإتحاد.[2]

وقد أشارت الوثائق البريطانية لعام1971م، أن إتحاد الجمهوريات العربية ناتج عن مبادرة مصرية مصممة لدفع سياساتهم الرامية للوصول إلى شكل من التسوية للمشكلة العربية–الإسرائيلية، وإن الإتحاد هو أمر يكون بوسع المصريين تحويله إلى حقيقة أيا كان سير الأمور أثناء المفاوضات، فتقدير المصريين يذهب إلى أن بوسعهم منع ليبيا وسوريا من إتخاذ الى رد فعل مستقل يثير المصرين.وعلى الجانب الأخر فيما لو واصل(الأسرائيليون)إن يواصلوا عنادهم ،فيسكون بوسع الحكومة المصرية تهديدهم بالقوة المتحدة للدول الثلاث ،كما أن هنالك منافع إقتصادية يمكن أن يجنيها المصريين من خلال الدعم الإقتصادي الذي يمكن أن تقدمه ليبيا.[3]

وكانت أهم المنطلقات التي أعتمدها الرؤساء الثلاثة والتي شكلت حجر الأساس في دولة الإتحاد:

ا–أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي.

ب–أن تكون هذه الدولة سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع الإشتراكي الموحد.[4]

[1]– حزب البعث العربي الإشتراكي،المكتب الثقافي القومي،العددان الرابع والخامس ،السنة الرابعة،1972،ص ص65،64.

[2]– وزارة الخارجية السورية، مشروع دستور دولة إتحاد الجمهوريات العربية ،الوثائق العربية،دمشق،1971،رقم 429،368.

[3]– صحيفة الأهرام، القاهرة، 14افريل1971م.

[4]– ذياب عبود حسن الفهداوي،دولة اتحاد الجمهوريات العربية(سوريا، مصر، ليبيا)1971م، دستورها، مؤسساتها وموقف العراق منها،مجلة الملوية للدراسات الأثارية والتاريخية، العدد الرابع والسادس، السنة الثالثة، اكتوبر 2016،ص267.

2-من أهم الإنجازات التي قامت بها دولة إتحاد الجمهوريات العربية:

حققت دولة إتحاد الجمهوريات العربية بعض الإنجازات على أصعدة مختلفة فلم يكن من السهل لدولة الإتحاد تجاوز كثير من العقبات التي واجهتها بسبب الظروف التي كانت سائدة في المنطقة العربية، والتي لم تسمح لها بأخذ الفرصة الكافية لتحقيق أهدافها وعلى الرغم من ذلك فإنها إستطاعت تحقيق بعض الإنجازات في المجالات الأتية:

ا-الشؤون السياسية:

وفقا لما نص عليه دستور الإتحاد مارس النظام الجديد مهامه السياسية، وحصل على الإعتراف الدولي، لكن الغريب في الأمر لم تنتهي دول الإتحاد أرتباطاتها وأعمالها ككيانات منفصلة، بل تم هذا بنص الدستور:" عدم إنتهاء الشخصية الدولية للجمهوريات الأعضاء في الإتحاد أو حرمانها من ممارسة إختصاصاتها في المجال الدولي ضمن الأمور التي يختص بها الإتحاد. وبهذا يكون الإتحاد الذي يعبر[1] عن دولة واحدة ذات الشخصية المعنوية الواحدة مجرد إجراء شكلي ، لايترتب عنه أي إلتزامات، والقرارات المتخذة ضمن هذا السياق تعبر عن شكل الإتحاد غير مضمونه، ومن أهم القرارات المتخذة هي:[2]

"إلغاء الوجود الدبلوماسي والقنصلي لدول الإتحاد تأكيد للكيان السياسي الموحد لدولة الإتحاد وقيام كل جمهورية عضو بإنشاء مكتب للعلاقات لدى الدول الأخر".[3]

ويعد هذا القرار الإجراء الوحيد الذي نفذته دول الإتحاد في الجانب السياسي، ورغم تنازل دستور الإتحاد عدة قرارات نظمت السياسة الخارجية* لهذا الكيان العربي الجديد والتي تضمنته المادة الرابعة عشر من الدستور، إلا أنه لم يتحقق أي شئ على أرض الواقع، وهذا راجع بالدرجة الأولى للإختلاف الشديد في

---

[1]- وزارة الخارجية الليبية، وثائق إتحاد الجمهوريات العربية، الوثائق العربية، 1970، بنغازي، رقم441.

[2]- المصدر نفسه،رقم441.

[3]- عبد الحليم القاضي،دستور إتحاد الجمهوريات العربية، كتاب العمل، 1977،ص ص41،40.

*السياسة الخارجية: يعرفها فاضل زكي محمد على أنها الصلة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول.**ينظر**(سليم محمد السيد،تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998،ص10.

التوجهات الدولية لكل بلد، إضافة** لتبعية الإقتصادية للمستعمر، والى الوضع السياسي الدولي المتضارب في تلك الفترة.[3]

ب- الشؤون الاقتصادية:

خولت الأحكام الأساسية ومواد دستور الإتحاد في الجانب الإقتصادي للمسؤولين عن الإقتصاد فيه صلاحية التخطيط من أجل خلق تكامل إقتصادي بين دول الإتحاد، كما أصدر الدستور عدة قرارات ترسم الإطار العام للخطة الإقتصادية الجديدة للإتحاد ،ومن أبرز القرارات في هذا الشأن ماجاء في الفترة الثانية من المادة الرابعة لقرار مجلس الرئاسة رقم1972/4 حيث أقترح خطة التنمية المشتركة بمراحلها المختلفة على النحو الذي يكفل تحقيق التكامل فيما بين أقتصاديات الجمهوريات الأعضاء، وقد إستعملت المواد والقرارات المتعلق بالجانب الإقتصادي في تشريعات وقرارات الإتحاد نفس العبارات، فهي لاتتكلم عن وحدة إقتصادية محتملة،حيث ضمنت الإستقلالية الإقتصادية لكل دولة، وحضرت فقط للوصول إلى تعاون وتكامل إقتصادي،[1] مثل تنظيم إنتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الجمهوريات الأعضاء والعمل على توحيد النظم الجمهوريات الأقتصادية والمالية، وبالإضافة الى إنشاء المؤسسات الإقتصادية* الإتحادية والإشراف عليها.[2]

التبعية الإقتصادية للمستعمر: هي خضوه وتأثر إقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات في القوى الخارجية بفعل ماتملكه هذه القوى من إمكانيات السيطرة على إقتصاد التابع،بشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جمي أكبر نفع ممكن من موارد الإقتصاد الأخير، بحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الإقتصاد المسيطر.ينظر**(محمد لبيب شقير،العلاقات الإقتصادية بني البلاد العربية، جامعة الدول العربية، 1958،ص45).

[3]- المصدر نفسه، رقم441.

[1]- مجلس رئاسة الإتحاد، قرارات مجلس رئاسة إتحاد الجمهوريات العربية بشان إنشاء المجالس المختصة، الوثائق العربية، دمشق،1972،رقم452،91.

*المؤسسات الإقتصادية:هي اندماج عدة عوامل بهدف انتاج أو تبادل سلع وخدمات مع أعوان أقتصاديين أخرين، وهذا في إطار قانوني ومالي إجتماعي معين،ضمن شروط تختلف تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به.**ينظر**(ناصر دادي عدون،اقتصادالمؤسسة،الطبعة الثانية،دار المحمدية العامة،1998،ص10).

[2]- مجلس رئاسة الإتحاد،المصدر السابق،رقم452،91.

ث-المواصلات:

وفيما تعلق بالموصلات والنقل في إتحاد الجمهوريات العربية، تم تأسيس مجلس خاص يتبع مجلس رئاسة الإتحاد، وتم تنظيم مهامه وإختصاصه بعشرة مواد، كانت أهمها مادة تعلقت بشبكة الطرقات لما لها أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية، والنهوض بالإقتصاد العربي، ونصت الفقرة الخامسة من هذه المادة- المادة الرابعة من قرار مجلس الرئاسة 1972/7،على وضع خطة تربط الجمهوريات الأعضاء بشبكة من الطرق البرية من الدرجة الأولى ومد هذه الشبكة بما يسمح به الوضع الجغرافي لكل جمهورية ودراسة تامين المرور على هذه الطرق و قواعد ونظم موحدة وتحديد حمولات السيارات، إضافة للفقرات الموالية والتي تؤكد على إنشاء شبكة طرقات تربط كل مناطق الإتحاد ببعضها ماسمح الموقع الجغرافي لكل قطر بذلك.[1]

هذا الطرح يعبر عن خطوة جبارة من أجل تحقيق وحدة عربية شاملة، لكن القرارات الفعلية والإجرائية لهذا المجلس كانت سطحية جدا، ولم تعمل وفق الأهداف التي تم تأسيسه من أجلها فقد صدر عن المجلس مجموعة قرارات تم بموجبها إنشاء شركات خدمية مشتركة فقط، ومن هذه القرارات قرار مجلس الرئاسة رقم1974/4، القاضي بإنشاء شركة للنقل البري، ليتبعه بعد سنة القرار رقم1975/5 الخاص بتشكيل اللجنة الأسيسة لشركة الإتحاد للنقل البري، واوصى المجلس بدراسة مشروع إقامة شركة للنقل الجوي، ورغم سطحية هذه القرارات والتي لاتعبر عن طموحات تحقيق الوحدة إلا أن إجراءات تنفيذها كانت بطيئة جدا.[2]

ث- التربية والتعليم:

لم يغفل مجلس الإتحادعن تغطية الجزئية المتعلقة بالتربية والتعليم، حيث تم إنشاء مجلس شؤون الثقافة والتعليم، وهذا بهدف تنشئة جيل يحمل فكرة الوحدة ومبادئها الإشتراكية، وهذا وفق القرار رقم1972/6،وضحت المادة الرابعة من هذا القرار هدف المجلس الرئيس ونصت على " يقوم المجلس بوضع أسس السياسة الثقافية والتعليمية وأهدافها بما يكفل تكوين مواطن عربي إشتراكي مؤمن يعمل على تحقيق أهداف الأمة العربية الواحدة، وتتجسد فيه قيم الثقافة والعمل والدفاع عن المواطن، وحددت هذه المادة طرق تحقيق هذه الأهداف ثقافيا وتعليميا، ومن بينها في الجانب التعليمي توحيد مناهج التعليم والكتب

[1]- مجلس رئاسة الإتحاد، المصدر السابق، رقم452،91.

[2]- المصدر نفسه، رقم452،91.

المدرسية، وتنسيق الدراسات الجامعية، وتعريب المناهج التعليمية. كما طالبت المادة الخامسة من هذا القرار المجلس بوضع مخطط وفق برامج مرحلية لتطبيق ماذكر في المادة السابقة.[1]

هذه الخطوات في المجال التعليمي والثقافي كان لها التأثير الفعال في سبيل تحقيق مشروع الوحدة، رغم المأخذ التي يمكن إن تؤخذ عليها في بعض جزئياتها، لكن لم تكن هماك خطوات إجرائية جادة في هذا الموضوع بالذات.[2]

ج- الدفاع والامن القومي:

الجبهات القتالية، الدفاع المشترك، الأمن القومي، العدو الصهيوني، تحرير الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة، عبارات كانت ركيزة خطابات وبيانات إتحاد الجمهوريات العربة حيث " يرى الرؤساء أن مسؤولية مواجهة التحديات الصهيونية والإعتداءات الإسرائيلية هي مسؤولية مشتركة.... دعم مادي مطلق للثورة الفلسطينية الباسلة وحقها المشروع، وتأييد تام للكفاح البطولي[3]، وجاء في بيان صحفي أخر تحفيزا للشعوب من أجل النضال الوحدوي ومانصه. " الظروف الهامة الدقيقة البالغة الأهمية التي يمر بها الوطن العربي والأيام الحاسمة التي تواجهها قضية تحرير الأرض المغتصبة والمسؤوليات الكبرى الملقاة على عاتق دول الإتحاد الرباعي..."[4]، وغيرها الكثيرمن العبارات الدالة على أهمية الأمن القومي العربي والدفاع المشترك لرؤساء دول الإتحاد، بل ويمكن إعتباره الدافع الرئيس نحو الوحدة بالنسبة للدول العربية الأخرى كما الحال بالنسبة للسياسة الخارجية الليبية والتي يعتبر الأمن القومي الليبي الثابت فيها، حيث ورد في الأحكام الأساسية للإتحاد في البند الثاني مايشير إلى ذلك " أن الهدف من قيام إتحاد الجمهوريات العربية هو العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة وحماية الوطن العربي والدفاع عن إستقلاله". [5]

---

[1]- مجلس رئاسة الإتحاد، المصدر السابق، رقم 447.

[2]- المصدر نفسه، رقم447.

[3]- وزارة الخارجية الليبية ،ميثاق طرابلس، الوثائق العربية، طرابلس الغرب،1969،رقم432.

[4]- مؤتمر وزراء الاعلام والارشاد القومي،البيان الصحفي الصادر عن مؤتمر وزراء الاعلام والارشاد القومي في دول الاتحاد الرباعي، الوثائق العربية، دمشق، 1971،رقم434،16.

[5]- وزارة الخارجية الليبية، الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، الوثائق العربية،بنغازي،رقم435،202.

لكن وفي اثناء دراسة وثائق المتعلقة بإتحاد الجمهوريات العربية يتفاجأ الباحث في الشأن السياسي العربي أن القرارات الإجرائية لم تتناول كيفية الأمن القومي أو الخطط الدفاعية، كما أن الدستور تناول الأمن القومي في نصف سطر، حيث أحال موضوع الأمن القومي لرؤساء دول الإتحاد دون ذكر أي ألية أو مخطط لتنظيمه فذكر أن " حماية الأمن القومي ووضع خطة تامين سلامة الإتحاد وفقا لما يقرره مجلس الرئاسة، كما لم تذكر قرارات مجلس رئاسة الإتحاد المتعلقة بمؤسساته أي شي عن مجلس عسكري أو مجلس مختص بالأمن القومي، حتى وإن كان متكونا من هؤلاء الرؤساء باستثناء فقرتين تناولت الاولى مجال التدريب والعملات الدفاعية حيث يعود القرار فيها لرؤساء دول الإتحاد، والفقرة الأخرى تحدثت عن التنسيق في الصناعات العسكرية[1].

ح- الإعلام:

على عكس قضية الأمن القومي، كان الإعلام الغائب الأكبر في مشروع الدستور، والأحكام الأساسية للإتحاد، لكن مجلس الرئاسة خصص له مجلس خاص، وتم تسميته "مجلس شؤون الإعلام"، وهذا وفق القرار الصادر عم مجلس الرئاسة تحت رقم1972/9، "ينشأ إتحاد الجمهوريات العربية مجلس متخصص لشؤون الإعلام ووسائل نشر الثقافة يسمى مجلس شؤون الإعلام"، وجاء هذا المجلس ليكون لسان حال مجلس الرئاسة، ويعبر عن آرائه ومعتقدات الزعماء، ويمكن إعتباره مجلس رقابي على وسائل الإعلام في دول الإتحاد، حيث جاء في المواد التي فصلت مهام هذا المجلس مامضمونه توحيد كل أجهزة وسائل الاعلام في الجمهوريات الاعضاء وزيادة فعاليتها ودعمها"، اضافة الى الاطلاع على الاتفاقيات الثقافية والإعلامية المعقودة بين الجمهوريات الأعضاء وغيرها من الدول والمنظمات العربية والإقليمية والعالمية، وهذا من أجل توحيد منابع الإعلام ليتوحد خطابه،ويمكن التحكم في رسالته، والحفاظ على منهج ثقافي

[1]- وزارة الخارجية السورية،المصدر السابق،رقم439.

موحد مصدره الإشتراكية والقومية*، وبالمفهوم المتداول في وقتنا الحالي أنه منبع لمبدا حرية الإعلام، وعدم إتاحة الفرصة أمام المبدأ الإعلامي.[1]

3-تفكك إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة:

كانت بداية نهاية هذا الإتحاد بتوقيع الرئيس أنور السادات لمعاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، وهذا بقرار من رئيسي سوريا وليبيا، ثم إنتهت قصة الإتحاد بصمت، "تأسيسا على الأحكام الأساسية لدستور إتحاد الجمهوريات العربية، والتي تجعل من أهداف هذا الإتحاد هو العمل على تحرير الأرض العربية المحتلة ودعم حركة التحرير الوطني العربية، ونظرا لأن الرئيس أنور السادات قد أنتهك المبادئ والأهداف التي قام عليها إتحاد الجمهوريات العربية بزيارته للكيان الصهيوني في أكتوبر1977م، وتفريطه بالحق القومي لأمة العربية في التحرير، فقد إجتمع الرئيس معمر القذافي أمين عام مؤتمر الشعب العام للجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية، والرئيس حافظ الأسد، بصفيتهما عضوين في مجلس رئاسة دولة الإتحاد، وقد قررا مايلي:

-عزل الرئيس محمد أنور السادات عن رئاسة دولة أتحاد الجمهوريات العربية.

-نقل جميع مؤسسات دولة إتحاد الجمهوريات العربية إلى مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية.

-تنشيط مؤسسات دولة إتحاد الجمهوريات العربية بما يؤهلها لأن تكون نواة فعالة لوحدة عربية شاملة.

-العمل على دعوة الدول العربية الأخرى للإنضمام الى دولة الإتحاد.[2]

*القومية:فهي تتبلور في الشعور بعاطفة روحية إجتماعية واحدة قد تنبثق عن إشتراك في اللغة والأصل والتراث الثقافي والمصالح المشتركة والخطر المشترك.**ينظر**(يوسف خليل،القومية العربية ودورها في التربية وتحقيقها،دار القومية للطباعة والنشر،القاهرة،1966،ص26).

[1]- مجلس رئاسة الإتحاد،المصدر السابق،رقم450.

[2]- مجلس رئاسة الإتحاد،المصدر السابق،رقم450.

ثانيا:مشروع الوحدة بين مصر وليبيا:

رغم تسارع وتيرة المشاريع الوحدوية إلا أنها لم تكن فى مستوى طموح القيادة الليبية، وبعد أقل من عام على قيام إتحاد الجمهوريات العربية، كانت الترتيبات مع مصر تأخذ طابعا أخر،حيث جرت محادثات بين قيادات القطرين في كل من طبرق وبنغازي وصدر أثر ذلك بيان حول مشروع الوحدة الإندماجية بين مصر وليبيا، حيث كان هذا المشروع في سياق إتحاد الجمهوريات العربية، وحسب زعم القيادتين أنه دعما لذات المشروع. وجاء هذا المشروع بعد عدة إجتماعات ثنائية بين رئيسي الدولتين العقيد معمر القذافي والرئيس، أنور السادات، وتخللها إجتماعات ووفود وزارية من البلدين، وتميز هذا المشروع بتسارع وتيرة مقارنة بمشروع إتحاد الجمهوريات العربية وكانت حسب التسلسل الزمني الأتي:[1]

1-بيان الوحدة بين مصر وليبيا:

صدر هذا البيان في الثاني من سبتمبر1972م، بعد عدة لقاءات في مدينتي طبرق وبنغازي الليبيتين، في الفترة الممتدة من 31جويلية الى2اوت، من نفس السنة، جمعت هذه اللقاءات بين الرئيسين للدولتين واضافة إلى وفدين وزاريين من الجانبين، يرأسه من الجانب المصري رئيس مجلس الوزراء السيد عزيز صدقي، ومن الجانب الليبي ترأس الوفد رئيس مجلس الوزاء عبد السلام جلود. وأتفق الطرفان على إقامة وحدة إندماجية كاملة بين البلدين، ومن أهم القرارات التي صدرت في هذا البيان :

-إنشاء قيادة موحدة يشترك الطرفان فيها.

-إنشاء لجان مشتركة للتحضير لهذا المشروع.[2]

2-إجتماعات طرابلس الغرب للوحدة بين مصر وليبيا:

بعد حوالي شهر من إجتماع طبرق وبنغازي، إجتمع الطرفان الليبي والمصري بقيادة رئيس الدولتين في العاصمة الليبية طرابلس، وبحضور نفس الوفدين تقريبا، وكان الإجتماع مطول دام ثلاث أيام مثل الإجتماع

[1]- مجلس رئاسة الإتحاد، المصدر السابق،رقم450.

[2]- وزارة الخارجية الليبية،بيان الوحدة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية،طرابلس الغرب،1972،رقم457،259.

الأول، حيث إنطلق يوم 15 سبتمبر1972م، وتم مناقشة المقترحات المقدمة بناءا على ماتم الإتفاق عليه في الإجتماع الأول، ومن أهم القرارات التي صدرت عن هذا الإجتماع:

-عاصمة الدولة الموحدة في مصر.[1]

-رئيس واحد للدولة ينصب عن طريق الإستفتاء الحر.

-فتح الباب أمام الدول العربية لإنضمام للدولة الجديدة.

-تشكيل لجنة لكتابة مسودة دستور دولة الوحدة.

3-إجتماع القاهرة للمشروع الوحدة بين مصر وليبيا:

يعتبر بمثابة الإعلان الدستوري للوحدة الكاملة بين مصر وليبيا، وتم عقده في القاهرة29 اوت1973م، بحضور الرئيسين معمر القذافي وأنور السادات فقط حسب الوثائق المتعلقة بهذا المشروع، وصدرت عنه عدة قرارات، سبقت بعبارة "القرارات التنفيذية الفورية" وكان من أهمها:

-وضع الدستور وتقديم شخص رئيس الجمهورية للإستفتاء عليهما.

-إصدار عملة موحدة(الدينار العربي).

-إنشاء منطقة حرة بين مصر وليبيا.[2]

4-البيان السياسي لقيادة دولة الوحدة بين مصر وليبيا:

أذيع هذا البيان في نفس يوم إجتماع القاهرة 29 سبتمبر1972م،وسمي ببيان دولة الوحدة مع أن المادة الأولى من القرار الذي سبق هذا البيان طالبت الرئيسين بمتابعة مهامهما على رأس الدولتين إلى حين إتمام بناء دولة الوحدة.وخاطب هذا البيان الوجدان العربي وعزف على وتيرة الصهيونية المغتصبة للأراضي العربي، داعيا لتكثيف الجهود وترتيب الصفوف، والعمل وفق ومن أجل مبادئ الثورات العربية، وأعتبرت

[1]- وزارة الخارجية الليبية، وثيقة الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، طرابلس الغرب،1972، رقم458،302.

[2]- وزارة الخارجية العربية، قرار القيادة السياسية الموحدة في شان الإعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، القاهرة،1973،رقم479،295.

هذه الخطوة أولى خطوات بناء الدولة العربية العصرية الموحدة من المحيط الى الخليج، دون أن يقدم رؤية واضحة لدولة الوحدة، أو طريقة تحقيق الوحدة بين البلدين، بل تجاوز هذه المراحل، وأنتقل إلى الحديث عن الوحدة العربية الشاملة. "أن كل وحدة تتحقق اليوم بين بلدين عربيين أو أكثر في إطار مبادئ الثورة العربية تشكل إنتصارا لتلك الثورة وحماية لمبادئها وضمانا لإستمرارها، كما تشكل خطوة نحو تحرير الأرض العربية وإستعادة فلسطين، بل وخطوة على طريق الإسراع بالتنمية وبناء الدولة العربية العصرية".[1]**(انظر للملحق رقم1)**

5-إنتهاء وتفكك الإتحاد قبل إعتماده رسميا:

هذا المشروع وكغيره من المشاريع الوحدوية لم يعمر كثيرا، وإنتهى به المطاف إلى رفوف التاريخ، وأسباب إلغائه الرسمية غير معلومة وتوجد بعض التفسيرات لمسؤولين عاصروا الحديث بينوا من خلالها أسباب هذا التوقف المفاجئ لمشروع تميز بالحدة والسرعة وتجاوز العديد من المراحل في مثل هذه المشاريع الهامة، حيث أرجع فاروق عشري هذه الأسباب إلى" تشكك السادات في نوايا القذافي في السيطرة على الجمهورية الوليدة، حيث كان لايزال شابا طموحا، بينما كان السادات يكبره بأكثر من 20 عاما، بالإضافة إلى إختلاف التوجهات بينهما، خاصة بعد حرب أكتوبر، حين إتضحت ميول السادات نحو الإعتراف بإسرائيل وإتباع سياسات موالية للغرب،على عكس من القذافي".هذه الأسباب تعتبر غير مقنعة أكاديميا وسياسيا بل ومنطقيا أيضا،فعمر الرئيسين معروف لكليهما، ثم إن توجههما الفكري معروف أيضا، بإستثناء التقارب المصري الصهيوني يمكن إعتباره السبب الحقيقي، حيث كان السبب الرئيسي في تفكك الإتحاد كما تم إعلانه من قبل حافظ الأسد ومعمر القذافي.

إن إجراء مشروعين وحدويين متزامنين من قبل نفس الدولتين، يوحي بعدم الجدية، فكيف يعقل الإنخراط في مشروع إندماجي بهذا الشكل المتسرع في حين هناك مفاوضات بين نفس الدولتين(مصر وليبيا) وبين سوريا من أجل مشروع إندماجي أخر، حتى وإن أشار إجتماع طبرق وبنغازي أن هذا المشروع يتم وفق دستور المشروع الأول إتحاد الجمهوريات العربية.[2]

[1]- وزارة الخارجية المصرية، البيان السياسي لقيادة دولة الوحدة بين مصر وليبيا،الوثائق العربية، القاهرة،1973،رقم478،294.

[2]- وزارة الخارجية العربية،المصدر السابق،رقم479،295.

ثالثا: مشروع الجمهورية العربية الإسلامية(إتفاقية حربة) 1974م:

يعد هذا المشروع وحدة إندماجية دون سابق تخطيط أو مفاوضات بعنوان الجمهورية العربية الإسلامية، لم يصمد أكثر من أربع وعشرين ساعة، وأعلن عنه في 12جانفي 1974م، بين الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة* والرئيس الليبي معمر القذافي في جزيرة جربة التونسية، وكان الإتفاق يقضي بتولي بورقيبة منصب الرئيس، ومعمر منصب نائب الرئيس، وعبد السلام جلود منصب الوزير الأول ووزير الخارجية التونسي محمد المصمودي منصب نائب الوزير الأول. وتقرر المصادقة على الإتفاق بعد إقامة إستفتاء في البلدين.[1]

1-ظروف إنعقاد مشروع الجمهورية العربية الإسلامية:

يعد النظام الليبي الوحدة هي المحرك الرئيس لتوجهاته الخارجية، وهي خيار إستراتيجي لايمكن التنازل عنه، أما الجانب التونسي فوافق على هذا المشروع لأسباب أخرى بينها منصور العلي وزير الإقتصاد التونسي فترة حكم الرئيس بورقيبة في حوار صحفي حيث قال أن "بورقيبة كان يعتقد أن تونس البلد الصغير من حيث إمكانياته الطبيعية لا يجب أن ينحصر بين عملاقين هما الجزائر ومصر...كان يهدف كذلك إلى ايجاد توازنات في منطقة المغرب العربي حتى يتم التكامل بين الإمكانيات الطبيعية الليبية والإمكانيات البشرية التونسية بمعنى الكوادر والأدمغة التونسية، عادة ماتكون الطرف الثاني مع ليبيا في مشاريعها الوحدوية أجندات خاصة تدفعه لمسايرة النظام اليبي، فتختلف الأهداف وتعطى الموافقة ليس من أجل الوحدة نفسها، حتى وإن كانت الوحدة تخدم أهداف الطرفين أساسا.[2]

---

*الحبيب بورقيبة:ولد في المستير 03 اوت 1903م،فبعد توقيع معاهدة الإستقلال التام 1956م، واصل بورقيبة تالفه حيث اصبح وزيرا أولا، وشرع في التخطيط للإنقلاب على الأمين باي بدا بورقيبة أولى أيام حكمه يظهر إفتتانه بالحضارة والثقافة الغربية، وإنبهاره بمبادئ الثورة الفرنسية.**ينظر** (قدادرة شايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري1934-1954،دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، قسم تاريخ، جامعة منتوري، قسنطينة،ص139).

[1] الشيخ محمد حسن، الكرسي اغلى من امة العرب...لماذا تفشل تجارب الوحدة العربية؟،متاح على الموقع: http//awajelpress.com، تاريخ الزيارة:05/03/2022، الساعة:09:50.

[2] – البرنصي سنيا، الوحدة بين تونس وليبيا،متاح على الرابط:https//www/afrigatenws.net/article، تاريخ الزيارة:05/03/2022، الساعة:10:00.

2-وثيقة مشروع الجمهورية العربية الإسلامية:

الفجائية والتسرع التي ميزت هذا المشروع أخرجته للعلن بدون وثيقة رسمية، حيث تمت كتابة وتوقيع هذا الإتفاق على ورق خاص بالفندق الذي تم فيه اللقاء، هذا ماوضحه مصطفى الفيلاني وزير الفلاحة التونسي في فترة توقيع المشروع "هذا المقترح تم توقيعه بطريقة غير قانونية وغير دبلوماسية...وأن الرئيس بورقيبة والقذافي قاما بتوقيع إتفاق الوحدة التونسية الليبية على ورق تابعة للنزل في جربة".[1]

رغم صدور وثيقة الوحدة بهذا الشكل، إلا أن هذه الوثيقة كانت السبب في مشاكل بين الدولتين لإصرار الرئيس التونسي على إستعادتها، بسبب من تخوفه من إستعمال الوثيقة في المستقبل "كان الرئيس بورقيبة مصرا كثيرا على أن تعيد ليبيا لتونس وثيقة الوحدة الوقعة بين البلدين ظنا منه بأنه في حالة وفاته فإن ليبيا سوف تستخدمها لفرض الوحدة بالقوة على تونس"، وبعد سلسلة من المفاوضات دامت أكثر من زمن المشروع وزمن التحضير له ،تم إسترجاع الوثيقة وسلمها الرئيس القذافي بنفسه للرئيس التونسي ليزول التوتر في العلاقات بين البلدين.[2]

3-أسباب فشل مشروع الجمهورية العربية الإسلامية:

إقامة مشروع وحدوي بهذه السرعة وإخراجه بهذا الشكل يجعل تحقيقه أمرا صعبا، وأسباب فشله كثيرة، حيث كان السبب المعلن أو المعتمد و عدم ورود نص قانوني في القانون التونسي ينص على إجراء إستفتاء عام، ومن الأسباب الحقيقية وغير المعلنة رفض الوزير الأول التونسي لهذا المشروع جملة وتفصيلا، كما بينه الوزير مصطفى العلي في حوار صحفي بأن "الوزير الأول لم يكن موافقا على إبرام هذه الوحدة مضيفا أن تشنجا حادا طغى على أعضاء الحكومة وقتها ولهذا السبب قرر بورقيبة التراجع عن تطبيق ماكان قد وقعه مع الرئيس الليبي"، أما عبد المجيد القروي مدير تشريفات الرئيس بورقيبة فأرجع سبب تعطيل هذا المشروع إلى " الإختلاف في الرؤى والتصورات بين الزعيمين بورقيبة والقذافي".[3]

---

[1] محمد علي العرفاوي، جمهورية عربية إسلامية بين أخطاء بورقيبة وأوهام قذافي،متاح على الرابط:http//blogs.aljazreea.net، تاريخ زيارة:02/03/2022، الساعة:14:50.

[2]- محمد علي، المرجع السابق.

[3]- البرنصي سنيا، المرجع السابق.

رابعا: مشروع الوحدة الإندماجية بين ليبيا وسوريا1980م:

خرجت سوريا من تجربة وحدوية فاشلة مع العراق، لتتلقى دعوة من العقيد القذافي يغرض فيها مبادرة وحدوية، تندمج فيها الدولتان لتشكلا كيانا دوليا موحدا، وأعلنت سوريا موافقتها في الثالث من سبتمبر العام 1980م، ليتم الإعلان وبشكل سريع عن إقامة دولة الوحدة بين ليبيا وسوريا، ودونت أحداث هذا المشروع في وثيقتين بيانهما كالاتي:

1-إعلان طرابلس عن مشروع الوحدة بين ليبيا وسوريا:

حسب هذه الوثيقة صدر الإعلان في طرابلس في العاشر من سبتمبر 1980م، ونشر في جريدة الثورة السورية في اليوم التالي، ولم تذكر الوثيقة شيئا عن إجتماع قيادتي الدولتين، وبعد الديباجة المعهودة في مثل عذه الإعلانات والتي تمجد ثورات البلدين، ذكرت الوثيقة عدة قرارات، حيث "أعلنت القيادتان الثوريتان في القطرين العربيين الليبي والسوري إقامة دولة واحدة تضم القطرين". حيث تكون الوحدة سياسيا وعسكريا وإقتصاديا وثقافيا، ولها شخصية واحدة.[1]

2- البيان الوحدوي السوري-الليبي:

جاء هذا البيان بعد عقد عدة إجتماعات في مدينة بنغازي الليبية في الفترة مابين15 الى17 ديسمبر 1980م، بين ليبيا وسوريا، ولم تحدد الوثيقة المجتمعين ولم تذكر مستوى التمثيل من الطرفين لتخرج هذه الإجتماعات بجملة من القرارات التحضيرية لهذا المشروع، من أهمها تشكيل لجنة لكتابة مشروع الوحدة يشمل شكل الوحدة ومؤسساتها ومهامها، كما أن مخرجات إجتماعات بنغازي وكأنها نسفت البيان الأول، حيث بعد أن أقر البيان الأول شكل الدولة، تم تشكيل لجنة لإقتراح شكل الدولة ومهامها.[2]

---

[1]- وزارة الخارجية الليبية، إعلان طرابلس حول اقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، الوثائق العربية، طرابلس الغرب،1980،رقم 253،497.

[2]- وزارة الخارجية الليبية، بيان سوري حول المباحثات الوحدوية بين البلدين، الوثائق العربية،بنغازي،1980، رقم498،348.

3-دوافع قيام المشروع الوحدوي بين سوريا وليبيا:

يرجع المتابعين للشأن العربي أن قبول حافظ الأسد لعرض العقيد القذافي، كان بسبب الحراك الجاري في المشرق العربي، خاصة مع إندلاع الحرب العراقية الإيرانية والتي كان الرئيس حافظ الأسد ينحاز فيها الى لجانب الإيراني، ولأن العلاقات السورية الليبية بشكل عام تميزت بالهدوء فأراد الأسد بقبوله هذا العرض الحفاظ على حلفائه، وكسبهم إلى صفه مع إيران، وهذا بإستغلال العداء اليبي مع أنور السادات بعد توقيع معاهدة السلام.[1]

4-أسباب إلغاء المشروع الوحدوي بين سوريا وليبيا:

وكما بدأ هذا المشروع في هدوء، أنتهى بنفس الطريقة، ولم تعلن أي من الدولتين أسباب التراجع، وأرجع كامل عبدالله الباحث في الشأن الليبي الفشل إلى " التوجس من طموح معمر القذافي في الزعامة، كان سمة الزعماء الذين تحالفوا معه، كذلك فإن تسرع القذافي نحو الإندماج كان قلقا، بالإضافة إلى أن البعد الجغرافي بين البلدين كان له دوره، كما شغل الوضع المضطرب في المنطقة سوريا عن هذا الملف"، تعتبر هذه الأسباب منطقية إلى حد ما لكن الغير منطقي في الموضوع هو الهدف من قبول الرئيس حافظ الأسد للمبادرة، وكيف يعقل أن تؤسس دولة بين دولتين في قارتين مختلفتين، هذه القرارات العشوائية التي صدرت من بعض قادة الدول العربية تبعث الشك في جدية سعيهم نحو وحدة عربية حقيقية.[2]

[1]- وزارة الخارجية الليبية، المصدر السابق،رقم498،348.

[2]- محمد حسين، قائمة بتواريخ الفشل العربي في الوحدة،متاح على الموقع:https//raseef22.com /artical/94654 ،تاريخ الزيارة:05/03/2022، الساعة:10:30.

خامسا: مشروع الإتحاد الجزائري الليبي1988م:

بحثا عن سبل وطرق توفير الشروط اللازمة لبناء وطن عربي متكامل، وكسرا للحواجز التي تقف أمام هذا المسعى، وطلبا إلى تحقيق حق شعبي الدولتين في الرقي والإزدهار، وإستثمارا للتاريخ المشترك والثقافة المتجانسة، تقرر إنشاء هذا الإتحاد والذي إعتبر تمهيدا ليشمل كل دول المنطقة، هكذا جاء في ديباجة المشروع التمهيدي لهذا المشروع الذي لم يعمر طويلا كغيره من المشاريع الوحدوية العربية.

1-دوافع قيام مشروع الإتحاد الجزائري الليبي:

جاء هذا المشروع في إطار الجهود الليبية لتحقيق الوحدة العربية، وبعد العديد من المحاولات الفاشلة وعلى هامش إجتماع دول المغرب العربي جرت مشاورات بين رئيسي الدولتين معمر القذافي والشاذلي بن جديد*، لما إلتقت رغبة الطرفين في تحقيق الإتحاد كما أعلنا عنهما، رغم أن الأسباب الحقيقية للإتحاد كما أعرب بعض الخبراء في تلك الحقبة هو البحث عن تكتل وحشد دولي للوقوف في وجه المغرب، كان على خلاف مع الجزائر بسبب قضايا حدودية. وقد تم الإعلان عن هذا المشروع في الجزائر في13 سبتمبر1988م، حيث تلى البيان التأسيسي الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد.[1]

2-أهم أهداف مشروع الإتحاد الجزائري الليبي:

-العمل على تحقيق الوحدة الإندماجية.

-العمل على تحقيق الوحدة العربية.

-الإلتزام بمواجهة الكيان الصهيوني والكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية.[2]

---

*الشاذلي بن جديد: ولد في 14 افريل1929م، بقرية بوخلجة بولاية الطارف،وهو ثالث رؤساء الجزائر منذ سنة 1979 إلى غاية1992م، ورجل ثوري وعسكري يمثل جزء من تاريخ الجزائر ، حيث كان محنكا في وضع الخطط الحربية وإنخرط الرئيس في جبهة التحرير الوطني سنة 1954م.**ينظر**(الشاذلي بن جديد، مذكرات، الجزء الاول1929-1979، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2011،ص65).

[1] – وزارة الخارجية الجزائرية، المشروع التمهيدي لدستور الإتحاد بين الجزائر والجماهيرية الليبية، وثائق الوحدة العربية،الجزائر،1988،رقم739،783،88.

[2]– وزارة الخارجية الجزائرية، المصدر السابق، رقم783،739،88.

3-أهم قرارات مشروع الإتحاد الجزائري الليبي:

عند الإطلاع على المشروع التمهيدي لدستور هذا المشروع، نجد أنه يوحي إلى الإندماجية أكثر من أنه مشروع إتحادي، بإستثناء المادة الأولى منه التي أقرت بإحتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية، فإن إغلب مواد مسودة هذا الدستور تهدف إلى تأسيس دولة موحدة، ومن بين أهم مواد هذا الدستور هو أن ينشا إتحاد بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجماهيرية الليبية الشعبية الإشتراكية، يسمى **إتحاد دول المغرب العربي** يتمتع بالشخصية الدولية مع إحتفاظ الدول الأعضاء بشخصيتها الخاصة، وأن لدولة الإتحاد عاصمة واحدة يحددها مجلس رئاسة الإتحاد، كما يتمتع مواطنو دولة الإتحاد بحق جنسية الإتحاد التي يصدر بتنظيم أحكامها قانون إتحادي، ونص كذلك على تشكيل قيادة عسكرية مشتركة للقوات المسلحة ومع وضع خطة لحماية الأمن القومي في الإتحاد، وبالإضافة الى العمل على إتباع سياسية إقتصادية واحدة والتنسيق في المواقف مع الأقطار العربية الأخرى كلما كان ذلك ممكننا وتوحيد النقد بين الأقليمين وذلك بتوحيد أجهزته وقواعد إصداره وأسس تبادله، وإدرج أيضا إقامة الصناعة الإستراتيجية.[1]

[1]- وزارة الخارجية الجزائرية، المصدر السابق، رقم88،739،783.

سادسا: مشروع الوحدة بين ليبيا والسودان1988م:

طرح هذا المشروع بصورة مغايرة عما سبقه من المشاريع الوحدوية في شكل **ميثاق الوحدة**، إلا أن مضمونه لم يخرج عن سابقيه عن الوحدة العربية الشاملة، والأمة العربية، والعدو الصهيوني، وتحرير الأراضي العربية، والمنطلقات الأشتراكية، والفكر القومي، ونشر الثقافة العربية، ليدخل في تفاصيل وشكل الوحدة المباشرة، وقد تم تسطيره في وثيقة واحدة بعد إجتماع الرئيس معمر القذافي ورئيس مجلس الوزراء السودانس الصادق الهادي، في العاصمة الليبية طرابلس في السادس والعشرين من شهر اكتوبر1988م، وهدف هذا المشروع حسب الوثيقة هو إنجاز تكامل إقتصادي وإجتماعي، والإلتزام بمواجهة الكيان الصهيوني ودعم القضية الفلسطينية.[1]

1-أهم قرارات الوحدة بين ليبيا والسودان:

هي تشكيل مؤسسات الأتحاد من مجلس الرئاسة، المجلس التنفيذي، المجالس المتخصصة، المجلس القومي، حيث كانت هذه أهم قرارات الوثيقة. أما بقية القرارات فكانت عبارة عن شرح مفصل لهذه المجالس ومهامه، وبقي هذا المشروع معلقا كغيره من المشاريع دون أي اسباب تذكر.[2]

[1]- وزارة الخارجية الليبية، مشروع ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان، الوثائق العربي، طرابلس،1988،رقم742،105.

[2]- المصدر نفسه، رقم742،105.

سابعا: مشروع إتحاد المغرب العربي1989م:

الوعي الإقليمي بوحدة المغرب العربي بدأ يتبلور في إطار الحركات الوطنية المغاربية، منذ مطلع القرن العشرين إذ بدات حركات التحرر في تونس والجزائر والمغرب على تأكيد للبعد المغاربي لما بعد الإستقلال.

فإن مشروع وحدة المغرب العربي مسألة حيوية وإستراتيجية، فالدعوات والمحاولات لم تتوقف لبعث هذا المشروع مرة أخرى[1]، لذا أخذت فكرة إرساء تكامل مغاربي تظهر من جديد مع تطور الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري في ماي1987م، والتأخي التونسي الليبي في ديسمبر1987م، مانتج عنه تطبيع للعلاقات المغاربية وتهيئة المناخ لبناء المغرب العربي على أساس الإخوة والتعاون والمصلحة المشتركة، ففي العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربية أكدوا فيه على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي، كما تم التأكيد على مايجمع بين الشعوب من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر بينهم.[2]

وفي العاشر من جوان1988م، بزرالدة في الجزائر العاصمة وبمناسبة إنعقاد مؤتمر عربي للقمة العربية إلتمام إجتماع لقادة المغرب العربي الكبير، فكان المؤتمر الأول حيث تمخض عنه تشكيل لجنة سياسية مغاربية،وخمس لجان فرعية أعطيت لها مهام الدراسة وصياغة الإقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب العربي، وفي سبتمبر من نفس السنة أنهت اللجان الفرعية أشغالها وقدمتها للجنة السياسية، والتي بدورها أعلنت عن مقترح مشروع بهدف إحداث هيكل مغاربي سيوكل أمر البث في مضمونه لقادة دول المغرب العربي.[3]**(انظر للملحق رقم 2)**

[1]– عبد الاله بالقزيز،الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية1947–1986، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1929،ص97.

[2]– رشيد بوكساني، أحمد دبيش، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الهدى، الجزائر،2005، ص ص220،219.

[3]– أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، دار افريقيا الشرق،ط2، الدار بيضاء،1991، ص93.

لقد أيقن قادة البلدان المغاربية أن التنافر والتنافس لن يخرج المنطقة من الأزمات الإجتماعية والإقتصادية، ويجب حل كل المشاكل بعيدا عن المزاج السياسي على إعتبار الوحدة فوق شئ.[1]

لذا جاءت المحطة النهائية بعدما إنتهت اللجان المنبثقة من قمة زرالدة من إصدار بيانها الختامي، وعلى أثرها تقرر عقد إجتماع جمع القادة المغاربية للدول الخمسة وذلك بمدينة مراكش المغربية في 17 فيفري1989م، وهم:

1-رئيس الشاذلي بن جديد(الجمهورية الجزائرية).

2-رئيس معمر القذافي(الجماهيرية الليبية العظمى).

3-رئيس زين العابدين بن علي(الجمهورية التونسية).

4-الملك الحسن الثاني*(المملكة المغربية).

5-رئيس ولد الطابع(جمهورية موريتانيا الاسلامية).

وقد تم في هذا الإجتماع الإعلان رسميا عن قيام إتحاد المغرب العربي، حيث وقع القادة الخمسة على الوثائق الثلاثة وهي:

-إعلان قيام إتحاد المغرب العربي.

-قرار المصادقة على إعمال اللجنة المغاربية وتوصيات لجانها الفرعية.

---

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، الإطار الإقليمي العربي في السبعينات، مجلة المستقبل العربي،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري1990،ص23.

*الملك الحسن الثاني: حكم المملكة المغربية بين 1961-1999م، عرف بحنكته ودهائه السياسي، كما عرفت فترة حكمه العديد من المحاولات الإنقلاب.**ينظر**(جيل بيرو، صديقنا الملك،ترجمة:ميشيل خوري، دار ورد، سوريا،2002، ص ص103، 109).

-معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي والتي وضعت اللبنات التأسيسية الحقيقية الإتحاد وأرست هياكله وأهدافه.[1]

1-أهداف مشروع إتحاد المغرب العربي:

لقد تضمنت معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي مجموعة من الأهداف ذات الأبعاد المختفلة، وهذا ما حددته المادة الثانية والثالثة من معاهدة إنشائه.**(انظر للملحق رقم3)**

فالمادة الثانية نصت على :

-تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها ببعضها البعض.

-تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

-نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.[2]

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وإنتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينهما.[3]

1-1- الأهداف السياسية: وتعتبر من أهم الأهداف التي سعى الإتحاد لتحقيقها وهي:

-مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية.

-المحافظة على إستقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية.

-صيانة السلام المؤسس على العدل والإنصاف.

[1]- جمال عبد الناصر مانع، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم، الجزائر،2004،ص88.

[2]- محمد علي داهش،دراسات في الحركات الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دار إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004،ص ص216،214.

[3]- المرجع نفسه،ص ص216،214.

-تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون ديبلوماسي وطيد بينها على أساس الحوار.[1]

1-2-الأهداف الدفاعية:

-تحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساس على العدل والإنصاف.

-صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء.[2]

1-3-الأهداف الأقتصادية:

إن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية ولتحقيق هذه الغاية تتخذ الإجراءات التالية:

-تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث.

-تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية.

-إصدار التشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم المغاربي.

-تطوير الموارد البشرية وتدريبها لإستخدامها بأعلى كفاءة ممكنة.

-تطوير المرافق العامة وتطبيق أحدث الطرق العلمية لتحقيق أعلى معدل نمو إقتصادي مغاربي.

1-4-الأهداف الثقافية:

تنص المادة الثالثة في هذا المجال على ضرورة:

-إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على مختلف مستوياته.

-الحفاظ على القيم الروحية والثقافية والخلقية وصيانة الهوية العربية الإسلامية.

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق،ص92.

[2]- محمد علي داهش، المرجع السابق،216،214.

-تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسسات الجامعية والثقافية.

-إنشاء مراكز مشتركة وبرامج في المجالات العلمية المختلفة بين الدول المغاربية.

2-إنجازات مشروع إتحاد المغرب العربي:

إن فكرة إتحاد المغرب العربي هي أقدم فكرة في العالم العربي، إذ تعود جذورها إلى فترة النضال المشترك ضد الإستعمار منذ البدايات القرن العشرين، إلا أنها تطورت من مجرد مشروع سياسي قبل إستقلال البلدان المغاربية إلى مشروع مؤسساتي وميداني[1] بعد حصولهم على الإستقلال وهذا من خلال تجربة اللجنة الإستشارية الدائمة سنة1964م، والتي توقفت أعمالها سنة1975م، وتجربة أتحاد المغرب العربي سنة1989م، والذي جمدت مؤسساته في 1995، ولكن لا يزال قائما ليومنا هذا. فمن الإنجازات التي تجسدت في أرض الواقع نذكر:[2]

إن الإنجازات الميدانية محتشمة وضئيلة بل تصل إلى حالة الركود في بعض القطاعات، أما عن القليل الذي تم إنجازه فهو كالأتي:[3]

-إهتمت الدول المغاربية من خلال تجربة اللجنة الإستشارية بمسألة المواصفات الصناعية، والتي يتعين توحيد مقاييسها بين المؤسسات المغاربية، وأنشأ لهذا الغرض لجنة مختصة تقوم بالدراسات الفنية، إذ قامت بين الأنظمة السائدة في باب المواصفات الأوروبية والأمريكية، وماهو مستعمل منها أو مهمل في المؤسسات المغاربية، وإتخذت سلسلة من القرارات لتوحيد المواصفات المغاربية، ودخلت بعضها حيز التنفيذ وحققت نتائج إيجابية في مجال الصناعي، والبعض الأخر لم ينفذ.[4]

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دارطليطلة، الجزائر،2010، ص67.

[2]- عبد الحميد إبراهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،1996، ص359.

[3]- المرجع نفسه،ص359.

[4]- مصطفى الفيلاني،المغرب العربي الكبير نداء المستقبل،مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1983،ص60.

وفي المجال الطاقاوي قامت اللجنة المختصة والمؤلفة من رؤساء الشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود، وبالتوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الإنتاج والإستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الإختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجبهات القطرية، وأرتفاع الطلب في شبكة مجاورة، وهو عمل توصلت به اللجنة الإستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه إستخدامها بحسب الحاجة للإستخدام الأمثل.[1]

أما على صعيد المحروقات فلم يشهد القطاع أي تعاون مباشر، بل عرف إتفاقيات الأطراف المبنية على خدمة المصالح وهي كالأتي:

-إتفاق بين الجزائر وتونس والذي ينص على أستفادة تونس من أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي الذي يمر عليها.

-إتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989م، الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير الغاز الى أوروبا، والذي تستفيد منه المغرب2.5 مليار متر مكعب من الغاز.[2]

-إتفاقية بين الجزائر وليبيا وتونس في 22 ماي 1988م، لإمداد ليبيا ب 3.6 مليار متر مكعب من الغاز وتزويد المناطق التونسية التي يعبرها الأنبوب حسب إحتياجاتها.[3]

-إتفاق حكومي بين الجزائر وليبيا عام 1987م، حول إنشاء ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات وهي الشركة الجزائرية الليبية لإستغلال وإنتاج البترول، "الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، والشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية".[4]

---

[1]- مصطفى الفيلاني، المرجع السابق،ص61.

[2]- المرجع نفسه،ص360.

[3]- مجدي علي عطية، الحوار الوحدوي الليبي الجزائري(أنعكاساته وأحتمالاته)، مجلة السياسة الدولية،عدد90، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر،1987،ص158.

[4]- المرجع نفسه،ص360.

أما عن محاولات التكامل في مجال الزراعة فقد كانت هزلة جدا، ولم تشمل سوى ثلاثة محاصيل هي الحلفاء، الحمضيات التبغ وذلك عن طريق إنشاء لجا للتنسيق في هذا المجال، غير أن حصيلة عملها كانت ضعيفة، ثم جمدت بعد ذلك بفعل الأحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي وتتمثل في الهيئات التالية:[1]

-المكتب المغاربي:انشا عام1963م، وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة.

-اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور: انشات عام1972م، مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتوجات نحو اوروبا وافريقيا لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية.[2]

ومن خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن جل محاولات التكامل كانت في قطاع الطاقة والمحروقات، وكانت على شكل إتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد أدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989م، بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق إنسجام في السياسة العامة للإتحاد في هذا القطاع.

هذا ماتم إنجازه من خلال مسيرة التكامل المغاربي، بالإضافة للعديد من المشاريع الجاهزة المنسية أو التي تم تجاوزها مثل:

-مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية.

-مشروع الشركة المغاربية للطيران1970م.

-مشروع البنك المغاربي.[3]

كما إن الإنجازات الفعلية للتجربة الوحدوية لم تكن في المستوى المطلوب، وخيبت أمال الشعوب التي لطالما حلمت بنجاح هذه التجارب من أجل التقدم نحو الأفضل، ولعل هذا يعود الى مجموعة من المعوقات والتحديات التي صاحبت مسيرة إتحاد المغرب العربي والذي لم يستطع تجاوزها، حيث أنه يصعب تصور

---

[1]- عبد الحميد إبراهيمي، المرجع السابق،ص359.

[2]- المرجع نفسه ،ص ص355،354.

[3]- Rida salah eddin.la cooperation économique entre le pays du maghreb. Banque islamique de développement. Arabie saoudite. 1985. P19.

عمل وحدوي مغاربي دون توافق الأنظمة السياسية بين الأقطار المغرب العربي التي تسعى إلى تحقق تكامل سياسي، إقتصادي،إجتماعي...إلخ، إذ تبنت الدول المغاربية بعد الإستقلال أنظمة سياسية مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، والجماهيري في ليبيا، والجمهوري في كل من الجزائر وتونس وموريتانيا[1]، فالتعارض بين هذه النظم له اسس إيديولوجية سياسية جسدتها مجموعة من التوترات التي لاتزال تؤثر على علاقات البلدان المغاربية[2]، يضاف إلى هذا أن كل بلد عضو في الإتحاد رفض التخلي عن صلاحيته وسيادته من أجل بلورة الوحدة المغاربية، ويعود هذا إلى تدعيم أختياراته القطرية، وفي هذا الإطار وقع تهميش المشروع المغاربي، وتباعدت اللقاءات بين المسؤولين في البلدان المغاربية [3]

وبالتالي أبعدت الكيانات القطرية الوحدة المغاربية عم مسارها الصحيح، ونتيجة لطغيان القطرية على التصورات الوحدوية نجد أن المجتمع المدني* بالدول المغاربية لم يصبح عاملا حيويا في تحريك الجماهير المغاربية نحو الوحدة المنشودة.[4]

بالإضافة إلى الخلافات التونسية الليبية التي كانت حول الحقول البحرية في المياه الإقليمية المشتركة[5]، وتفاقمت الخلافات السياسية وتوترت العلاقات بين البلدين إذ تم طرد ثمانين ألف عامل تونسي من الأراضي

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق،ص ص 125،123.

[2]– نعيمة البالي، الخيارات التنموية في دول المغرب العربي تكامل أم تعارض، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر،17–18فيفري2013،ص08.

[3]– محمد لمين لعجال أعجال، معوقات التكامل في اطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة المفكر،عدد05، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، مارس،2010،ص23.

*المجتمع المدني: هو مجموعة المنظمات والمؤسسات التي تضم افراد ذوي إهتمامات متماثلة، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية كالنقابات، الهيئات الدينية...الخ،والتي تتجمع بها الناس للتعبير عن أرائهم دون المرور بأجهزة الدولية.**ينظر**(سامية عزيز ، أين يمكن دور المجتمع المدني، دار مزوار، الجزائر،2005،ص65.)

[4]– المرجع نفسه،ص24.

[5]– محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي(مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية)، دار أفريقيا الشرق، بيروت، لبنان،ص141.

الليبية عام 1969م[1]، ورفضت تونس دعوة ليبيا الوحدوية عام1976م[2]، وكما طالبت ليبيا الدول المغاربية بالوقوف إلى جانبها وعدم تطبيق قرارات مجلس الأمن مستمدة إلى المادة14 من معاهدة إتحاد المغرب العربي التي تنص على أن "كل إعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر إعتداء على الدول الأعضاء الأخرى"، إلا أن الدول المغاربية طبقت الحظر الجوي على ليبيا، ثم طالبت ليبيا مرة ثانية التضامن معها في مواجهة الدول الغربية، وأمام هذه الوضعية تعاملت ليبيا مع بلدان المغرب العربي بتحفظ، حيث لم تحضر قمتي نواكشط وتونس وتوقفت عن تنفيذ بعض المشاريع المشتركة مثل الجامعة المغاربية التي إلتزمت ببنائها وتمويلها، وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند رفض ليبيا تسلم رئاسة إتحاد المغرب العربي من الجزائر سنة 1995م[3]، ولقد كان أول تعبير عن هشاشة مؤسسات الإتحاد وضعف هذا التكتل .[4]

كما تميز إقتصاديات الدول المغاربية بإختلاف طبيعتها الهيكلية، ويعود هذا لإختلافها في التوجهات الإقتصادية والتنموية التي إعتمدتها كل دولة بعد الإستقلال، خاصة في مرحلة الستينات والسبعينات[5]، فالجزائر وليبيا إتبعوا النهج المركزي الإشتراكي، وأعتمد إقتصادهما على مداخيل النفط والغاز الذي يتأثر بتقلبات أسعاره في السوق الدولية، فلما أنهارت أسعاره على المستوى العالمي كانت ضربة عنيفة للإقتصاد

الجزائري والليبي، أما المغرب وتونس فإنتهجوا سياسة الإنفتاح على العالم وأعتمد إقتصادهما على تصدير المنتجات الفلاحية والصناعية[6]،حيث أدى كل هذا إلى صعوبة التنسيق فيما بينهم ما أنعكس سلبا على صعيد التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري بين الأقطار المغاربية، كما أن التوجه القطاعي المختلف من بلد لأخر له تأثير عكسي على مستوى التنموي، ضف إلى ذلك ضعف القاعدة الإنتاجية والتوجه الخارجي

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق،ص114.

[2]– المرجع نفسه،ص141.

[3]– محمد لمين عجال أعجال، المرجع السابق،ص ص23،24.

[4]– عادل ميساوي، عبد العلي حامي الدين، التفاعلات الإقليمية المحلية الإسلامية، متوفرعلى الرابط:
www.albayonco.uk.files/articlemages1taknin438pdf.، تاريخ الزيارة:09/03/2020، الساعة:18:25.

[5]– عبد المؤمن العمري، شعار الوحدة ومضامينه أثناء فترة الكفاح الوطني، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2010،2009،ص371.

[6]– نعيمة البالي، المرجع السابق،ص03.

من أجل التنمية الإقتصادية، إذ اصبح المغرب العربي رهانا تنافسيا إستراتيجيا بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات التنافسية تجاه دول المغرب العربي.[1]

[1]- Abdnnour benhtar. Les etas unis et le maghreb. Regain dinteret. C.R.E.A.D.Algèrie.2007.p296.

الخلاصة:

ومن خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل، توصلنا إلى أن العلاقات بين ليبيا والدول العربية تميزت بالتذبذب والتوتر الشديد، مثل إختلاف الإيديولوجيات السياسية وأنظمة الحكم بينهم مما ساهم في خلق صعوبات في طريق إنفاذ قرارات الوحدة، وتخوف بعض الدول العربية من محاولات الرئيس معمر القذافي في مشاريعه الوحدوية معها لتعدي على السيادة القطرية والتشكيك في نواياه، كما أن العشوائية والتسرع غلبت في المشاريع الوحدوية التي تبنتها السياسة الخارجية الليبية حيث تميزت بالحدة والسرعة وتجاوز العديد من المراحل لغياب التخطيط المسبق لها، وتأثيرها بالصراع العربي الإسرائيلي كمعاهدة السلام مع إسرائيل أدت إلى تفكك مشروع إتحاد الجمهوريات العربية وموقف السياسة الخارجية الليبية المستمر في رفضها التام لتقبل أي تعامل سياسي أو إقتصادي مع الكيان الصهيوني .

إن عدم الإفادة من التجارب الوحدوية للسياسة الخارجية الليبية وللدول العربية الأخرى، كان بفعل تكرار نفس النموذج الوحدوي الذي نص على نفس المعطيات والأليات وإفتقار نصوص الإتفاقيات إلى الدقة والجدية في تحديد الهدف ورسم الوسيلة، وعدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الإقتصادية المختلفة عن ليبيا وعن الدول العربية، هذا ماساهم بشكل واسع في فشل جل المشاريع الوحدوية ولم تجسد إلا القليل من إنجازاتها على أرض الواقع.

الفصل الثالث:

مواقف ليبيا من القضايا العربية المعاصرة.

تمهيد:

يمثل العالم العربي مجالا طبيعيا لسياسة ليبيا الخارجية، حيث ظلت الدول العربية تعاني من مشكلات كثيرة متداعية، فساهمت الظروف الاقليمية والدولية في تغذيتها واستمرارها وقد كان من أبز هذه المشكلات (الصراع العربي الاسرائيلي، والحروب الخليجية الاولى والثانية وبالإضافة الى إحتلال العراق2003 م)، مع كل هذا فهو لا يفوتنا القول عن المشاركة السياسية والشعبية لليبيا في القضايا العربية المعاصرة والتأييد والدعم لها بكل الأساليب والامكانيات المتوفرة لديها، فتم اخذ هذه المشاركة صور شتى للقومية العربية ورغبتها القوية في تجسيدها على أرض الواقع.

وفي هذا الفصل تم التركيز على طبيعة مواقف ليبيا من القضايا العربية المعاصرة من الدعم المادي والمعنوي لها، التي تبلورت في مراحل سياستها الخارجية مع أقطار الدول العربية الاخرى.

أولا: موقفها من الصراع العربي الاسرائيلي:

1- موقفها من حرب رمضان 1973م:

رغم تبني الرئيس الليبي معمر القذافي لشعار قومية المعركة مع العدو الصهيوني ووضع كل إمكانيات بلاده في خدمة تلك المعركة، إلا انه لم يخفي إختلافه مع كل من مصر وسوريا حول خطتهما وأهدافهما العسكرية في هذه الحرب، والتي تدور حول تحرير الأراضي العربية التي احتلت سنة 1967م، بينما كان القذافي يرى أن يكون هدف الحرب هو القضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين، ومن ثم كان إعلانه انه لن يشارك في إية حرب الا اذا كان الهدف منها هو طرد المغتصبين، وعودة يهود أوروبا من حيث جاءوا وإسترداد الشعب الفلسطيني لوطنه المغتصب وبقول من العقيد القذافي: " نحن بصراحة مختلفون مع دول المواجهة في خطة الحرب إذا كانت هناك حرب، مختلفون بالكيفية التي يجب ان تقوم بها الحرب، مختلفون في معنى التحرير بصورة عامة، يعني بإختصار الجمهورية العربية الليبية ليست مشتركة في خطة الحرب على الرغم من إنها مشتركة في مواد الحرب، مشتركة في دخول الحرب على بما تملك وما يطلب منها في الحرب ".[1]

ورغم الموقف المعلن من قبل القذافي الا أنه عندما اندلعت حرب أكتوبر عام 1973م، سارعت ليبيا بتقديم الدعم والعتاد الحربي والسلاح لكل من مصر وسوريا أثناء القتال، وأهمها الطائرات نوع ميراج ذات الصنع الفرنسي[2]، وذخيرة طائرات وصواريخ قدرت بقيمة 03 ملايين و563 ألف دولار، مع معدات تصوير اللاسلكية وأجهزة رؤية ليلية كلفت بقيمة 09 ملايين 870 الف دولار، ومستشفى ميداني كامل.[3]

في مجال الدفاع الجوي قدمت ليبيا العديد من المدافع المتطورة والصواريخ وعرباتها المساعدة لإطلاقها، وأجهزة لتعارف بين وسائل الدفاع الجوي وتميز بين الطائرات الصديقة والعدو التي قدرت بقيمة 10 ملايين دولار.[4]

---

[1]- حاتم زاهي ناصر، المشاريع الوحدوية الليبية1969-1973 دراسة تاريخية، العدد الخامس والعشرون،176،2017.

[2]- إبراهيم عبد المنعم كروان، الموقف والتحرك نحو السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ستة وثلاثون، افريل1973، ص78.

[3]- متاح على الرابط الالكتروني : www.afrigatenews.net تاريخ الزيارة:15/04/2022، الساعة:15:45

[4]- المرجع نفسه.

وفيما يخص القوات البحرية بعثت بغواصات وأجهزة الرادار البحرية والأجهزة الإلكترونية لقياس الأعماق في البحر وضغط الهواء، بالإضافة الى خمس محطات اللاسلكية من نوع 105 وعشر الات طابعة مبرقة من نوع RFT مع تقديم كل لوازم المواد الغذائية التي بلغت تكاليفها بقيمة 740 ألف دولار.[1]

كل هذا الجهد المادي لحقه ايضا جهد سياسي وكان له الدور الفاعل في دعم الموقف العربي في هذه الحرب وفضح دول الغرب وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية، حيث ان تاريخ 06 اكتوبر 1973م، وهو اليوم الاول للحرب الرئيس الليبي برئيس المصري انور السادات مستفسرا فيه عن موقف القناة في مواجهة العدو، فابلغه بتمكن القوات المصرية بعبور قناة السويس ورفع الاعلام المصرية على ضفتها الشرقية، وفي اليوم الوالي أعاد الاتصال برئيس السوري حافظ الأسد بشأن موقفه وتطورات الجبهة مع العدو، وفي نفس اليوم بعث معمر برقية للرئيس الفرنسي جورج بوميد Georges Pompidou مطالبا بإبقائه للموقف المؤيد للقضية العربية، وحضت السويد بنفس الطلب مع قرار أي تعاون مع الصهاينة سينسف كل جسور التعاون والصداقة فيما بينهم.[2]

وفي تاريخ09 اكتوبر 1973م، تم استدعاء سفراء من بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا في مقر الخارجية الليبية وأبلغوا وجهة نظر اتجاه القتال الدائر في المنطقة العربية ومطالبة ليبيا هذه الدول بمناصرة القضية العربية العادلة وقامت العديد من الدول الإفريقية بقطع علاقتها مع الكيان الصهيوني مثل الكاميرون، ليبيريا، السنغال، ساحل العاج، غامبيا، سيراليون، غانا، وذلك بطلب من العقيد معمر القذافي في 13 اكتوبر 1973م، نقلت الوكالة الصحافة الفرنسية من القاهرة ان ليبيا تعهدت بوضع مواردها تحت تصرف مصر في القتال الدائر على الجبهة المصرية ومشيرة إلى ذلك جاء في رسالة وجهها القذافي الى الرئيس المصري امور السادات، كما توجه اغلب الشعب الليبي الى المستشفيات لتبرع بدم وذلك لدعم ومساهمة في الحرب، وطلب معمر بوضع النفط في خدمة الحرب واعتباره كسلاح لها وايقاف ضخ النفط الى امريكا وتوجيه انذار الى كل الدول الغربية بقطع النفط عنها اذ تبين انها تقف مع العدو، وفي 22 اكتوبر 1973م، شهدت مدينة طرابلس وبنغازي مظاهرات شعبية ضخمة احتجاجا على قرار مجلس الامن القضائي يوقف القتال على الجهتين المصرية والسورية وطالب المتظاهرين برفض القرار ومواصلة القتال

[1]– المرجع السابق.

[2]– قناة الجماهرية الليبية، متاح على الموقع:.www.youtube/SAFJKIE3FTM تاريخ الزيارة: 15/04/2022، الساعة: 20:19.

حتى النصر، وعدم التفاوض مع العدو الصهيوني وماكدين أن مؤتمر السلام في جنيفGenève وهو سلسلة من المؤتمرات والمساومة على القضية الفلسطينية.[1]

فبعد قبول مصر لقرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل في 22 نوفمبر1973م، ظهرت ليبيا على رأس ما عرف ب "جبهة الرفض العربية"، فعلى اثر قبول الرئيس السادات مبدا التسوية السلمية وفق دبلوماسية الخطوة خطوة التي اتبعها وزير خارجية للولايات المتحدة الامريكية هنري كيسينجر Henry Kissinger

(1974-1977)، والتي بدأت بتوقيع كل من مصر واسرائيل اتفاق فك الاشتباك الأول، فكما رفض القذافي قبول مصر لقرار وقف إطلاق النار ورفض ايضا مباحثات الكيلو 101، والتي أسفرت عن توقيع إتفاق فك الاشتباك الأول، حيث ارسل القذافي برقبة الى الرئيس المصري أنور السادات تظهر رفضه لمحادثات الكيلو 101 مطالبا بإنهائها وضرورة استمرار الصراع المسلح مع اسرائيل وتحقيق الاهداف العربية الكاملة، كما انتقد القذافي الاهداف المصرية والسورية في حرب اكتوبر واعتبرها محدودة، وبعد ذلك سخر من دخول مصر في مفاوضات لعقد الاتفاقيات المؤقتة مع اسرائيل مرة اخرى، وسخر من السادات الذي لا يهدف للنصر الكامل.[2]

لقد إعتبر القذافي ان قبول مصر لوقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني وقبول التفاوض المباشر معه يعني خروج القيادة المصرية عن مبدا قومية المعركة وقومية الحل السلمي، بعد أن كل هذا المبدأ هو الذي يحكم التحرك العربي أثناء حرب اكتوبر، كما اعتبرت ليبيا تحركات كيسنجر في المنطقة تستهدف الى شق الصف العربي وتأكيد الاحتلال الصهيوني لفلسطين.[3]

وهكذا يبدو من رؤية القذافي انها عكست ذلك الخلاف وعدم الرغبة في أي محادثات سلام، كما رأى أن توقيف الحرب كان خاطئا، بل إدعى أنها شنت للظفر بمكاسب إقليمية لمصر وسوريا، بدلا من إستعادة كامل الحقوق الفلسطينية، وتقديرا للدور الذي قامت به ليبيا في حرب أكتوبر 1973م، والدعم اللامحدود الذي قدمته للجيش المصري مما مكنته من عبور قناة السويس والحاق خسائر كبيرة في صفوف العدو

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- إبراهيم عبد المنعم كروان، المرجع السابق،ص 78.

[3]- محمد عزيز محمد، النزاع المصري الليبي (جوان1977م-سبتمبر1979م)،دراسة تاريخية، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد الثامن والخمسون، 2020،ص240.

الصهيوني وتم يوم 19 فيفري1974م، وفي إحتفال كبير شهدته قاعة الشعب بجمهورية مصر العربية لتكريم القوات المسلحة الليبية حيث تم منح وسام نجمة الشرف لمقدم ابو بكر يونس جابر رئيس أركان عامة للقوات المسلحة الليبية آنذاك حيث كان الرئيس الأركان العربي الوحيد الذي تم منحه هذا الوسام.[1]

2- موقفها من التطبيع المصري الإسرائيلي 1978م:

على إثر توقيع الرئيس السادات على إتفاقية كامب ديفيد في 17 سبتمبر1978م، واصل القذافي هجومه على النظام المصري، ودعا العقيد الى عقد قمة لجبهة الصمود من جانب دول الرفض العربية، وليت جبهة الصمود دعوة معمر لتعقد قمتها الثالثة في العاصمة الليبية طرابلس في أواخر شهر سبتمبر 1978م، وناقشت القمة التطورات التي تمت بعد قمة الجزائر على الساحتين العربية والدولية، وقد أكدت القمة على أن الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع إسرائيل تعد تأمرا على وحدة القضية العربية والمصالح العليا للأمة العربية، وفي هذا السياق أعلن القذافي أن ليبيا تعارض نهج السادات في التحدث بإسم الفلسطينيين مبررا ذلك ان سياسة السادات السلمية مع اسرائيل قد اضرت بالقضية الفلسطينية، وترأس الرئيس القذافي الوفد الليبي المشارك في مؤتمر القمة العربية واصدر المؤتمر عدة قرارات منها الدفاع عن القضية العربية ودعا العقيد في تلك القمة حكومة الرئيس السادات إلى العودة عن هذه الاتفاقية والبقاء في حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة انفرادية بشؤون الصراع العربي الاسرائيلي وقد ايد معمر ماقررته تلك القمة من اجراءات ضد مصر حال توقعيها على معاهدة السلام مع اسرائيل منها تعليق عضوية مصر بالجامعة العربية ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة.[2]

من الملاحظ أن ليبيا كانت من الدول العربية في معرضة كامب ديفيد، وكانت تسعى لتعبئة الدول العربية لتاليبها ضد مصر، ومحاولة اقناع تلك الدول لفرض عقوبات على مصر، لمحاصرتها وعزلها عن عالمها العربي معتبرا ان توقيع على اتفاقية خطوة إلى الوراء وسيزيد مشكلة في المشرق العربي، حيث عمل القذافي على استشارة الرأي العام العربي ضد الولايات المتحدة الأمريكية لدورها البارز في اقناع السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وانحيازها الكامل تجاه الكيان الصهيوني، كما اشار العقيد فزاعة الاسلحة الأمريكية

[1]- محمد عزيز محمد،المرجع السابق،ص 240.

[2]- Foreign Relations of the united states 1977-1980 volume XVII Part North Africa Department of states Washington's ,2017,271.

بتسليمها لمصر مشيرا إلى أن هذه الأسلحة ربما تستخدمها مصر لضرب ليبيا كرد فعلى على حملتها ضد مقاومات السلام مع إسرائيل.[1]

وإستمرت المعارضة الليبية لسياسة السادات السلمية تجاه إسرائيل، فعلى إثر توقيع الرئيس المصري على اتفاقية السلام مع اسرائيل في 26 مارس1979م، فعبرت الجماهير الليبية عن رفضها واستنكارها في مظاهرات جابت شوارع العاصمة الليبية كلها وكما اعلن الاضراب العام مطالبا برفض لهذه الاتفاقيات، وهاجم القذافي سياسة الولايات المتحدة الامريكية عقب الاعلان عن توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وأنهمها بالتحيز للكيان الصهيوني، واشار الى وضوح انحياز الرئيس كارتر Carter Jimmy[2]

الى الإسرائيليين في مفاوضات السلام ضد مصالح الشعب الفلسطيني، وأنا الموقف العدائي الذي تقفه واشطن من القضية العربية يحول دون ايجاد صيغة للتفاهم والتعاون بين الأمة العربية والولايات المتحدة الامريكية، وهو ما اعتبرته الادارة الامريكية مرحلة جديدة من مراحل العلاقات المتدهورة بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية، وهو ما أطلقت عليه واشنطن والدوائر الغربية بمصطلح " المسالة الليبية "او "ظاهرة القذافي "[3]،وفي اطار تحركاته السياسية المناهضة لإتفاق السلام المصري–الاسرائيلي قام الرئيس معمر في فترة 23 جوان حتى 12 جويلية1979م، بجولة زار خلالها ثمان دول عربية وهي سوريا والاردن والعراق والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة والسعودية، حيث اجرى خلال هذه الجولة سلسلة من المحادثات المغلقة مع ملوك ورؤساء هذه الدول، وصدرت في عواصم هذه الدول عدة بيانات اكدت جميعها على ضرورة تعزيز صمود الامة العربية ورفضها القاطع لمعاهدة السلام، كما حدد القذافي في مؤتمر صحفي في ختام زيارته لدمشق أهداف ونتائج هذه الجولة التي قام بها مشيرا الى إن هذه الجولة إستهدفت ضرورة محاصرة ما أسماه بالموقف الخنائي للسادات وأحكام الطرق عليه من قبل الدول العربية ودول مؤتمر قمة بغداد، ولقد عرض القذافي على سوريا تقديم 12طائرة من طراز MIG25 ووعد باستبدال

[1]– جريدة الأهرام، عدد33565،نوفمبر1978م،ص01. متاح على الرابط:

https//gate.ahram.org.eg.، تاريخ الزيارة:13/05/2022، الساعة:12:15

[2]– op,sip,p213.

[3]–.op.p213.

جميع الطائرات التي خسرها سلاح الجو السوري في حرب 1974م، كما هدف معمر من جولته التنسيق مع الدول الخليجية في إستخدام الأمثل لسلاح البترول العربي ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.[1]

3-موقفها من الإجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م:

قد نظام القذافي يتعاطى مع كل القوي الوطنية والقومية الموجودة في لبنان حتى اختفاء الإمام الصدر* إبان زيارته ليبيا في سنة1978م، بحيث يقول اوليفانو إن قضية اختفاء الامام ورفيقه مرتبطة بشكل وثيق باختلاف مشروعه مع مشروع القذافي، بالنسبة إلى دعم المقاومة الفلسطينية في لبنان بعد الغزو الاسرائيلي للجنوب اللبناني وإحتلال اجزاء منها سنة 1978م، فالقذافي كان نصب نفسه قائدا للمواجهة الفلسطينية مع اسرائيل، فيما الامام الصدر كان قد بدا في انشاء نواة لمقاومة اللبنانية ميدانية ومسلحة وسياسية تأخذ مصالح ابناء لبنان عموما، وان الصدر اعتقد انه في زيارته الى ليبيا آنذاك سيقنع القذافي بمساعدة مقاومته في لبنان بتمويلها وامدادها بالسلاح، وتجاوز الإمام آنذاك تحذير المجلس الاسلامي الشيعي اللبناني إزاء تلك الزيارة، وبالتالي ذهب الى طرابلس ولم يعد.[2]

إذ صار معمر ونظامه عدوا لشريحة من اللبنانيين الذين إتهموه مباشرة بجريمة إخفاء الإمام الصدر والشيخ محمد يعقوب والصحفي عباس بدر الدين، ومن هنا فتحت " حركة أمل " حربا لا هوادة فيها على النظام الليبي وإمتداداته ورموزه في لبنان، ومن ذلك الحين اضطر النظام الليبي إلى أن يسلك سلوكا مغايرا على الساحة اللبنانية، لاسيما بعدما شعر بأن القوى التي ظن أنها ستكون إلى جانبه وتدافع عن وجوده في لبنان بدأت تعيد حساباتها معه ورفع " حركة أمل" وتيرة استهدافاتها وهجماتها على الديبلوماسيين الليبيين

---

[1]-Mahmud Elwarfally,US,Policytouard Libya,1969-1982 the role of image submitted to the Graduate faculty of arts and sciences in partial fulfillment if the requirements for the degree of doctor of philosophy.universty of Pittsburgh 1985,p171.

*موسى الصدر: ولد عام 1928م، في مدينة قم بإيران ، التحقيق بالمدارس قم وانهى دراسته الثانوية في عام1947م، وهو رجل دين وزعيم سياسي لبناني اسس حركة امل ومن مؤلفاته: الاسلام وثقافة القرن العشرين، الاسلام والتفاوت الطبقي، وقد اختفى في ليبيا1978م.**ينظر**(مركز الامام موسى الصدر للأبحاث والدراسات، الامام المغيب السيد موسى الصدر، محطات تاريخية في سيرة سماحة الامام السيد موسى الصدر، متاح على الرابط:
.(www.inansadr.net

[2]- فاوستوبيف اوليفانو، الحقيقة المخفية، مؤسسة الشيخ محمد يعقوب للتنمية، بيروت،2019،ص37.

وعلى كل القوى والفصائل التي كانت تدور مباشرة في فلك النظام الليبي، وفي أعقاب الإجتياح سنة 1982م، وما تلا ذلك من تقلص الدور الحركة الوطنية وضمور حضور أغلب احزابها وفقدان ذراعها العسكرية المتمثلة بقوات الفصائل الفلسطينية، بدا واضحا أن النظام القذافي بدأ يسلك مسلكا مختلفا وينفذ أداء مغايرا على الساحة اللبنانية مثل وقف ضخ الاموال والمساعدات والمخصصات المالية لأحزاب وبعض القوى اللبنانية وقطع العلاقات معها، بل انت العقيد القذافي ساهم في أحداث بعض الإنشقاقات في داخل هذه القوى، خاصة القوى الناصرية، كما قام بتوقيف كل المؤسسات والمعاهد والمرافق التي كان قد انشاها على الساحة اللبنانية من بينها معهد الانتماء العربي.[1]

والجدير بذكر ان القذافي قد وجه رسالة إلى القائد الفلسطيني ياسر عرفات بتاريخ 04 جويلية 1982م، يطالبه فيها بالقتال حتى الموت وإن لم يتم فلهم بالإنتحار وقد رد الرئيس ياسر عرفات على هذه

الرسالة برسالة جاء فيها: " تلقيت رسالتكم وقد استغربت منكم من لهجة إلياس التي كتبت بها وكنت إفهم أن تكون لهجة إلياس هذه موجهة الى غير الصامدين الابطال اللبنانيين والفلسطينيين في بيروت الباسلة الشجاعة المحاصرة".[2]

[1]– ابراهيم بيرم، القذافي وعلاقته بالقوى اللبنانية، صحيفة النهار، متاح على الموقع:
.https.//www.lebaneses-forces.com،تاريخ الزيارة:25/04/2022، الساعة:09:30.

[2]– اشرف ابراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الاسرائيلي على لبنان من عام1978-1982، قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر بكلية الاداب، في الجامعة الاسلامية بغزة،2007، ص 207.

ثانيا: موقف ليبيا من الحرب العراقية الإيرانية 1980- 1988:

قد تميز النظام الليبي بسياسة التذبذب بين القومية والإسلامية نتيجة التأثيرات الاقليمية والدولية فالرئيس القذافي كان موقفه من الحرب العراقية الايرانية* هو موافقته لتصدير لثورة الايرانية إعتبارا للصداقة والتعاون بين الطرفين، كما قدم مساهمات للدعم العسكري والاقتصادي لإيران[1]، ووعدها في بيان رسمي سنة1979م، بقيام " ثورة اسلامية إشتراكية تقدمية "، كما دافعت ليبيا اعلاميا عن الثورة الايرانية وإستمرارها وان الحكومة الليبية مستعدة للدفاع عن إيران** في حال مهاجمتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية، ثم رفعت ليبيا علاقتها الدبلوماسية مع إيران إلى مستوى السفراء وأعلنت عن رغبتها في إقامة تحالف قوي مع إيران في النواحي العسكرية والسياسية بعد أن رفضت إيران في البداية اقامة علاقات دبلوماسية مع ليبيا، كما قال القذافي لرئيس التحرير محمد الصقر في حوار بينهما أنه لا يستطيع محاربة الثورة الايرانية ووصف الموقف الليبي من الحرب بانه كان مفيدا جدا لإيران من الناحية السياسية، كما وصفها بانها حرب بين المعسكر الامريكي والمعسكر المضاد لأمريكا، وصرح انه لايمكن أن يقاتل في المعسكر الثوري " حتى لو تمكنت ايران ان تأخذ بلاد العرب كلها ".[2]

واتسمت العلاقة بين ايران وليبيا لعدة مؤشرات متعددة ومختلفة وذلك على أن سبب رفض إيران التعاون الدبلوماسي مع ليبيا معها بداية الثورة الايرانية، فالإيرانيون ينظرون الى النظام الليبي نظام علماني بعيد

---

*حرب العراقية الايرانية: كانت مابين سنة1980-1988 حيث يكمن هذا الصراع بانع صراع اقليمي واحد لم يوفق بسبب التعصب المذهبي، وقد تعرف الحرب لدى ايران بالدفاع المقدس اما بالنسبة للعراق فتعرف بقداسية صدام، وهي لم تكن حرب عسكرية فحسب وانما توسعت لتصبح حرب نفطية.**ينظر**(سليم الياس، موسوعة احداث العالم، المركز الثقافي اللبناني ، بيروت،2005،ص 254).

[1]- سلمي محمد عدنان، موقف الدول العربية من العراقية الايرانية(1980-1988)، مجلة ادأب ذي قار، العدد03،مركز الدراسات الخليج العربي قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة،2011،ص 186.

ايران: هي جزء من منطقة الشرق الاوسط يحدها شمالا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية سابقا وغربا الجمهورية العراقية وشرقا باكستان وافغانستان وجنوبا بالخليج العربي وتبلغ مساحتها حاليا 650.1كلم^2.ينظر**(حسن محمد طواية، مناقشة النزاع العراقي الايراني، الوطن العربي، بيروت، 1984،ص70).

[2]- جريدة القبس الكويتية،04 ديسمبر1979، متاح على الرابط:

.https//www.locobas.gov/item، تاريخ الزيارة: 14/05/2022، الساعة: 18:50.

عن الدين الاسلامي إلا أن ايران تفهمت الموقف الاعلامي الليبي المدعم لها وغيرت موقفها، كما أكد الرئيس الليبي معمر دعمه ومساهمته للحرب مع إيران كونها دولة إسلامية في نظره.[1]

أيضا اعتقاد الخميمي* مشاركة معمر القذافي في عملية إختفاء موسى الصدر الزعيم الشيعي في لبنان1978م، التي تمت في ليبيا اثناء زيارته لها بدعوى من الحكومة الليبية هذا ما أدى إلى تخوف الرئيس الليبي من معاداة النظام الإيراني ومطالبته بالتحقيق في مسألة الإختفاء وإتهامه بأنه الطرف المباشر في العملية مما دفعه الى تأييد الثورة الايرانية.

كما إعتبر القذافي أن العراق ذي توجهات خطرة قد تمثل تحديا له وتضعف من قدراته على تحرك عربيا ودوليا، هذا ما ادى إلى تدهور العلاقات فيما بينهم، ومن جهة اخرى وقفت ليبيا الى جانب ايران ومنعت إمتداد الاسلحة من اوروبا للعراق وعرضت على ايطاليا ويوغسلافيا وبلغاريا بتزويدها بالنفط الليبي، كما كشف وزير الدفاع العراقي الفريق الاول الركن عدنان خيرالله خلال مؤتمره الصحفي الذي عقد في أكتوبر 1980م، عن موقف سوريا وليبيا واكد أنهما يقاتلان إلى جانب ايران في الحرب، وأن العراق أقدم على قطع علاقته الدبلوماسية مع ليبيا[2]. وكان الرئيس الليبي معمر القذافي قد دعى في الوقت نفسه إلى إقامة دولة كردية مستقلة على أرض كردستان العراق في المشرق العربي، مما أثار مشاكل كثيرة في المنطقة ونشرت مجلة الدستور ان رئيس مجلس الأمة الاتحادي السابق في ليبيا بشير المرابطي أعلن أن لديه وثائق تثبت قيام القذافي بشراء مدافع رشاشة وبنادق ألية من طراز عوزي الإسرائيلية وشحنها إلى ايران بطائرات ليبية[3]، ولتقوية العلاقات الليبية الايرانية خلال الحرب تبادل مسؤولين من كلا الدولتين الزيارات، وكانت أول زيارة لمسؤول الايراني الى ليبيا في عام1980م، قام بها هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الايراني، وقد إمتدح في خطبة له في مسجد مولاي محمد بطرابلس ثورة الفاتح الليبية والثورة الإيرانية الإسلامية، وردا على

---

[1]– سلمي محمد عدنان ،المرجع السابق،ص186.

*الخميني:ولد عام1939م، في مشهد المقدسة بإيران، وهو مرجع ديني ايراني شيعي، وقائد سياسي وروحي للثورة الاسلامية في ايران 1979م، ومن مؤلفاته:شرح دعاء السحر،شرح حديث راس الجالوت...**ينظر** (الموقع الالكتروني www :morefa.org.).

[2]– منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، الحرب العراقية الايرانية، بغداد،1987،ص18.

[3]– محمد علي السبتي، المرجع السابق،ص 133.

خطبته إمتدح عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي معمر الثورة الايرانية بقوله: " وتشعر اليوم بقوة حين تنظم معنا الجماهير المسلمة في إيران بقيادة الإمام الخميني ".[1]

وعندما إستقبل هاشمي رفسنجاني رئيس البرلمان الايراني الوفد الممثل لدول جبهة الصمود العربية اكد انه يحمل رسالة من القذافي في لطمأنة إيران لدعم الليبي لها في حربها ضد العراق كما إمتدح المسؤول الايراني تأييد ليبيا للثورة الايرانية بقوله: "ان ليبيا اقرب إلينا وتأييدها لنا قد افادنا كثير"[2].كما صرح وزير الخارجية الايرانية بقوله: " ان ليبيا تقف ماديا ومعنويا الى جانب الجمهورية الاسلامية الإيرانية "[3]، وتم الاتفاق الطرفان على دعم العلاقات بينهما في المجالين العسكري والسياسي وإتفقوا على تشكيل لجنة عسكرية سياسية مشتركة برئاسة أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي ووزير الخارجية الايرانية، ولقد حاولت إيران وضع نفسها في جبهة واحدة مع ليبيا لتحقيق نتائج أفضل في حربها مع العراق، وهذا مابرز في تصريحات هاشمي رفسنجاني في أكتوبر 1985م،الذي أكد على نجاح زيارات المسؤولين الايرانيين الى ليبيا والحصول على دعمها ضد العراق في الحرب التي وصفها بانها مفروضة على ايران ومؤكدا على وقوف ايران مع إيران مع ليبيا ضد العدو المشترك. وجاء في نص التصريح: " أن إيران تعتبر نفسها في هذه الحرب جبهة واحدة مع الجماهيرية وأنها مصممة على مواصلة الحرب حتى الإطاحة بالنظام العراقي ".[4]

ولكن الحكومة الليبية خففت لهجتها في تعاملها مع ايران بعد أن ادركت أن إستمرار الحرب قد يؤدي الى كوارث على الشعبين العراقي والايراني، فقد اعلنت وكالة الأنباء الليبية في جوان 1985م،توقيع ليبيا لمعاهدة تحالف استراتيجي مع إيران ولكنها قدمت ليبيا مقترحات لوقف الحرب والتي رفضتها ايران، ويبدو أن ماتوصل اليه الطرفان الليبي والإيراني لايعبر عن موقف عميق بينهم بل هو مجرد اقتراح للوضع الذي نشا بنشوب الحرب ولم يتوصلوا اتفاق نهائي وذلك تحت تأثير الافكار والمصالح فيما بينهم، وعملت ليبيا من جانب اخر في عرقلة صفقات تزويد العراق بالأسلحة عن طريق اتباع سياسة إغراء الدول التي تجهز

---

[1]– جريدة السياسية الكويتية، 28 جوان 1985.

[2]– جريدة الانباء الكويتية، 08نوفمبر1984، متاح على الرابط:

.www.alanba.kw/newspaper، تاريخ الزيارة: 15/05/2022، الساعة: 20:20.

[3]– محمد علي السبتي، المرجع السابق،ص46.

[4]– جريدة انباء الكويتية،29اكتوبر1986.

العراق بالنفط بتقديم إمدادات نفطية وفق تسهيلات مغرية وقد أرسل الرئيس الليبي معمر مبعوثين إلى كل من إيطاليا وتركيا وهنغاريا وبلغاريا من أجل الضغط على هذه الدول لحظر إرسال أسلحة إلى العراق مقابل إمدادها بالنفط الليبي ومن الأدلة على الاصرار الليبي لدعم إيران ماصرح به القذافي في 1986م، بقوله: " الا يمكن ان اقاتل في الصف الذي يقف فيه حسني مبارك والملك حسيت مهما كانت الظروف حتى ولو احتلت ايران ونصف الوطن العربي ".[1]

كما بادر الرئيس الليبي بالتوسط للإبرام صفقات اسلحة لإيران مع البرازيل واليونان والنمسا، وتم عقد بيع اسلحة بين ليبيا واليونان لصالح ايران بقيمة نصف مليون دولار وكانت الاسلحة متطورة ومتنوعة وجاء نص التصريح للرئيس الليبي في سنة 1986م،: " ان الاسلحة المتطورة في ترسانة ليبيا ستساعد على ترجيح ميزان الحرب لصالح ايران وسقوط النظام العراقي ".[2]

اذ لم يطول موقف الليبي المؤيد للايران حتى شهد تغيرا ملموسا يوضح طلب من الرئيس الليبي بضرورة انهاء الحرب بين العراق وايران بأسرع وقت، وذلك بإدراكها بالتعاون العسكري السري بين ايران واسرائيل هذا ما أدى الى اضعاف الموقف الليبي مع ايران، ويضاف الى ذلك ان العلاقات الايجابية بين العراق والاتحاد السوفياتي في مجال التسليح سنة1985م، دفعت القذافي الى طرح مشروع السلام بين العراق وايران خلال فترة انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية في الكويت، فرفضت ايران المبادرة الليبية مما اغاظ الحكومة الليبية التي اوعزت بدورها الى المحور السياسي لوكالة الانباء الليبية ان يعلق على رفض ايران للمبادرة الليبية بقوله: " ان القرار الايراني اتخذ نظرا للرد الخالي من الروح الثورية والبعيد عن المنطق والذي يتنافى مع ابسط القواعد الدبلوماسية والسياسية والذي صدر في الصحف الايرانية وان ليبيا ستبقى ملتزمة مع القوى الثورية الايرانية الحقيقية وتدوين الطابور الخامس الذي تغلغل داخل صفوف الثورة الايرانية والذي عرته من ورقة التوت صفقة الاسلحة الامريكية عن طريق العدو الصهيوني ".[3]

وقد تعددت اسباب تغير موقف الليبي تجاه الحرب وايران ومن بين الاسباب نذكر:

[1]– المرجع السابق.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– جريدة القبس الكويتية، 04فيفري1987.

– مسالة اختطاف ليبيا لموسى الصدر اثرت على التعامل ايران مع النظام الليبي، فقد رفض الزعيم الايراني الخميني استقبال معمر واصر على اتهامه بخطف موسى الصدر وقتله.

– الإختلافات في المواقف والرؤى النهائية حول مسائل متعددة كالقائمة والدين وعلاقة الدين بالسياسة وبالدولة وقد رافقت ذلك دعوة الخميني الى تصدير الثورة الايرانية الى الدول العربية الاسلامية ورغبة القذافي في نشر مبادئ نظريته الثالثة وكتابه الأخضر.

– تقاطع السياسة الايرانية مع السياسة الليبية حول قضايا في لبنان لأن الفصائل التي تدعمها ليبيا في لبنان تختلف في رؤاها عن الفصائل التي تدعمها إيران في لبنان كحزب الله المرتبط بإيران والذي يطرح شعار اقامة جمهورية اسلامية.

– مواجهة النظام الليبي معارضة قوية له داخل ليبيا وفي خارجها والمشاكل الاقتصادية التي يواجهها النظام نتيجة ضعف التخطيط وبفعل احادية الاقتصاد الليبي وعدم التصرف بالموارد بشكل مقبول إقتصاديا.[1]

فبعد قيام إيران بقصف المدن العراقية بالصواريخ وتدهور الأوضاع في العراق دعت الحكومة الليبية الى ايقاف العمليات العسكرية وانهاء الحرب والتوصل لتسوية شاملة، وبادر القذافي إلى مواجهة إيران لرفضها قرارات وقف اطلاق النار في سنة 1986م، بقوله: " نحن وقفنا مع الثورة الايرانية ضد الشاه ودعمناها ولكن ذلك لا يعني أن نقبل بأي خطر يمس الأرض العربية فنحن لا نفرق بين الإعتداءات التي تشن على الوطن العربي من جميع الإتجاهات "، ثم أكد في تصريح أخر له قائلا: " لن نقف بعد اليوم إلا تحت مظلة القومية العربية ".[2]

[1]– مجيد خدوري، حرب الخليج، ترجمة :وليد خالد احمد،2008،ص 162.

[2]– مجيد خدوري، المرجع السابق،162.

ثالثا: موقفها من حرب الخليج الثانية 1991م:

أكدت ليبيا أهمية وقف الحرب في الخليج من أجل الحفاظ على السلم العالمي، فبعد ساعات قليلة من إندلاع الحرب وجه الرئيس الليبي معمر القذافي في 17جانفي 1991م، برقية عاجلة إلى بيريزدي كويلار Perezde Cuellar الأمين العام للأمم المتحدة والى رئيس مجلس الامن الدولي جاء فيها: " ان الغازات الجوية وحدها، وأن الواجب والمسؤولية الدولية يحتمان بذل الجهود لكي لا نتعدى العملية إسترجاع الكويت وهو ما نصت عليه بالتحديد قرارات مجلس الامن، ويجب ألا تتعدى العمليات العسكرية حدود الكويت وأن تتوقف الغارات الجوية على العراق من اجل الحفاظ على السلم العالمي وتجنب شعب العراق نتائج اعمال غير مسؤول عنها، ومنعا لاتساع رقعة الحرب، وعلى الامم المتحدة ومجلس الامن ان يتحملا مسؤولياتهما لكي لا يستغل الموقف في تحقيق أهداف خاصة ". كما دعا القذافي الى إنهاء صراع الخليج على الفور قائلا انه يسمم العلاقات بين العرب والامريكيين وربما يؤدي الى نشوب حرب ثالثة، واضاف في تصريح إلى شبكة تيلفزيون(CNN) الامريكية، لنه يخشى من إنعكاسات العواقب الخطيرة للصراع على العرب في المستقبل وإن الكويت يجب ان يحررها الشعب الكويتي وليس من حق القوات الاجنبية التدخل في هذه المنطقة ودعا القذافي بعض الدول مثل تركيا الى الكف عن دق طبول الحرب.[1]

كما عبر الشارع الليبي عن موقفه من خلال عدة مظاهرات طافت شوارع العاصمة الليبية مطالبة بوقف الحرب، ففي تاريخ 19 جانفي 1991م، قاد معمر مظاهرة ضخمة في شوارع طرابلس شارك فيها حوالي مليون متدرب على السلاح وطالبت المظاهرات بالتوقف عن قصف بغداد وضرورة إيقاف الحرب والسماح للشعب الكويتي بتقرير مصيره واستفتاء الشعوب في تقرير مصيرها ونادت المظاهرات بالسلام، واكد القذافي خلال لقائه شباب الجامعات الليبية في 01 فيفري 1991م، لن العراق كان يتهيا لاحتلال الكويت منذ عشر سنوات وان الرئيس العراقي استغل مليارات الدولارات التي انفقتها دول الخليج خلال حرب ضد ايران من اجل تحقيق هدف احتلال الكويت وأضاف معمر أن إسرائيل أقوى من العرب ولكن الوحدة العربية والقوة

[1]– فؤاد مطر، موسوعة حرب الخليج، اليوميات، الوثائق، الحقائق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994،ص 138.

الاقتصادية كفيلتان بجعل العرب قادرين على تحرير فلسطين، واشار إلى أن العراق وضع مخططا ويريد أن يقحم العرب فيه من دون استشارة أو مناقشة في الوقت الذي لم يعد العرب فيه انفسهم لهذه الحرب.[1]

وفي 20 جانفي 1991م، بعث معمر القذافي برسائل الى الملوك والرؤساء العرب تتعلق بضرورة العمل المشترك والسريع لوقف الحرب في الخليج واقترح في رسالته التي نقلها الرائد عبد السلام جلود خلال استقباله سفراء العرب المعتمدين لدى ليبيا ان تكون مخاطبة مجلس الامن مخاطبة جماعية وإن يتبنى بوقف الحرب واعطاء الفرصة للحل السياسي، اما في 13 فيفري1991م، بعث معمر مع الرئيس المصري حسني مبارك في القاهرة مضمون الافكار العراقية الجديدة التي أبلغه اياها المسؤول العراقي سعدون حمادي أثناء اجتماعه اليه في طرابلس، وتضمنت هذه الأفكار عدة نقاط تشمل في وقف الإعتداء الامريكي على الأراضي العراقية مع إنسحاب جميع القوات وطرح الحلول من خلال اطار عربي[2]. كما رفضت ليبيا وجود طائرات قتال من بعض دول حلف شمال الاطلسي وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية في قواعد تركية بالقرب من الحدود العراقية وطالبت بانسحاب هذه الطائرات والتزام تركيا بالحياد، واذ دعا القذافي في 30 جانفي 1991م، الشعب التركي إلى تنظيم مظاهرات احتجاج على استخدام طائرات حلف شمال الأطلسي في اراضي تركيا وقال في حديثه إلى جريدة "حجون ايدن " التركية أنه يطلب من الشعب التركي اخراج بلاده من هذا الحلف وتوطيد علاقاته بالعرب والاتحاد السوفياتي واضاف أن تركيا ارتكبت خطا جسيما على جميع المستويات سواء بالنسبة إلى السلام العالمي أو علاقتها بالأمة العربيةوذلك حين فتحت اراضيها لطائرات حلف شمال الاطلسي واضاف ان الحكومة التركية تتحمل مسؤولية تدمير مصالحها في ليبيا وان ازمة الكويت قضية عربية وليس من حق تركيا التدخل فيها أو السماح باستخدام اراضيها كجبهة جديدة، وأعلنت القيادة الليبية أن مهمة قوات التحالف يجب أن تنحصر داخل اراضي الكويت لاسترجاعها ويجب الا تتعدى العمليات العسكرية حدودها بغية تجنيب شعب العراق نتائج اعمال هو غير مسؤول عنها واكد القذافي اهمية عدم بقاء القوات المتحالفة في المنطقة أو عدم مواصلتها القتال وذلك بعد تحرير الكويت، وصرح لمحطة التلفزيون

[1]– جريدة الاهرام، 19جانفي1991.

[2]– مصطفى علوي ، حرب الخليج، السياسة المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،1992، ص174.

البريطاني المستقلة في 27 جانفي 1991: "إنني أعارض إستمرار إحتلال صدام حسين للكويت ولكنني أعارض أيضا هذا التحالف الدولي وهذا العدوان على أناس ابرياء ".[1]

وقد رحبت ليبيا بجميع المبادرات السلمية كالمبادرة العراقية الصادرة عن مجلس قيادة الثورة العراقية، في شأن الإنسحاب المشروط من الكويت، حيث أن القذافي وافق بعرض العراق الإنسحاب من الكويت إلا أنه حذر من أن العراق قد يبقى في الكويت حتى يتأكد ان القوات الأجنبية لن تأخذ مكان القوات العراقية.[2]

[1]– حسام عيسى، الاثار السياسية والاقتصادية لازمة الخليج–المخاطر والفرص في ازمة الخليج، تحديات الحاضر والمستقبل، مطبعة اتحاد العرب، 1990،ص 186.

[2]– المرجع نفسه.

رابعا: موقفها من احتلال العراق 2003م:

أعلنت جميع الدول رفضها ومعارضتها لفكرة الحرب الامريكية على العراق وبما فيها دولة ليبيا، وأنه لم يكن ذلك حرصا على نظام صدام حسين ولكن حرصا على العراق ذاته من ويلات الحرب الرابعة بعد أن خاض ثلاثة حروب من قبل خلال ثلاثين سنة من حكم الرئيس صدام حسين(حرب الاكراد، حرب مع ايران، غزو الكويت، ثم حرب تحريرها)، وليس من مقدور الشعب العراقي أن يتحمل المزيد من معاناة الحرب وماتخلفه من قتلى وجرحى وحراب ودمار شامل للبلاد، فبعد وقوع إحتلال العراق سنة 2003م،[1] وجد البعثيون العراقيون ملاذا لهم في طرابلس، حيث عمل القذافي على دعمهم لوحدتهم واقترح اندماجهم مع حزب البعث السوري مقدما لهم المساعدات المحدودة التي لا تشير الجانب الامريكي الذي كان معمر يرتعد منه خوفا وبتجنب إثارة خصوصا وانه قدم المليارات كتعويضات عن حماقة الإرهابية في لوكربي وغيرها ومع أسلحة الدمار الشامل[2]، كما دعم هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي صدام حسين خلال محاكمته وتنظيم" جمعية اعتصموا " برئاسة عائشة معمر القذافي الذي شاركت في المؤتمر الدولي حول انتهاكات حقوق الانسان تحت الغزو والإحتلال في العراق والذي حضره الرئيس صدام حسين ووفود تمثل المقاومة العراقية ورئيس هيئة العلماء المسلمين الشيخ حارث الضاري، وبدأ المؤتمر اشبه بتظاهرة قانونية سياسية رافضة للإحتلال الامريكي وإنتهاكاته المشينة للمعتقلين. وقد بلغت مواقف ليبيا حتى مجال الإعلام وإعلانها الحدار لثلاثة أيام على اعدام صدام حسين، وقد وصفه القذافي " القديس " في القمة العربية وأيضا في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[3]

---

[1]– الموقف العربي والإقليمي والمحلي(1991–2003)، متاح على الموقع:
www.moqatel.com تاريخ الزيارة:28/04/2020، الساعة:20:20

[2]– القذافي والبعث العراقي...حكاية بلا بداية ولا نهاية، متاح على الموقع:
www.elaph.com ، تاريخ الزيارة:28/04/2020، الساعة:22:35

[3]– الدول العربية أمام الأمر الواقع الامريكي، متاح على الموقع :
www.swissimfo.ch، تاريخ الزيارة:29/04/2022، الساعة:01:05

الخلاصة:

ونستخلص مما سبق ذكره في هذا الفصل الذي حمل في طياته مواقف ليبيا مع القضايا العربية المعاصرة الذي هدف إلى تأييد المطلق وتعظيما لها متمثلا من الدعم المادي بالسلاح والمال والدعم المعنوي التي ساهمت في زرع البعد العربي بين الدول العربية وتقوية ركائزها على ساحة الوطن العربي ومحاربة الإستعمار الأجنبي على الأرضيها ورفع راية التحرر لهذه الدول، ومع إستمرار جهدها السياسي في تحرير الأراضي الفلسطينية من الكيان الصهيوني مع كل الدول المعنية في هذا الفصل.

خـاتمــة

فبعد الإستقلال مباشرة برزت قيادات للدول العربية مشبعة بالفكر القومي تحذوها حماسة كبيرة لتحقيق الوحدة العربية، ووافق ظهور هؤلاء القادة إندفاع لدى الجماهير العربية نحو تجسيد البعد العربي، وكان لعامل ظهور الكيان الصهيوني الجديد في المشرق العربي تهديدا للأمن القومي العربي، بحيث تم دفع هؤلاء القادة لخوض تجارب وحدوية إندماجية فيما بينهم، تسعى إلى تحقيق الوحدة العربية الكاملة ومحاربة الإستعمار الأجنبي على أراضيها وذلك بتوفير كل إمكانياتها في تجسيد هذا الهدف وقد كانت السياسة الخارجية الليبية من تبنت هذه المشاريع الوحدوية مع بعض أقطار الدول العربية، وإنطلاقا من دراستنا لموضوع البعد العربي في السياسة الخارجية العربية 1969-2011م، تمكنت من إستخلاص مجموعة من النتائج وهي كالاتي:

عند سقوط النظام الملكي الذي شهد العديد من الظروف الداخلية والاقليمية التي ساهمت في عدم إستمراره طويلا في الحكم فبرز بعد ذلك ظهور النظام الجماهيري على يد معمر القذافي عام1969م،التي برزت الفكرة القومية كحركة عربية في طور جديد، حيث أصبحت لدى ليبيا ضرورة حتمية، بل هدفا لابد من تحقيقه مهما كانت التضحيات، فإنطلقت الثورة لتعلن عن مبادئ وأفكار التي تسعى إلى تحقيقها وخلق حالة التداخل والتلاحم.

على إمتداد القرن العشرين إختلفت خطابات الوحدة العربية وتفاوت في طروحاتها وأهدافها، رافعة شعارات داعية إلى التحرر من الإستعمار وتحقيق البعد القومي حيث كان هدفها الأسمى للسياسة الخارجية الليبية التي تمحورت حول خلق دولة عربية موحدة تكون قادرة على نقل الأمة العربية إلى مصاف الدول المتقدمة مع حسن إستغلال لمواردها الإقتصادية، وقد تجلت هذه المبادئ في تنفيذ محاولات وحدوية مع أقطار الدول العربية كالجزائر، وتونس، ومصر، وسوريا، والسودان، لكن لم تدم هذه التجارب طويلا فمنها من جسد بعض إنجازاته ومنها من تم تفكيك مشروعه وفشله، ويرجع ذلك إلى عدم الصياغة في التخطيط للمشاريع فهي تحتاج إلى برامج تعدل وتناقش على الأخطاء التي وقعت فيها سابقا وكما أثر العامل القيادي في إتخاذ القرار فكل دولة تريد أن تكون الدولة المؤسسة للوحدة.

ولم يتوقف البعد القومي لدى سياسة ليبيا فالمشاريع الوحدوية فقط، بل سعت أيضا إلى خلق مبادرات ودعم على مستويين المادي والمعنوي لأجل القضايا العربية المعاصرة، فقد كان لها دور بارز في مواقفها مع المشاكل التي كانت تحيط بالوطن العربي من الصراع العربي الصهيوني والحروب الخليجية وإحتلال العراق عام2003م، فوقف القذافي وقفة يد مساعدة بكل إمكانيته للحد من تواجد الكيان الصهيوني على أراضي الفلسطينية، وقطع كل علاقاته مع الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تعتبر الداعم الرسمي

للوجود الصهيوني في المشرق العربي، و كما دعا قادة الدول العربية إلى الإستيقاظ من غفوتهم إتجاه وحدتهم التي سرقت منهم، وأنه يجب محاربة كل من تجرأ في لمس ركائز وحدتنا، وتجلت مساعداته في تدعيم الوحدات السورية والمصرية بكل الأسلحة اللازمة وجعل النفط الليبي في خدمتها، وأكد القذافي على أن ثورته قائمة من أجل تحقيق البعد العربي للوطن العربي.

وبالرغم من فشل أغلب المشاريع الوحدوية الليبية وإزالة معمر القذافي من الحكم، لكن لا يمكننا أن نخفي حقيقة سعيه وراء تحقيق بعض من أفكار محاولاته الوحدوية التي جسد بعض من إنجازاتها على أرض الواقع .

الملاحق

الملحق رقم 01:

جماهير ليبيا خرجت لفرض الوحدة مع مصر.[1]

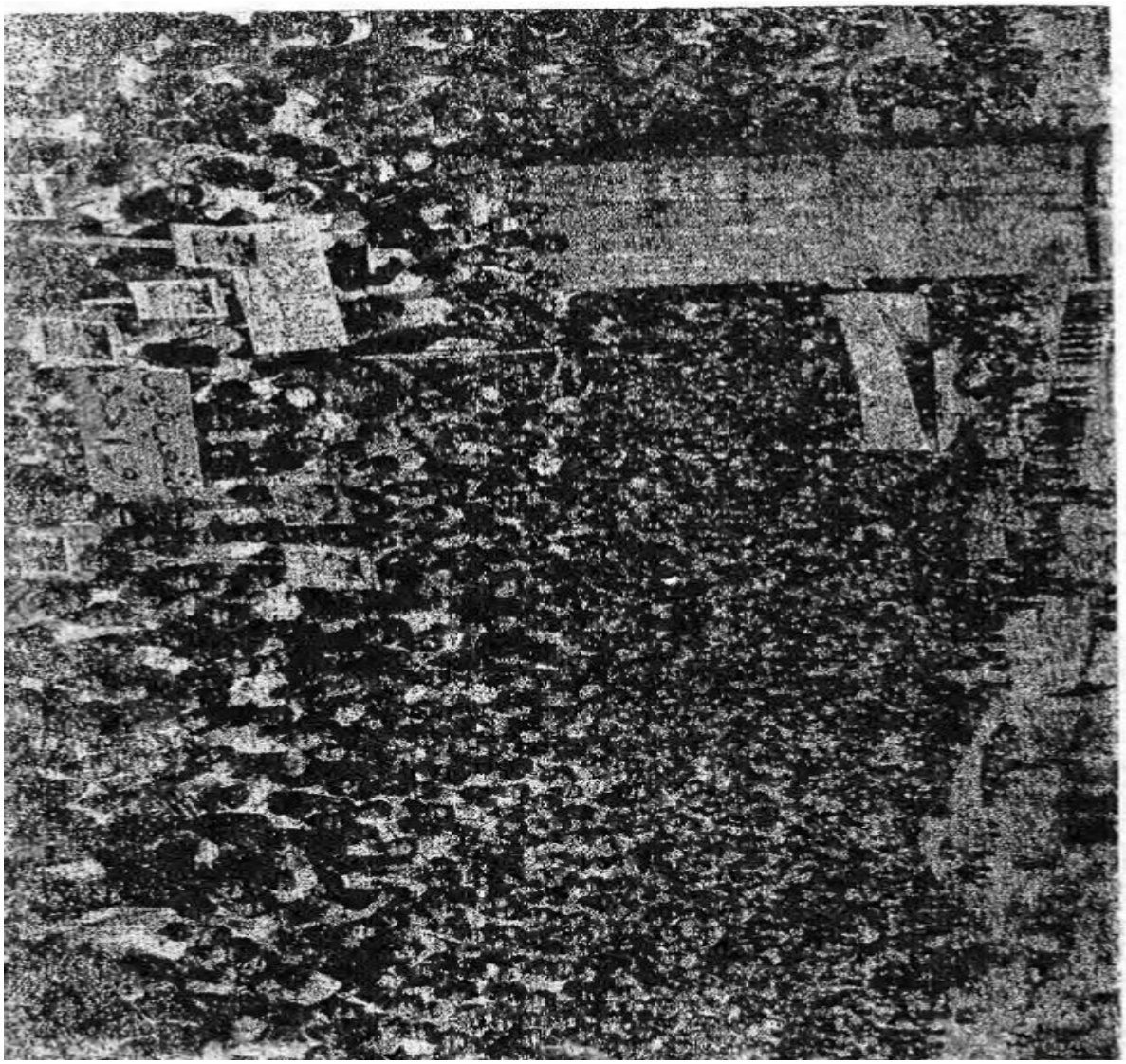

[1]–الجمهورية العربية الليبية، ثورة الفاتح من سبتمبر،(د،ط)، (د،ن)، (د،ت)، ص218.

الملحق رقم 2:

هيكل اتحاد المغرب العربي[3]

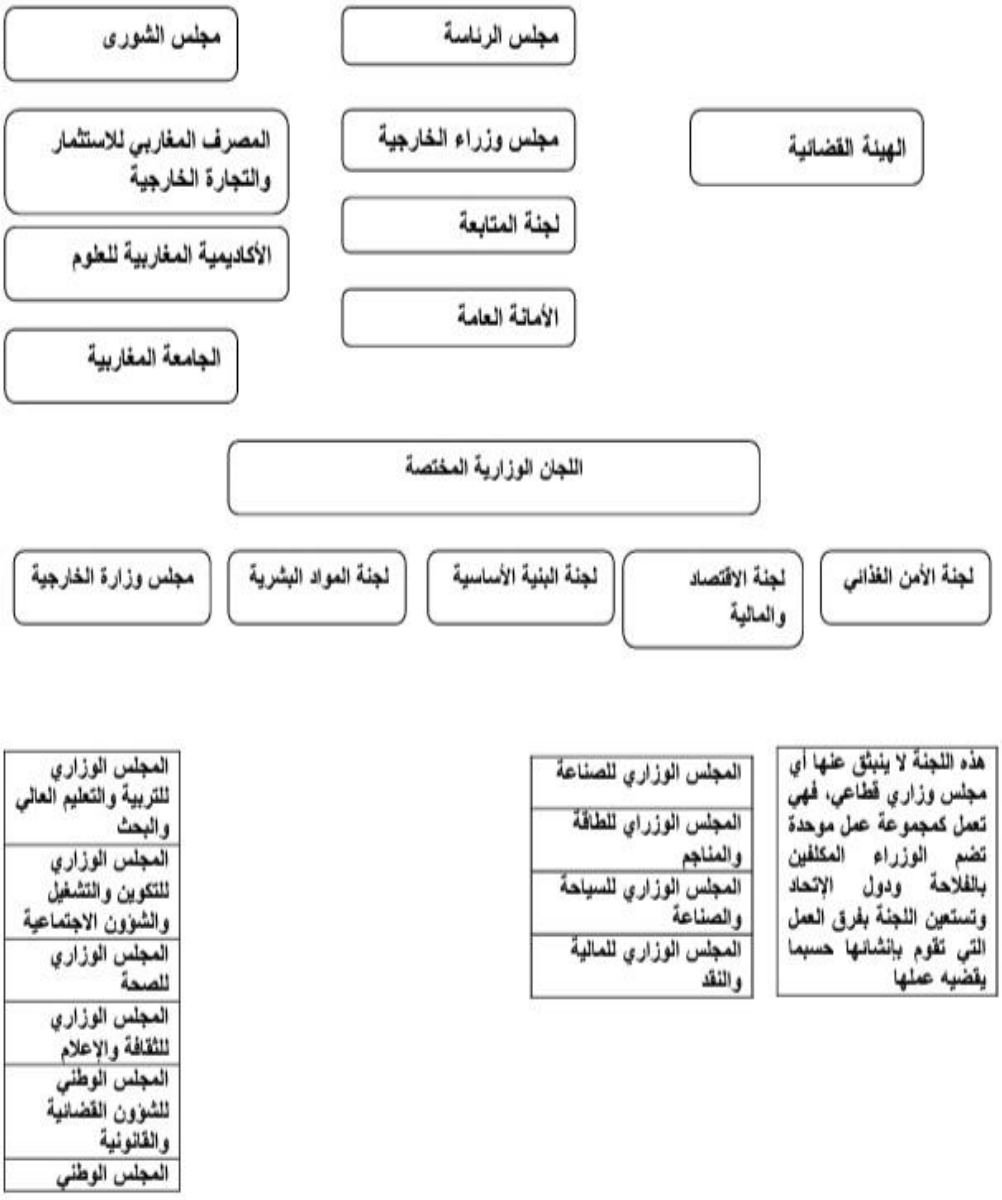

1

[1]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص172.

الملحق رقم 3:[1]

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي[2]

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم،

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الإتحاد الى:

- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

[1]–محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص214–216.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيـق الأغـراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة فـي البحـث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

- يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلـى جهـاز فيه.

- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

- يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقــد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة السادسة:

- لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة الثامنة:

- يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيمــا تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

- تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشــؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

- يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

- يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة (جديدة):

- يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامهـا كمـا يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

- يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- فقرة جديدة: يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولـة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلـب مـن مجلس الرئاسة .

- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

- تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهمـا الدولـة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لهـا من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

- تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهـدة والاتفاقيـات المبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليهـا مجلس الرئاسة.

- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

– كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

– للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

– وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 هـ الموافـق لـــ 17 فبرايـر 1989م.

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي

عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: باللغة العربية:

1- المواثيق الرسمية:

1-مجلس رئاسة الاتحاد، قرارات مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية بشان انشاء المجالس المختصة، الوثائق العربية، دمشق، 1972.

2-مؤتمر وزراء الاعلام والارشاد القومي، البيان الصحفي الصادر عن مؤتمر وزراء الاعلام والارشاد القومي في دول الاتحاد الرباعي، الوثائق العربية، دمشق، 1971.

4-وزارة الخارجية الجزائرية، المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر والجماهرية الليبية، وثائق الوحدة العربية، الجزائر، 1988.

5-وزارة الخارجية السورية، مشروع دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية، الوثائق العربية، دمشق، (د،ت).

6-وزارة الخارجية العربية، قرار القيادة السياسية الموحدة في شان الاعلان الدستوري للوحدة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، القاهرة، 1973.

7-وزارة الخارجية الليبية، الاحكام الاساسية لاتحاد الجمهوريات العربية، الوثائق العربية، بنغازي، (د،ت).

8-وزارة الخارجية الليبية، بيان الوحدة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، طرابلس الغرب، 1972.

9-وزارة الخارجية الليبية، بيان سوري حول المباحثات الوحدوية بين البلدين، الوثائق العربية، بنغازي، 1980.

10-وزارة الخارجية الليبية، مشروع ميثاق الوحدة بين ليبيا والسودان، الوثائق العربية، طرابلس، 1988.

11-وزارة الخارجية الليبية، ميثاق طرابلس، الوثائق العربية، طرابلس الغرب، 1969.

12-وزارة الخارجية الليبية، وثائق اتحاد الجمهوريات العربية، بنغازي، 1970.

13-وزارة الخارجية الليبية، وثيقة الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، طرابلس الغرب، 1972.

14-وزارة الخارجية المصرية، البيان السياسي للقيادة دولة الوحدة بين مصر وليبيا، الوثائق العربية، القاهرة، 1973.

15-وزارة الخارجية، اعلان طرابلس حول اقامة دولة الوحدة بين سوريا وليبيا، الوثائق العربية، طرابلس الغرب، 1980.

2- المصادر:

1-بروشين نيكولا ابليش، تاريخ ليبيا من نهاية القرن12 الى 1969، تر: عماد حاتم، دار الكتاب الحديد.

2-بيرو جيل، صديقنا الملك، تر: ميشيل نوري، دار ورد سوريا، 2002.

3-خدوري مجيد، حرب الخليج، تر: وليد خالد احمد، 2008.

4-خدوري مجيد، ليبيا الحديثة، تر: نقولا زياد، (د،ط)، مؤسسة فرنيكي للطباعة والنشر، بيروت، 1966.

5-عقاد صلاح، ليبيا المعاصرة، (د،ط)، (د،ن)، ة1970.

6-القذافي معمر، الكتاب الاخضر، الدار الجماهيرية للنشر والاعلان والتوزيع، 1987.

7-مذكرات الصيد محمد عثمان، محطات من تاريخ ليبيا، مطبعة النجاح، دار البيضاء، 1996.

8-مذكرات المشيرقي الهادي ابراهيم، ذكريات في نصف قرن من الاحداث الاجتماعية والسياسية، (د،ط)، منشورات مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، (د،ت)، طرابلس.

9-هنري حبيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، تر:شاكر ابراهيم، المنشاة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان والمطابع، 1981.

3- المراجع:

1-إبراهيم أحمد، التنظيم الثوري للجان الثورية ادارة الثورة الشعبية، المنشاة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.

2-إبراهيمي عبد الحميد، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (د،ت).

3-الإتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا، نظمه وكيف يؤدي دوره، الج2، دار مكتبة الفكر، ط1974،4.

4-الإتحاد الاشتراكي العربي، النظام الاساسي، الج1، دار مكتبة الفكر، طرابلس، (د،ت).

5-بالقزيز عبد الاله، الحركة الوطنية المغربية والمسالة القومية 1947-1986م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1929.

6-بن حليم مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا، (د،ط)، (د،د)، 1992.

7-بن حليم مصطفى أحمد، ليبيا انبعاث أمة وسقوط دولة، منشورات الجمل، المانيا، 2003.

8-بن خليف عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010.

9-بوكساني رشيد،ديش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، دار الهدى، الجزائر، 2005.

10-التتشة رفيق ساكر، إسماعيل ياغي، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، دار الفارس للنشر والتوزيع، بيروت، 1991.

11-حكيم سامي، حقيقة ليبيا، ط2، مكتبة انجلو المصرية، القاهرة، 1970.

12-حمدان جمال، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في جغرافية السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

13-خليل يوسف، القومية العربية ودورها في التربية وتحقيقها، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966.

14-الخولي حسن صبري، فلسطين بين مؤتمرات الصهيونية والإستعمار،(د،ط)، (د،ن)، 1968.

15-داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، دار اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004.

16-الديب علي، مؤامرة بن حليم علي الديمقراطية في ليبيا 1954م، (د،ط)، مطابع المنار العربي، القاهرة، 1996.

17-الرافعي عبد الرحمان، مقدمات ثورة 23 جويلية 1952، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1978.

18-رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي (مقارنة سوسيوتاريخية وقانونية لمسالة الحدود العربية)، دار افريقيا الشرق، بيروت لبنان، (د،ت).

19-رياض محمد، مذكرات البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط 1948-1978م، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1985.

20-السيد محمد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.

21-شعبان ماهر عطية، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا 1950-1969م، في اطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ماي 2008.

22-شقير محمد لبيب، العلاقات الاقتصادية بني البلاد العربية، 1958.

23-صديق أحمد، إتحاد المغرب العربي في العالم العربي، دار إفريقيا الشرق ، ط2، الدار بيضاء، 1991.

24-طواية حسن محمد، مناقشة النزاع العراقي الإيراني، الوطن العربي، بيروت، 1984.

25-عامر إيمان، حكاية قناة السويس(قناة السويس ملحمة مصرية)، (د،ط)، شركة الامل للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.

26-عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، 2007.

27-عبد الكافي عبد الفتاح اسماعيل، ادارة الصراعات والأزمات الدولية، (د،ط)، (د،ت).

28-عبد النبي المغربي طارق صالح، النظان السياسي الليبي طبيعته ومكوناته 1969-1999، المكتب العربي الحديث، اسكندرية، 2008.

29-عجيل أمل، قصة وتاريخ الحضارات العربية ليبيا، السودان، المغرب،(د،ط)، (د،ن)، (د،ت).

30-عدون دادي ناصر، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، 1998.

31-عزوز سامية، أين يكمن المجتمع المدني، دار مزوار، الجزائر، 2005.

32-عفاش فضل، الماضي يبدا غدا: قصة حياة الزعيم الليبي معمر القذافي، الدار للافرقيا للطباعة والنشر والانتاج الفني، النمسا، 1991.

33-علوي مصطفى، حرب الخليج، السياسة المصرية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992.

34-عميراوي أحميدة، نبالة المواقف الليبية في الثورة الجزائرية 1954-1962م، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2004.

35-عيسى حسام، الأثار السياسية والإقتصادية لأزمة الخليج،المخاطر والفرص في أزمة الخليج، تحديات الحاضر والمستقبل، مطبعة اتحاد العرب، 1990.

36-الفاضي عبد الحليم، دستور اتحاد الجمهوريات العربية، كتاب العمل، 1977.

37-فتوص صحى، ليبيا في عشرين عام، التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، (د،ت).

38-الفيلاني مصطفى، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، (د،ت).

39-مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي، دار العلوم، الجزائر، 2004.

40-المجدوب طه، حرب أكتوبر طريق السلام، (د،ط)، (د،ن)، مصر، (د،ت).

41-مجدي رشاد عبد الغني، العلاقات المصرية الليبية 1945-1969، (د،ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

42-محمود حسن سليمان، ليبيا بين الماضي والحاضر، (د،ط) ،(د،ن)، 1962.

43-مركز الدراسات الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية العربية 1914-2009، اعداد قسم التوثيق والمعلومات، بيروت، 2009.

44-مصطفى امين، الإتصالات السرية العربية الصهيونية 1918-1993م، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، 1991.

45-المقريف محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر، الج1، مركز الدراسات الليبية، اكسفورد، بريطانيا، 2004.

46-المقريف محمد يوسف، ليبيا من الشرعية الدستورية الى شرعية الثورية، دار الاستقلال مكتبة وهبة، القاهرة، 2008.

47-ملاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

48-منتصر صلاح، من الذين غيروا القرن العشرين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، والقاهرة، 2000.

49-المنياوي رمزي، رجل من جهنم، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2012.

50-هاشم عثمان، تاريخ سوريا الحديث 1971-2000، رياض الريس المكتب، 2014.

51-الجمهورية العربية الليبية، ثورة الفاتح من سبتمبر، (د،ط)، (د،ن)، (د،ت).

5- الرسائل الجامعية:

1-إدريس محمد ابو بكر، دور إدريس السنوسي في الحركة الوطنية في ليبيا وتاسيسه للمملكة الليبية 1911-1969م، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية البنات للاداب والعلوم التربية وقسم التاريخ، جامعة عين شمس، 2016.

2-بوزيوجة سميرة، الطريقة السنوسية 1911-1951م، موقفها من القضايا العصر محليا-إقليميا-دوليا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران1، 2017-2018.

3-زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

4-العمري عبد المؤمن، شعار الوحدة ومضامينه اثناء فترة الكفاح الوطني، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

5-قداردرة شايب، الحزب التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري 1934-1954م، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه قسم تاريخ، جامعة منتوري قسنطينة.

6-القصاص أشرف إبراهيم، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام1978-1982م، قدمت هذه الدراسة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر بكلية الاداب، الجامعة الاسلامية بغزة، 2007.

7-لزعر نبيل، المسالة الليبية بين موازين القوى الدولية وردود الفعل الوطنية 1911-1969م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2019-2020.

6-الدوريات:

1-أعجال محمد لمين لعجال، معوقات التكامل في إطار الإتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، مارس 2010.

2-البالي نعيمة، الخيارات التنموية في الدول المغرب العربي تكامل أم تعارض، ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة، قطر، 17-18 فيفري 2013.

3-تيفين عبد المسعد مسعد، الإطار الاقليمي العربي في السبعينات، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، فيفري1990.

4-حزب البعث العربي الإشتراكي، المكتب الثقافي القومي، العددان الرابع والخامس، السنة الرابعة.

5-عدنان محمد سلمى، موقف الدول العربية من حرب العراقية الايرانية (1980-1988)، مجلة اداب ذي قار، العدد الثالث، مركز الدراسات الخليج العربي قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، 2011.

6-عطية مجدي علي، الحوار الوحدوي الليبي الجزائري (إنعكاساته وإحتملاته)، مجلة السياسة الدولية، العدد تسعون، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1987.

7-فاض نادية، فاضلي عباس، التطورات السياسية في لبنان وإنعكاساتها على الوحدة الوطنية، العدد سبعة واربعون، مجلة مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2011.

8-الفهداوي ذياب عبود حسن، دولة إتحاد الجمهوريات العربية (سوريا، مصر، ليبيا) 1971م، العدد الرابع والسادس، السنة الثالث، اكتوبر 2016.

9-كروان ابراهيم عبد المنعم، الموقف والتحرك نحو السلام، مجلة السياسية الدولية، العدد ستة وثلاثون، افريل1973.

10-محمد عزيز محمد، النزاع المصري الليبي (1977م-سبتمبر1979م)، دراسة تاريخية ، مجلة بحوث الشرق الاوسط، العدد الثامن والخمسون.

11-ناصر حاتم زاهي، المشاريع الوحدوية الليبية 1969-1973م، دراسة تاريخية، العدد الخامس والعشرون، 2017.

7- الموسوعات:

1-الكيلاني عبد الوهاب ،موسوعة السياسية، الج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

2-الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسية، الج2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

3-الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسية، الج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

4-الكيلاني عبد الوهاب، موسوعة السياسية،الج5، الموسسة العربية للدراسات والنشر،1990.

5-مطر فؤاد، موسوعة حرب الخليج، اليوميات، الوثائق، الحقائق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

6-إلياس سليم، موسوعة احداث العالم، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، 2005.

8- الجرائد والصحف:

1-جريدة الأنباء الكويتية، 28 جوان 1985.

2-جريدة الأهرام، 19 جانفي 1991.

3-جريدة الأهرام، عدد33565، نوفمبر1978.

4-جريدة السياسية الكويتية، 28 جوان1985.

5-جريدة القبس الكويتية،04 ديسمبر1979.

6-صحيفة الأهرام، القاهرة،14 أفريل1971.

9- الوابغرافية:

1-الشيخ محمد حسن، الكرسي اغلى من امة العرب...لماذا تفشل تجارب الوحدة العربية:

http//awajelpress.com.

2-الرنصي سنيا، الوحدة بين تونس وليبيا:

https//www/afrigatenws.net/article

3-العرفاوي محمد علي، جمهورية عربية إسلامية بين أخطاء بورقيبة وأوهام قذافي:

http/bologs.aljzreea.net.

4-ميساوي عادل، حامي الدين عبد العلي، التفاعلات الاقليمية المحلية الإسلامية:

www.alpaynco.uk.files/articlemages1takmin438pdf.

www.afrigatenews.net.

5-قناة الجماهرية العربية:

www.youtube/SAFJKIE3FTM.

6-بيرم إبراهيم، القذافي وعلاقته بالقوى اللبنانية، صحيفة النهار:

https//www.lebaneses-forces.com

الشيخ محمد حسن، الكرسي اغلى من امة العرب...لماذا تفشل تجارب الوحدة العربية:

http//awajelpress.com.

7-الموقف العربي والاقليمي:

www.moqatel.com.

8-القذافي والبعث العراقي...حكاية بلا بداية ولا نهاية:

www.elaph.com.

9-الدول العربية امام الامر الواقع الامريكي:

www.swissimfo.ch.

ثانيا:باللغات الأجنبية:

1-باللغة الإنجليزية:

1-Foreign relations of the united states1977-1980 volume xvii part north Africa. Department of states.Washingtom. 2013.

2-Mahmoud elwarfally.U.S.policytouard Libya 1969-1982 the role of image submitted to the graduate faculty of arts and sciences in partial of doctor of philosophy. Université of Pittsburgh. 1985.

3-Kimberly Sullivan. Muammar al Qaddafi. Libya. Oxford university.pross.London.2009.

2-باللغة الفرنسية:

4-Abdmmour benhtar. Les êtas unis et le Maghreb regain. D'inter.C.R.E.A.D. Algérie. 2007.

5-Helem chpin metz. Libya. Motrin press. New york. 2002.

6-Rida salaheddin. La coopération économique entre le pays. Du maghreb.banque islamique de développement. Arabie saoudite. 1985.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الإهداء	
مقدمـــــــــة	أ
الفصل الأول: سقوط النظام الملكي وظهور النظام الجماهيري في ليبيا.	
تمهيد.	**06**
أولا : الظروف الداخلية والإقليمية في النظام الملكي.	**07**
1-الظروف الداخلية.	**07**
2-الظروف الإقليمية.	**15**
ثانيا:ملامح النظام الليبي في ظل حكم معمر القذافي.	**20**
المرحلة الأولى من1969 الى1977م	**20**
المرحلة الثانية من1977 الى2011م.	**26**
خلاصة	**30**
الفصل الثاني: ليبيا والمشاريع الوحدوية العربية.	
تمهيد.	**32**
أولا:مشروع إتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا-مصر- ليبيا) 1971.	**33**
ثانيا: مشروع الوحدة الإندماجية بين مصر و ليبيا 1972.	**42**
ثالثا: مشروع الجمهورية العربية الإسلامية(إتفاقية جربة) 1974.	**45**
رابعا:مشروع الوحدة الإندماجية بين ليبيا و سوريا 1980.	**47**
خامسا:مشروع الإتحاد الجزائري الليبي 1988.	**49**
سادسا:مشروع الوحدة بين ليبيا و السودان 1988.	**51**
سابعا:مشروع إتحاد المغرب العربي 1989.	**52**

الخلاصة.	**62**
الفصل الثالث: موقف ليبيا من القضايا العربية.	
تمهيد	**64**
أولا:موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي.	**65**
1-موقفها من حرب رمضان 1973م.	**65**
2-موقفها من التطبيع المصري الإسرائيلي 1978م.	**68**
3-موقفها من الإجتياح الإسرائيلي للبنان 1982م.	**70**
ثانيا:موقفها من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م.	**72**
ثالثا:موقفها من حرب الخليج الثانية 1991م.	**77**
رابعا:موقفها من إحتلال العراق 2003م.	**80**
خلاصة.	**81**
الخاتمة.	**83**
الملاحق.	**86**
المصادر والمراجع.	**95**
فهرس المحتويات.	**105**

الملخص:

قد برزت أهمية الدراسة في تسليط الضوء على البعد العربي في السياسة الخارجية الليبية خلال فترة معمر القذافي، حيث مثلت قضية الوحدة العربية الهدف المركزي للسياسته من اجل تحقيق الوحدة العربية للامة العربية. وكانت النقطة الجوهرية في هذه الدراسة التي تكمن في ابراز المشاريع الوحدوية التي ترأسها الرئيس الليبي مع قادة الدول العربية وان كل هذه المحاولات اتسمت بالتسرع والعجلة ولم تخضع للدراسة المتأنية بل عبرت عن رغبة القيادة والزعامة، هذا ما أدى الى فشل اغلبها. وكما خضعت هذه الدراسة الى اظهار المواقف الليبية من القضايا العربية وتركيز على ابعادها القومية من اجل توحيد الاقطار العربية وطرد الاستعمار الاجنبي على الاراضي العربي.

Abstract :

The importance of the study has emerged in shedding light on the Arab dimension in Libyan foreign policy during the period of Muammar Gaddafi, where the issue of Arab unity represented the central goal of his policy in order to achieve Arab unity for the Arab nation. The main point of this study, which lies in highlighting the unitary projects headed by the Libyan President with the leaders of the Arab countries, and that all these attempts were characterized by haste and haste and were not subject to careful study, but rather expressed the desire of leadership and leadership, this is what led to the failure of most of them. As this study was subject to showing the Libyan positions on Arab issues and focusing on their national dimensions in order to unify the Arab countries and expel foreign colonialism on Arab lands